الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

ظهور النقابات التونسية وعلاقتها بالحركة الوطنية التونسية (1881 – 1945 م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المعرب العربي المعاصر

أعداد الطلبة :

- عبيد بدرالدين
- لعور سعيد

إشراف الأستاذ الدكتور :

قدادرة شايب

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
د . الحواس غربي	أستاذ محاضر " ب "	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945
أ.د قدادرة شايب	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945
د . ياسر فركوس	أستاذ محاضر " ب "	مناقشا	جامعة 08 ماي 1945

السنة الجامعية 2018 / 2019 م .

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"

التوبة : الآية (105).

الشكر والعرفان

و لا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بعظيم الشكر و العرفان و الامتنان إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور قدادرة شايب لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة ، ولما غمرنا به من سعة ورحابة صدر و علم فياض فضلا عن متابعته المستمرة و توجيهاته القيمة التي كان لها الدور الكبير في إخراج هذه الرسالة بهذا الشكل ، كما نتقدم بشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية سويداني بوجمعة – كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و بأخص أساتذة قسم التاريخ – الذين أفاضوا علينا بعلمهم الكثير ، كذلك يطيب لنا أن أشكر جميع من ساعدنا و أعاننا على إتمام هذه الرسالة .

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين .

أهدي هذا العمل إلى :

من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات ، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة .

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي .

إلى أخي : فؤاد .

إلى أخوتي : نجوى و سعاد .

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل ، إلى جميع الأصدقاء و كل من يعرفني من قريب أو بعيد .

إلى جميع أستاذة قسم التاريخ ، و إلى كل طلبة الماستر دفعة 2019 .

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم .... آمين .

عبيد بدرالدين

إهـــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي ، اللذان سهرا و تعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد .

و إلى أفراد أسرتي ، سندي في دنيا و لا أحصي لهم فضل

فوزي ، فاطمة ،عصام ،شروق .

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء ، وإلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة .

و في الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا لكل طالب علم .

لعور سعيد

قائمة المختصرات

المختصر	دلالته
ط	الطبعة
ج	الجزء
ع	العدد
م	المجلد
(د.ب)	دون بلد
(د.س)	دون سنة
(د.ط)	دون طبعة
تر	ترجمة
تق	تقديم
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
p	الصفحة
pp	من الصفحة إلى الصفحة
Op-cit	المرجع السابق
Ibid	المرجع نفسه

خـــطــة الــبحـث

مقدمة

مدخل : الأوضاع العامة في تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية .

أولا : الأوضاع السياسية .

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية و المالية .

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية .

الفصل الأول : فرض الحماية و ظهور النقابات التونسية 1881 – 1924 م .

المبحث الأول : فرض الحماية الفرنسية على تونس .

المبحث الثاني : ردود الفعل الأولية من الحماية الفرنسية .

المبحث الثالث : البذور الأولى للعمل النقابي في تونس .

الفصل الثاني : تشكل الحركة النقابية التونسية و تطورها 1924 – 1938 م .

المبحث الأول : عوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية .

المبحث الثاني : جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924 – 1925 م .

المبحث الثالث : جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1937 – 1938 م .

الفصل الثالث : الحركة النقابية التونسية وعلاقتها بالأحزاب السياسية .

المبحث الأول : زعماء الحركة النقابية التونسية .

المبحث الثاني : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الدستوري التونسي.

المبحث الثالث : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الشيوعي التونسي .

الفصل الرابع : الحركة النقابية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 م .

المبحث الأول : واقع الحركة النقابية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثاني : نشاط الحركة النقابية التونسية خلال الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثالث : نظام الحماية الفرنسية في مواجهة الحركة النقابية التونسية .

خاتمة .

الملاحق .

بيبليوغرافية البحث .

مـــــقدمة

تعددت أساليب التحدي و المقاومة عند التونسيين ، فأعطت تنوعا و ديناميكية للمسيرة التحررية الوطنية التي بدأها الشعب التونسي منذ الحماية سنة 1881 م إلى انتزاع حق الاستقلال سنة 1956 ، و الحديث عن المواجهة الاستعمارية يتعدى المفهوم السياسي العام ، بل يشق طريقا آخر جديرا بالإشارة و التنويه ، و هو الكفاح الاجتماعي المطلبي الذي خاضه العمال التونسيون على مدى سنوات محاربة مظاهر القهر و الاستغلال للرأسمالية الكولونيالية .

التعريف بالموضوع :

تبرز هذه الحركة الاجتماعية في نشاطات التونسيين داخل النقابات الفرنسية المتواجدة في تونس عموما ، و بدأت بوادر العمل النقابي تنغرس في أوساط الجماهير الكادحة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، إلا أن أخذت الحركة النقابية تنشط بشكل أوسع منذ العشرينات إلى منتصف الثلاثينات ، مستفيدة من دعم الاتجاهات اليسارية ، فالمطالب التي حملها التونسيون زادت في نظرنا قوة للحركة الوطنية في بعدها الاجتماعي و نضجها المطلبي .

حدود الدراسة :

إن القراءة الأولية لعنوان الموضوع ، تظهر أنه مركب من ثلاثة عناصر رئيسة هي :

الحركة النقابية ، التونسية كإطار و مجال جغرافي يحدد الموضوع ، و الفترة 1881 – 1945 كإطار زماني و هي في الشكل التالي 1 – الحركة النقابية : حصيلة السلوكات و التفاعلات و التحديات التي قام بها العمال من خلال نشاطاتهم النقابية المختلفة من مظاهرات و تجمعات و إضرابات كحركات احتجاجية مطلبية تحت إشراف النقابات الفرنسية المتواجدة في تونس ، والظروف المحيطة بها كالأزمة الاقتصادية العمالية 1929 و مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم سنة 1936 م ، و مدى تأثير هذه الأحداث على مطالب العمال و حياتهم الاجتماعية .

2 – المجال التونسي : وهو المجال الجغرافي الحيوي في شمال إفريقيا أطلقت عليه سلطة الحماية اسم إجاصة ، و الذي يعد مركزا استيطانيا مهما مقارنة بالمناطق الأخرى المجاورة .

3 – الفترة التاريخية 1881 – 1945 : يشير التاريخ الأول إلى حدث نصب الحماية و كيف سيطرت فرنسا على تونس ،أما ثاني فإنه يدل على نهاية الحرب العالمية الثانية و التي سوف تسمح من بعدها ببروز نمط و اتجاه جديد من الحركة النقابية التونسية و التي ستحمل فيما بعد الجانبين النقابي و النضالي الوطني .

دوافع و أسباب اختيار الموضوع :

إن الموضوع الذي تم اختياره في الرسالة ، فرضته دوافع موضوعية وذاتية نستطيع إجمالها على النحو التالي :

أولا :الأسباب و الدوافع الموضوعية

- يندرج هذا الموضوع في سياق مواصلة الجهود و الأعمال بشكل محدد و مفصل ، لما أنجز من أبحاث و رسائل جامعية و مؤلفات عديدة تخص التاريخ الاجتماعي المعاصر لتونس .
- إن الفترة التي وقع عليها اختيارنا ، جديدة و جديرة بالاهتمام و الدراسة بالأبحاث و الدراسات التي تمت في هذا المجال ، و الخاصة بتاريخ الحركة النقابية و الحياة النقابية قليلة جدا ، مقارنة مع ما كتب عن الحركة الوطنية التونسية ونشاط الأحزاب الوطنية ، جاءت بعض الدراسات لنشاط الحركة النقابية مسحا عاما خلال فترة محددة من قبل أحمد عبيد ، محمود أيت مدور ، لذا فإن الموضوع المختار ، يربط الصلة الوثقى بين محطتين هامتين لحدثين دوليين كان لهما التأثير البليغ على فرنسا من جهة ، و الأوضاع في تونس المحمية من جهة أخرى ، يبرز الحدثان في كلتا الحرب العالميتين الأولى و الثانية .
- تأخذ الدراسة المنوطة بموضوع ميزة خاصة و أهمية كبرى ، لأنها تسلط الأضواء على منطقة معينة بمعلومات موسعة و جديدة في غالب الأحيان ، فتزود الباحث المبتدئ بالقدرة و المهارة و الخبرة في التعامل مع الظاهرة التاريخية ، إذا تناولنا الدراسات حول الحركة الوطنية التونسية إلى الوقت الراهن ، نجدها تركز في معظم الحالات على التطور السياسي و النضال التحرري الذي ميز الاتجاهات السياسية الوطنية ، دون التطرق إلى تحولات الحركة الاجتماعية العمالية و ما قامت به من نضالات و تحديات و تضحيات طوال المسيرة التاريخية النقابية .
- الوصول إلى حقائق تفضي بنا إلى اكتشاف بعض الشخصيات الوطنية و النقابية كان لها باع كبير في تاريخ النقابة التونسية .

ثانيا : الأسباب الذاتية

- زيادة على ما تقدم ، يأتي اختيار أي موضوع وراء قناعات شخصية تعكس الإرادة القوية للإنسان أن يطمح للمساهمة بالدراسة التاريخية في إضافة معارف جديدة لفائدة المكتبة الجزائرية .

لذلك تبرز أهمية الفترة الزمنية المحددة في الموضوع من 1881 إلى 1945 م ، و التي عرفت فيها الحياة النقابية تحولات عميقة ، كان لها الأثر العظيم في تطور إستراتيجية المقاومة الاجتماعية التي حولت الحركة العمالية إلى رافدا من روافد النضال الوطني التحرري ، لأن النقابيين التونسيين الذين قادوا المعارك المطلبية تمكنوا في نظرنا من استثمار تجاربهم السابقة في الحزب الشيوعي الفرنسي و نجم شمال إفريقيا ، برؤية وطنية هادفة إلى استرجاع كرامة الطبقة العاملة .

إشكالية البحث :

إشكالية البحث تستند حول جملة من القضايا المرتبطة " **بنشاط الحركة النقابية في تونس ضد السياسة الاستعمارية** " سواء من خلال نشاطها الاجتماعي أو النضالي السياسي ضمن أحزاب الحركة الوطنية التونسية ، و على هذا أساس يتمحور التساؤل الأساسي لبحثنا حول :

ما هي ملامح النضال النقابي التونسي ، و ما هي أهم مراحل التي مرت بها الحركة النقابية التونسية في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ؟

و من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة في دراستنا ، حاولنا طرح عدة استفسارات و تساؤلات ، لتسليط الضوء على محتوى الموضوع :

- **كيف كانت الأوضاع في تونس قبيل الحماية وكيف تطورت في عهد الحماية إلى الحرب العالمية الثانية ؟ .**
- **ما هو الواقع الاجتماعي و الاقتصادي في تونس خلال هذه الفترة ؟ .**
- **ما علاقة التونسيين بالنقابات الفرنسية المتواجدة في تونس ؟ .**
- **ما هي انعكاسات سياسة الجبهة الشعبية على الحياة النقابية في تونس ؟ .**
- **إلى أي مدى ، ساهمت النقابة التونسية في رصيد الحركة الوطنية من خلال أثرها و رجالها و علاقاتها مع أحزاب الحركة الوطنية .**

منهج البحث :

حفاظا على أهمية الموضوع ، تم إتباع منهجية بحث عن طريق التحليل و الاستنتاج و المقارنة أحيانا ، مع احترام التسلسل الزمني الذي تمليه الفترة الزمنية المحددة في الدراسة التاريخية ، و الحرص المطلوب على روح البحث في التعاطي قدر المستطاع مع الموضوعية التاريخية لفهم الأحداث و تفسيرها و استخلاص أبعادها و انعكاساتها .

خطة البحث :

ومن هذه المنطلقات العلمية ، تم إخضاع البحث إلى أربعة فصول يسبقهم مدخل عام بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة وفق تسلسل زمني محدد :

مدخل : الأوضاع العامة في تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية ، حيث تطرقنا فيه بالحديث تتابعا عن الأوضاع السياسية ثم الاقتصادية و مالية و ليليها الأوضاع الاجتماعية التونسية و هذا قبيل فرض الحماية الفرنسية على تونس .

الفصل الأول : فرض الحماية و ظهور النقابات التونسية 1881 – 1924 م ، تركزت الدراسة فيه على ثلاثة مباحث جاء أولها بالحديث عن فرض الحماية الفرنسية على تونس ، بينما خصص الثاني لردود الفعل الأولية من الحماية الفرنسية ، ليشتمل المبحث الثالث عن العمل النقابي و بدايته في تونس .

الفصل الثاني : تشكل الحركة النقابية في تونس و تطورها 1924 – 1938 م ، ليحتوي هذا الفصل هو الأخر على ثلاث مباحث تقدمها المبحث الأول المعنون بعوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية ، ثم جاء الثاني بعنوان جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924 – 1925 م التي تعد أول نقابة تونسية موحدة شاملة للتونسيين بعيدا عن نقابات الفرنسية ، ليشتمل الثالث و الأخير على جامعة عموم العملة التونسية الثانية من الفترة الممتدة من 1937 – 1938 م و التي تعد هي الأخرى أو تمثل عملية البعث الثانية لنشاط النقابي في تونس بعد فشل و إجهاض العمل الأول .

الفصل الثالث : الحركة النقابية التونسية و علاقاتها بالأحزاب السياسية ، و فيه ركزت الدراسة بذكر زعماء و أبرز شخصيات التي قادت العمل النقابي في تونس و كان لها تأثير في أوساطه ، ثم تناول العلاقة النقابية مع الحزب الدستوري بشقيه اللجنة التنفيذية ثم بعدها مجموعة العمل التونسي التي اشتملت على ما يعرف بالديوان السياسي ، وفي أخر الفصل جاء مبحث هو كذلك معنون بعلاقة الحركة النقابية بالحزب الشيوعي التونسي و أردنا

أن نتوصل فيه إلى مدى مساهمة الحزب الشيوعي التونسي في نشأة هذا الحراك ، و في بعث الحركة النقابية في تونس .

الفصل الرابع : الحركة النقابية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 م ، وفيه تكتسي الدراسة لهذا الفصل واقع الحركة النقابية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية مرورا إلى كيف كان نشاطها خلال الحرب وطرق عبث تنظيم جديد ، لنصل في نهايته إلى ذكر كيف واجهت السلطات الفرنسية و إدارة الحماية موجة الحركة النقابية من بدايتها الأولى ضمن الفترة المدروسة .

و في **ختام** البحث توصلنا إلى لدور الاجتماعي و الاقتصادي لهذا النشاط و الذي لم يقتصر على ذلك فقط بل اتحد و تبلور في شكل سياسي ، كما توصلنا إلى نتائج المقارنة التي تمت بين مواقف الحزبين في دعم الحركة النقابية و نظرتهما لمختلف القضايا المطروحة في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ تونس ، بالإضافة إلى مساهمتهما في بعث مختلف التنظيمات النقابية .

ولقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع و سنقتصر على ذكر أهمها :

- علي المحجوبي : انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، استفدنا منه من خلال تطرقنا لأوضاع تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية في عهد الأسرة الحسينية .
- الطاهر الحداد ، العمال التونسيون و ظهور الحركة النقابية ، استفدنا منه في التطرق للبدايات الأولى لظهور أول حركة نقابية تونسية والمتمثلة في جامعة عموم العملة التونسية ومؤسسها .
- الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، الذي يعتبر مصدر هام ،وهو من المصادر التي تناولت الحركة النقابية التونسية و نشاطها ضمن الأحزاب السياسية .
- حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، والذي استفدنا منه في تناول نشأة الحركة اليسارية في تونس وعلاقة الحركة النقابية بالحزب الشيوعي التونسي .
- سعد توفيق البزاز ، الحركة العمالية في تونس نشأتها و دورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي (1924 – 1956 م) ،استفدنا منه من خلال التعرف على ظهور الحركة النقابية في تونس،كما استفدنا منه أيضا في ذكر أبرز الشخصيات النقابية التونسية .

كما اعتمدنا على مجموعة مهمة من المقالات المنشروة في المجلات والصحف .

- محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسيين و الاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا) ، الذي وضفناه من خلال ذكر عوامل التأسيس النقابي في تونس .
- نورالدين ثينو و ليلي بوجلال ، النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد " الوجه الآخر للكفاح التحرري "، الذي وضفناه في الحديث عن علاقة الحركةالنقابية بالحزب الدستوري التونسي.

أما بالنسبة للدراسات السابقة فقد اعتمدنا على الرسائل العلمية المتاحة (ماجستير – دكتوراه) التي تناولت جانبا من هذه الدراسة ومن بينها :

- قدادرة شايب ، الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934 – 1954 دراسة مقارنة .
- محمود آيت مدور ، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 الجزائر و تونس نموذجا .

و لاشك أن إنجاز بحث في موضوع جديد مادته العلمية ، متناثرة يشكل عقبة أمام الباحث و عليه فقد وجهتنا صعوبات شتى أهمها :

- الجهد الكبير الذي تطلبه البحث للحصول على المادة العلمية .
- صعوبة الحصول على بعض المصادر المراجع الهامة المتعلقة بالموضوع .
- النقص الشديد في المراجع حول شخصية محمد علي الحامي و إن وجدت فمعلوماتها قليلة .

مدخل : الأوضاع العامة في تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية

أولا : الأوضاع السياسية .

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية و المالية .

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية .

أولا : الأوضاع السياسية

تميزت الأوضاع السياسية في البلاد خلال هذه الفترة بتوتر بين الباي و وزرائه من حين لأخر لكثرة الدسائس ،كما كان هناك حدث هام أثر على تونس وهو دخول فرنسا إلى الأراضي الجزائرية 1830 م ، هذه الحادثة جعلت الدولة العثمانية تبحث عن سبل لاسترداد ولاية الجزائر بالمفاوضات السياسية لكنها عجزت ، ولأجل ذلك أرادت أن تتخلص من الأسرة الحسينية في تونس لتكون على مقربة من الجزائر لتتابع أوضاعها ، و كان بايات تونس في هذه الفترة يحاولون الانفصال عن الدولة العثمانية حتى أنهم أتبعوها روحيا فقط ، حيث اكتفوا بذكر اسم السلطان في خطب يوم الجمعة ، وضرب اسمه على النقود التونسية[1].

كان يحكم تونس باي ينتمي إلى عائلة إغريقية الأصل تسلمت السلطة سنة 1705 و كان الحكم يتداول بين الذكور و بحسب كبر السن سلالة حسين بن علي ، مؤسس الدولة الحسينية ، و رغم تبعيته للباب العالي فإن الباي كان في حقيقة الأمر مستقلا ، فهو يجمع السلطتين التشريعية و التنفيذية و بإمكانه النظر في مختلف القضايا العدلية ، و تعتبر كل القرارات و المراسيم التي تصدر عنه قانونا نافذ المفعول[2] ، حيث كانت فرنسا تعامل البايات كحكام مستقلين عن الدول العثمانية و هذا ما ظهر جليا سنة 1846 م عندما سافر أحمد باي إلى فرنسا و استقبل كحاكم مستقل[3].

استفاد بايات تونس من تنافس فرنسا و انجلترا على بلادهم ، و لم يحتجوا على الفرمانات العثمانية الخاصة بالتولية فعندما كان يتولى الباي الحكم فإنه يطلب فرمان التولية من السلطان ، و دفعوا ضرائبهم ولو تمعنا في حكم العثمانيين لولايتهم فإننا ترى أنهم من ساهموا في هذا الابتعاد فحكمهم في ولايتهم كان يرتكز على :

- الولاء الديني المطلق للسلطان .
- جباية الضرائب بانتظام[4].

---

(1) محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني ، ج7 ، المكتب الإسلامي ، ط4 ، بيروت – لبنان ، 2000 ، ص ص : 516 – 517 .

(2) علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، تع : عمر بن ضو آخرون ، سراس للنشر ، تونس ، 1986 ، ص : 8 .

(3) عبد الرحمن تشانجي ، المسألة التونسية و السياسة العثمانية 1881 – 1913 م ، تر : عبد الجليل التميمي ، دار الكتب الشرقية ، ط1 ، تونس ، 1973 ، ص : 36 .

(4) نقولا زيادة ، تونس في عهد الحماية ، الأهلية للنشر و التوزيع ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2002 ، ص : 18 .

ورغم ما يتمتع به الباي من نفوذ مطلق ، فإن السلطة الفعلية كانت قبيل الحماية بين يدي الوزير الأكبر الذي يباشر الشؤون المالية و الخارجية للإيالة ، يساعده في الإدارة العامة للبلاد وزير الداخلية يسمى وزير القلم و مستشارون يرأسون مختلف الأقسام ، إلى جانب وزير الحرب ووزير البحرية اللذان يرمزان إلى التقاليد العسكرية للدولة الحسينية ، حيث كان الوزير الأكبر على التوالي مكلفا بجراية الباي فقايدا للوطن القبلي ثم وزيرا للداخلية ، وكان عديم التكوين مثل سيده محمد الصادق و غير مؤهل لتسيير شؤون الدولة و قد استغل مركزه ليزداد ثراء ، دون أن يولي مصالح البلاد أي إهتمام[1].

و إن لم يكن مصطفى بن إسماعيل مملوكا في الأصل ، فهو ينتمي في الواقع إلى هذه الطائفة التي هو مدين لها بوضعيته ، إذ تربى في كنفها و تأثر بها ولم يعرف غير طرقها في الحكم ، وقد كانت حكومة الباي تضم أيضا عام 1881 العزيز بوعتور وزير القلم ، أحمد زروق وزير البحرية ، سي سليم وزير الحرب ، و الجنرال حسين وزير المعارف و الأشغال العمومية[2].

و الملاحظ أن معظم هذه القبائل المتنازعة قد توحدت ضد سلطة الصادق باي ووزيره الأكبر محمد العزيز بوعتور خلال ثورة علي بن غذاهم 1864 لأن كل هذه القبائل كانت متضررة من سياسة الجباية خاصة منها الضريبة الشخصية فهي جائرة و ثقيلة يعجز سكان الريف عن آدائها خاصة في سنوات الجفاف و الجوائح كالجراد[3].

و كان الباي محمد الصادق عام 1881 يظهر عليه النقص في التكوين و الضعف في الإدارة الأمر الذي جعله قليل الاكتراث بالشؤون العامة للبلاد تاركا السلطة لحاشيته ، وكان الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل شديد التأثير

---

(1) قدادرة شايب ، الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934 – 1954 دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد الرحيم سكفالي ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، 2007 ، ص : 29 .

(2) المرجع نفسه ، ص : 30 .

(3) Robert Aldrich ، Greater France : A History of french Overseas ، (European Studies Series) ، Basingstoke – macmillian ، 1993 ، p : 28.

على الباي و قد استغل مصطفى بن إسماعيل ضعف الباي فأدار شؤون الإيالة حسب أهوائه و كان أمر هذا الشخص غريبا إذ استطاع الارتقاء بسرعة مذهلة في سلم الوظيفة العمومية ليصبح في أوت عام 1878 وزيرا أكبر و هو في سن الخامسة و العشرين بعد أن تقلب في عدة مناصب[1].

و هكذا كانت تونس في عهد الصادق باي في وضعية لا تحسد عليه في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الانتفاضات و أهمها ثورة بن غذاهم .

[1] علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، المصدر السابق ، ص : 9

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية و المالية

لقد كانت البلاد التونسية قبيل الحماية تبدو مزدهرة من الناحية الاقتصادية و خاصة الجهة الشرقية منها و قد أكد هذا كل من دوفايري Duveryrier و الوزير المقيم بول كامبون Combon Paul ، من خلال كتابتهما عن هذا الجانب فيقول دوفايري مثلا سنة 1881 م (**إن منطق الشمال و الشرق الخصبة و المعرضة لأمطار الشتوية تذكرنا بالمناطق الأكثر حظوة بجنوب أوروبا**) ، أما كامبون فقد كتب سنة 1882 م عن هذا الموضوع لكنه أخلط بين الواقع الاقتصادي للإيالة و الذكريات التاريخية لإفريقيا الرومانية حيث : (**إن موارد الإيالة هامة و إن خصوبة المناطق الساحلية و الوطن القبلي و الساحل و جزيرة جربة تفسر الشهرة التي تتمتع بها في هذا المجال (أفريكا) و نوميديا عند الرومان ، ولا يمكن أن تعتمد هذه الشهرة على خصوبة وادي مجردة فحسب ، فالساحل و جزيرة جربة يتمتعان بخصوبة لا وجود لنظيرها في أية مقاطعة فرنسية**)[1].

و قد اشتهر شمال الإيالة بزراعة الحبوب حيث أن القسط الأوفر من المنتوج مصدره هذه الجهة ، وكان الإنتاج الإجمالي للبلاد قبيل الحماية يتراوح بين مليونين و ثلاثة ملايين قنطار و كانت الأراضي الأكثر خصوبة بين أيدي أقلية من مقربي الباي أغلبهم من المماليك ، وهم ملاكون متغيبون يعيشون في الحاضرة ويؤجرون أراضيهم الشاسعة لمزارعين آخرين أصبحوا بهذه الطريقة أثرياء على حساب صغار الفلاحين[2].

على العموم فإن الفلاحة كانت قائمة على زراعة الحبوب و تربية الماشية ، إلا أن أجهزة الإنتاج كانت قديمة جدا و ذات مردود منخفض ، بحيث لا يتجاوز في أحسن منطقة فلاحية و هي الشمال خمسة أو ستة قناطير في الهكتار الواحد في السنوات الجيدة[3].

---

[1] المصدر السابق ، ص : 17 .

[2] Jean Ganiage ، Les Origines du Protectorat française en Tunisie Ed 1P.U.F ، Paris ، 1959 ، p : 103.

[3] عبد الهادي التيمومي و آخرون ، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، بيت الحكمة ، ط1 ، قرطاج – تونس ، 1999 ، ص : 94 – 95 .

ومنذ عام 1875 م صدر قانون الخماسة الذي من خلاله يعتمد الاستغلال الفاحش للفئة الكادحة من السكان ، حيث أصبح الخماس يعيش تحت رحمة الملاك و حتى الوكيل البسيط و لكي لا يخرج من هذه الوضعية المزرية كان بإمكان هؤلاء إيداعه السجن ما دام لم يرد لهم الديون المتراكمة عليه ، و بهذه الطريقة يبقى الوكيل البسيط سجين حياة البؤس على الأرض التي أفنى عمره فيها ، أما جهة الساحل فكانت الفلاحة فيها ترتكز أساسا على غرس أشجار الزيتون ، وقد بلغ إنتاج زيت الزيتون في كل من سوسة و المنستير سنة 1880 م (140000) هكتار ، فيما قدر مجموع إنتاج البلاد بـ 210000 هكتار[1].

و كانت الملكية الصغيرة هي الشكل الأكثر انتشارا في هذه الجهة ، ولذلك كانت الفوارق الاجتماعية أقل حدة منها في بقية الجهات ، أما السكان الذين عرفوا بشدة حزمهم فقد كانوا هم أيضا ضحية نظام الجباية و آفة الربا ، بحكم تورط هذه الجهة في ثورة 1864 م فقد عرفت أبشع أنواع القمع على يد الجنرال أحمد زروق الذي أجبر السكان على من اليهود بفوائد بلغت 40 ٪ لدفع غرامة الحرب وقد كتب جون قانياج في ذلك ما يلي : (**إن الربا اليهودي قد عمل على مواصلة تخريب جهة الساحل كما ساعد أيضا على انتقال ملكية الكثير من أشجار الزيتون إلى المرابين**) ، و هكذا فإن ثروة الساحل لم تخدم مصلحة أبناء هذه الجهة بل كانت توجه في معظمها للمنتفعين بالضرائب و للمرابين ، و كانت واحات الجنوب ، و بالأخص واحات الجريد مكانا ممتازا لزراعة النخيل ، حيث كانت التمور التي يتراوح إنتاجها السنوي بين 200 و 300 ألف قنطار تمثل أهم مورد في الجهة و رغم ذلك أغلبية السكان في فقر مدقع لأن ثروة المنطقة كانت تنتفع بها السلطة[2].

وكان العامل في الأرض لدى الفلاح يسمى بالخماس ، حيث كانت مهامه منحصرة في الحراثة و البذرة و تنقية الزرع من الحشائش و الحصاد و الدرس ، وهناك أعمال لا يجبر الخماس على العمل بها بل يتفاوض فيها مع الفلاح و هي الرعي في أرض غير الأرض التي تكفل بخدمتها[3] ، و كان الخماس ينال في الشمال التونسي بعد خصم ضريبة العشر و علف الدواب المستعملة في الحصاد و الدرس خمس المحصول ، أما في الوسط و الجنوب فينال ربع المحصول فقط و لهذا يسمى هناك بالرباع[4].

---

(1) قدادرة شايب ، الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934 – 1954 دراسة مقارنة ، المرجع السابق ، ص : 34.

(2) المرجع نفسه ، ص : 34 .

(3) عبد الهادي التيمومي و آخرون ، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص : 97.

(4) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، مكتبة الجامعة ، تونس ، 2005 ، ص : 08.

و كانت البلاد قبل الاحتلال الفرنسي تعاني من **أزمة مالية** خانقة بسبب كثرة القروض و تراكم الديون التي أثقلت كاهل الدولة ولم تجد طريقا لخلاصها الأمر الذي جعل الدول الدائنة تفرض وصاية مالية على الميزانية التونسية و تخضعها إلى رقابة لجنة مالية تتكون من فرنسا و انكلترا و إيطاليا (عرفت بلهجة نهج الكومسيون) بتونس ، يضاف إلى ذلك المنافسة الشرسة التي جاءت بها البضائع الأجنبية المصنوعة في أوروبا الغربية و أخذت موقعها في السوق التونسية ، حيث أصبحت المصنوعات التونسية تعاني صعوبات البقاء مما أدى إلى كسادها وضاعفت من نزيف العملة و الذهب إلى الخارج ، فتناقصت مداخيل الميزانية التونسية نحو 5 ٪ من الواردات و نحو 8 ٪ من الصادرات ، الأمر الذي جعل الصادق باي يضاعف المجبي التي أدت إلى ثورة علي بن غذاهم و أبطلت العمل بقانون عهد الأمان و الدستور فمضاعفة الآداءات 100 ٪ مخالف لذلك و تسبب في الثورة[1].

فقد كانت المالية في تونس عام 1881 تخضع لنظام رقابة أجنبية بعد أن هيمنت عليها منذ 1869 كل من فرنسا و انجلترا و إيطاليا و أمام عجز الحكومة التونسية على تسديد ديونها اتفقت هذه القوى الأوروبية على جعل مالية الإيالة التونسية تحت نفوذها حتى تحمي مصالح مواطنيها مقرضي الباي ، و بتحريض منها أسس الباي محمد الصادق سنة 1869 لجنة مالية دولية حددت صلا حياتها بمقتضى قانون صدر في مارس عام 1870 فقدرت ديون البلاد التونسية آنذاك بـ : 125000000 (**مائة و خمسة وعشرون مليون فرنك**) ووقع تقسيم مداخيل الإيالة إلى قسمين : خصص القسم الأول منها لنفقات الدولة و الثاني لتسديد الديون ، وكانت هذه اللجنة المتكونة من تونسيين و أجانب عبارة عن جهازين ، اللجنة التنفيذية و لجنة المراقبة[2].

اللجنة التنفيذية : تتألف من ثلاثة أعضاء ، وكانت برأسها الوزير الأكبر خير الدين التونسي مع مساعدة عضو تونسي له و متفقد مالية فرنسي وكانت هذه اللجنة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية ، كما كانت تقوم أيضا بإعداد ميزانية الدولة[3].

---

(1) Arnoulet François ، Tunisie 1881... l'aboutissement d'un long périple ، Paris ، Ed. Calendal ، 1985 ، p : 188 .

(2) علي المحجوبي ، المصدر السابق ، ص : 09 .

(3) جلال يحي ، العالم العربي الحديث و المعاصر ، ج1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية – مصر ، 1991 ، ص : 695 .

لجنة المراقبة : و تتركب من ستة أعضاء منتخبين يمثلون مقرضي الحكومة التونسية ، اثنان من فرنسا و إثنان من انجلترا ، و إثنان من إيطاليا ، ولهذا اللجنة الحق في المراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية ، و التثبت فيها ، والمصادقة عليها إن اقتضى الأمر ، و تفوض اللجنة المالية الدولية مجلسا إداريا للتصرف في المداخيل الخاصة بتسديد الديون ، وكان هذا المجلس يتألف من خمسة أعضاء : عضو تونسي تعينه اللجنة التنفيذية ، وأربعة يمثلون المقرضين (فرنسي ، إنجليزي ، و إيطالي ، وأوروبي من أي جنسية كان) و يعمل المجلس الإداري تحت إشراف اللجنة التنفيذية و لجنة المراقبة التي ترفع تقريرا حول تصرفه إلى اللجنة المالية الدولية بصفة دورية أما مصلحة الجمارك فلم تكن من مشمولات هذا المجلس لأن اللجنة المالية رأت أن تسند إدارتها إلى موظف خاص نظرا لأهميتها[1].

و كانت اللجنة المالية الدولية غير مكترثة بمصالح البلاد التونسية حيث كان دورها ينحصر في الدفاع عن مقرضي الباي و تأمين ديونهم فقط ، وفي هذا المجال نجحت إلى حد كبير ، ففي سنتي 1871 و 1877 تحصل المقرضون على فائض سنوي 5 ٪ ، و في حالة عجز في المداخيل المخصصة لتسديد الديون تجبر الحكومة التونسية على تغطيته بخصم جزء من إعتماداتها الخاصة ، إضافة إلى ذلك فإن اللجنة المالية لا تسمح بأي تغيير في نظام الضرائب ، تفاديا لكل ما ينجم عن ذلك من أخطار ، لأن كل تغيير سيؤدي في أمد قصير إلى نقص في المداخيل ، وفي مثل هذه الظروف كان من المفروض على حكومة الباي الإبقاء على نظامها الجبائي التعسفي[2].

وكانت **الضرائب التونسية** في سنة 1881 ثقيلة جدا ، حيث تسلط على الأشخاص وقد عرفت البلاد صنفين من الضرائب : ضرائب مباشرة ، وضرائب غير مباشرة ، مثل المجبي ، العشر ، القانون [3]، و كانت الضرائب المباشرة تمثل وحدها حوالي نصف ميزانية الإيالة أي ما يساوي 5460000 فرنك من جملة 1265465 فرنك و هو ما يمثل معدل المداخيل الحاصلة في الخمس سنوات السابقة للحماية ، ولم تكن هذه الضرائب موزعة توزيعا عادلا بل كانت تسلط أساسا على الفئات الفقيرة و الكادحة من السكان ، وبناء على هذا التمييز فقد أعفي الكثيرون من ضريبة المجبي[4].

---

(1) قدادرة شايب ، المرجع السابق ، ص : 31 .
(2) علي المحجوبي ، المصدر السابق ، ص : 10 .
(3) المصدر نفسه ، ص : 11 .
(4) نفسه ، ص : 12 .

كما استطاع الأثرياء التملص من أداء بقية الضرائب و ذلك برشوة جباتها أو وجهاء القصر ، ويشمل الإعفاء بصفة عامة كبار الفلاحين و المقربين من الباي ، وفي هذا السياق يقول جان قانياج في كتابه " أصول الحماية الفرنسية بتونس Les Origines Du Protectorat Français En Tunisie (**إن الضرائب المباشرة تكشف بوضوح عن طبيعة النظام الإقطاعية ذلك أن هذه الضرائب لم تكن تسلط على الرعايا بناء على مواردهم المقدرة أو الحقيقية بل حسب نفوذهم أو قدرتهم على المواجهة ، فقد كانت القبائل المتمردة معفاة على حساب السكان المستقرين ، مثلما كان الضعفاء يدفعون ضريبة الأقوياء و الفقراء يدفعون ضريبة الأغنياء**)[1].

أما الضرائب غير المباشرة فكانت تفرض على التجارة ، وقد استغلت الحكومة سهولة جمعها لمضاعفة الآداءات ، و قد كانت المحصلات و الرسوم الجمركية تمثل أهم هذه الضرائب[2] ، فقد كانت سياسة الجباية غير موضوعية ، فهي لا تراعي الجانب الإنساني المتمثل في قدرة السكان على دفعها و تزيد في تفقير الشعب و يضطر العمال (الولاة) إلى بيع خيام البدو لدفع الضرائب[3]

تعددت الاضطرابات و أنخرم الأمن و اتسعت الهوة بين السلطة المركزية و كل السكان و خاصة في المناطق الريفية التي فقدت ثقتها في الباي و حاشيته ، يضاف إلى ذلك إبطال العمل بالدستور الذي يضبط العلاقة بين السلطة و الرعية ، وكان إبعاد المصلح خير الدين (الوزير الأكبر 1873 – 1877) إيذانا بحدوث كارثة على بلاد و العباد كان نجاح برنامجه قد أعاد إلى تونس عافيتها المالية و الاقتصادية لكنها غرقت من جديد في مستنقع الأزمة المالية و التداين و فقدت الذي أخرجها منه خير الين ورفع عنها الوصاية المالية[4].

و مما سبق ذكره نستطيع أن نقول أن أوضاع تونس الاقتصادية قبل الأزمة كانت متأثرة بالإصلاحات التي قام بها البايات كما كانت متأثرة بمنتوجات الأوروبيين و استيلائهم على تجارتهم ، وهذا ما أثر سلبا حيث تراجعت المنتوجات المحلية (**الشاشة وزيت الزيتون**) لتحل محلها المنتوجات الأوروبية .

---

(1) Jean Ganiage ، Op.Cit ، p : 103 .

(2) قدادرة شايب ، المرجع السابق ، ص : 33 .

(3) Arnoulet François ، Op.Cit ، p : 190 .

(4) Robert Aldrich ، Op.Cit ، p : 30 .

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية

كان المجتمع التونسي كغيره من المجتمعات عبارة عن مزيج من السكان تمثلوا في كل من البدو و أشباه البدو و البربر ، الأتراك ، الزنوج ، إضافة إلى اليهود ، و الأندلسيون و الأوروبيون ، بالنسبة إلى البدو و أشباه البدو فقد كانوا يعيشون ضمن قبائل متفرقة ، غير أن هذه القبائل ضعفت كثيرا منذ هيمنة العثمانيين على تونس ليزداد ضعفهم أكثر بعد الاختراق الرأسمالي الأوروبي للبلاد في القرن التاسع عشر ، ورغم خشونة طباع هذه القبائل و ميلها إلى العنف إلا أنها تعد قبائل متطورة على نظيرتها نفي الجزائر و المغرب الأقصى و ليبيا ، حيث ورثت الكثير من مكتبات الحضارات الراقية التي تعاقبت على تونس[1].

و لقد أخذ سكان تونس يتناقص بسبب تكاثر الأوبئة في القرن التاسع عشر ، حيث حل مرض الطاعون بالبلاد و الذي أودي بحياة العديد من العلماء أمثال الشيخ الطاهر بن مسعود ، كما تسبب في تعطيل زراعة الإيالة مما تسبب بانتشار المجاعة و الفقر[2] ، و على العموم نستطيع القول أن الحالة الاجتماعية للإيالة خلال الفترة تميزت بالفقر و المجاعة ، خاصة بعد حكم احمد باي الذي أمر بزيادة الضرائب ضنا منه أن ذلك سيعوض خزينة الدولة و سيوقف الناس من التفكير في التمرد ، كما اقترنت المجاعة بالأوبئة من طاعون و كوليرا و غيرها حتى مات خمس التونسيين ، لتبلغ نسبة الموتى في بعض الجهات ثلثي الأهالي كما وقع في القيروان أو أربعة أخماسهم كحال قبائل الهمامة[3].

و كانت الملكية الصغيرة هي الشكل الأكثر انتشارا في هذه الجهة ، ولذلك كانت الفوارق الاجتماعية أقل حدة منها في بقية الجهات ، أما السكان الذين عرفوا بشدة حزمهم فقد كانوا هم أيضا ضحية نظام الجباية و آفة الربا ، بحكم تورط هذه الجهة في ثورة 1864 فقد عرفت أبشع أنواع القمع على يد الجنرال أحمد زروق الذي أجبر السكان على من اليهود بفوائد بلغت 40 ٪ لدفع غرامة الحرب وقد كتب جون قانياج في ذلك ما يلي (**إن الربا اليهودي قد عمل على مواصلة تخريب جهة الساحل كما ساعد أيضا على انتقال ملكية الكثير من أشجار الزيتون إلى المرابين**)[4].

---

(1) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 03 .
(2) ابن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان ، ج3 ، الدار العربية للكتاب ، م2 ، تونس ، 1999 ، ص : 127 .
(3) أحمد عبد السلام ، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية ، الشركة التونسية للتوزيع ، ط1 ، تونس ، 1987 ، ص : 18 .
(4) علي المحجوبي ، المصدر السابق ، ص : 18 .

و هكذا فإن ثروة الساحل لم تخدم مصلحة أبناء هذه الجهة بل كانت توجه في معظمها للمنتفعين بالضرائب و للمرابين ، و كانت واحات الجنوب ، و بالأخص واحات الجريد مكانا ممتازا لزراعة النخيل ، حيث كانت التمور التي يتراوح إنتاجها السنوي بين 200 و 300 ألف قنطار تمثل أهم مورد في الجهة و رغم ذلك أغلبية السكان في فقر مدقع لأن ثروة المنطقة كانت تنتفع بها السلطة ، وفي داخل الإيالة كانت القبائل المتنقلة و شبة المتنقلة تعيش على الرعي في أراضيها الجماعية و تتعاطى فضلا عن ذلك زراعة الحبوب و خاصة منها زراعة الشعير التي تعتبر رهانا حقيقيا بحكم تقلبات الطقس ، وكانت هذه الموارد غير منتظمة و غير كافية لسد حاجيات السكان مما أضطر القبائل إلى نهب مناطق الحضر من حين لآخر و الوقوف أمام تعسف النظام و حكمه المطلق و ذلك بالانتفاضات المتكررة[1].

وقد لبت القبائل دورا هاما في اقتصاد البلاد لاحترافها تربية الأغنام فهي بذلك توفر الصوف و الجلود التي تعتبر مواد أولية لصناعة عتيقة يعيش منها جزء لا يستهان به من السكان في مدن عديدة كتونس و القيروان و غيرها ، أما الصناعات التونسية الأخرى مثل صناعة الأقمشة و المعادن و الصياغة و المعطورات عرفت قبيل الحماية تدهورا تاما ، حيث أنها لم تقدر على منافسة المنتوجات الأوروبية المصنعة و التي لا يوظف فيها أكثر من 8 ٪ من قيمتها عند نزولها بتونس و المعفاة من الضرائب المحلية التي توظف على البضائع التونسية ، ولم تستطع الحكومة التونسية منع أو تحديد دخول هذه البضائع إلى البلاد و ذلك بحكم نظام الامتيازات الذي تتمتع به بعض الدول الأجنبية ، فغمرت المنتوجات الأوروبية مختلف أنحاء الإيالة ، وقد أدى غزو أقمشة (ليون) الحريرية و أقمشة (مانشيستر) القطنية للأسواق المحلية إلى إفلاس الحائكين التونسيين ، وعلاوة على كل ذلك انخفضت صادرات الشاشية ابتداء من سنة 1875 إلى أقل من 250000 فرنك بعد أن كانت تفوق ثلاثة ملايين فرنك فيما بين 1861 و 1863 و ذلك نتيجة المزاحمة التي كانت تلقاها هذه الصناعة في أسواقها التقليدية كتركيا و إفريقيا الشمالية ومصر حيث وجدت الطرابيش الفرنسية و المجرية و النمساوية رواجا كبيرا ، ومن الطبيعي أن يكون لهذا الوضع انعكاسات وخيمة على الحرفيين التونسيين حيث تحول الكثير منهم إلى بطالين[2].

---

[1] المصدر السابق ، ص ص : 18 – 19 .

[2] قدادرة شايب ، المرجع السابق ، ص : 35 .

و قد مست هذه الوضعية البورجوازية الإسلامية حيث مسها الإفلاس جراء المنافسة الأجنبية فهجرت تجارة تصدير المتوجات الفلاحية و توريد البضائع المصنعة ، وتركتها إلى عدد قليل من التجار المرسلين و الجنوبيين الذين انضمت إليهم حفنة من اليهود استغلت الأزمة المالية لتحقق الإثراء ، وكانت المبادلات التجارية تتم بالدرجة الأولى مع مرسيليا و الموانئ الإيطالية و إنجلترا ، و هذا الوضع جعل كل التجار الأوروبيين يتمتعون بالعديد من الامتيازات و كذلك التجار اليهود الذين كان معظمهم تحت حماية القوى الأوروبية ، و كان لكل هؤلاء التجار وضع خاص شأنهم في ذلك شأن جميع الأوروبيين المقيمين بتونس إذ كانوا يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم و يدير شؤونهم قناصل مكلفون بحمايتهم لدى حكومة الباي ، و بالدفاع عن مصالحهم و دعمها في الإيالة[1].

و تستند القوى الأوروبية لهذا الغرض على المعاهدات التي أبرمتها تونس مع بلدان عديدة و التي تمنح امتيازات عديدة لهذه الجاليات و خاصة على المستويين الاقتصادي و القضائي ، كما أن المعاهدات التي فرضتها الدول الأجنبية على الإيالة التونسية قد حدت من مهمة هذه الأخيرة خاصة و أن هذه المعاهدات المبرمة من انجلترا سنة 1863 و سنة 1875 ومع إيطاليا 1868 قد جعلت من تونس مكانا مفضلا للتجارة الأوروبية و أن البضائع المستوردة كانت لا تخضع عند دخولها البلاد لإجراءات جمركية بسيطة زيادة على كونها معفاة من الضرائب المحلية[2].

و بالإضافة ذلك فقد دعت هذه المعاهدات التدخل الاقتصادي لأوروبا في تونس بمنحها حق الملكية العقارية لأجانب الذي ورد قبل ذلك سنة 1857 في عهد الأمان ، و يتضح من كل هذا أن البلاد التونسية كانت في مثل هذه الظروف قابلة للاستعمار ، فحكومة الباي كانت آنذاك معزولة عن الأغلبية الساحقة من السكان ، ذلك أن النظام السياسي هو عبارة عن مؤسسة تعمل على استغلال السكان استغلالا فاحشا عن طريق الضرائب دون أي اعتبار للمصلحة العامة ، و كانت حصيلة الضرائب تعود بالفائدة خصوصا على فئة أصحاب الملكية التي لم تتردد لتنمية مكاسبها عن طريق إقحام البلاد – بدعوى الإصلاح – في سياسة قروض زادت في تفاقم الجباية إنهاك السكان ، وبالتالي في تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي[3].

---

(1) المرجع السابق ، ص : 36 .
(2) علي المحجوبي ، المصدر السابق ، ص ص : 20 – 21 .
(3) قدادرة شايب ، المرجع السابق ، ص ص : 36 – 37 .

و قد أصبحت البلاد التونسية من أجل ذلك رهين القوى الأوروبية التي كانت حينذاك تتخبط في مشاكل اقتصادية و اجتماعية زادت في اهتمامها بهذه البلاد ، وأدت في نهاية الأمر إلى فرض الحماية الفرنسية عليها عام 1881[1].

[1] علي المحجوبي ، المصدر السابق ، ص : 21 .

الفصل الأول : فرض الحماية و ظهور النقابات التونسية 1881 – 1924 م .

المبحث الأول : فرض الحماية الفرنسية على تونس.

المبحث الثاني : ردود الفعل الأولية من الحماية الفرنسية .

المبحث الثالث : البذور الأولى للعمل النقابي في تونس .

المبحث الأول : فرض الحماية الفرنسية على تونس

كان احتلال تونس هو أول تجربة فرنسية تخوضها تحت مسمى " نظام الحماية "[1] و قد استهدف " فيري " مبتدع هذا النظام أمرين ، الأول إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقضي على كيان الدولة المحمية بالضم ، والثاني إقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة ، لأن من مميزات الحماية أن تحمل الدولة نفقات الاحتلال و جميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة المحمية ،و بعد دراسة مشروع الاحتلال عملت فرنسا على إيجاد ذريعة تبرر بها احتلالها ، حيث ادعت توغل القبائل التونسية " بني خمير " داخل الحدود الجزائرية ، و كان أرجح أسباب هذا الدخول هو مساندتهم الجزائريين في مقاومتهم للمحتل الفرنسي[2].

كما أن سلطات الجزائر سجلت مالا يقل عن 2380 حادثة بين سنتي (1870 – 1881) أي بمعدل 200 حادثة في السنة و نتيجة لهذا تبين أن الحكومة الفرنسية لم تكن تهتم بمثل هذه الأحداث إلا عندما عقدت العزم على بسط حمايتها على البلاد[3].

اتهمت فرنسا الباي " محمد الصادق " بأنه هو الذي حرض تلك القبائل على القيام باعتداءات على القبائل الجزائرية ، وقد طلبت من الباي مساعدة الجنود الفرنسيون في معاقبة قبيلة " بني خمير " لكن الباي رفض و حاول أن يتدخل لتأديب القبلة المعتدية بنفسه ، لكن لم يكن كافيا لمنع فرنسا من تنفيذ خطتها التي كانت تنتظرها بلهف بعد مؤتمر برلين 1878م[4].

---

[1] نظام الحماية : هي شكل من أشكال الاستعمار يكون فيه البلد محمي ومسير من طرف حاكم محلي سواء كان ملك أو أمير أو رئيس و يعين إلى جانبه حاكم مدني أو عسكري تعينه الدولة الاستعمارية ويكون هذا الحاكم هو المسير الحقيقي لهذا البلد ، ينظر : يحي محمد نبهان ، معجم مصطلحات التاريخ ، دار يافا للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان – الأردن ، 2008 ، ص : 124 .

[2] محمد علي داهش ، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد المكتب العربي ، (د.ط) ، دمشق – سوريا ، 2004 ، ص : 41 .

[3] علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، المصدر السابق ، ص : 40 .

[4] معزة عزالدين ، فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899 – 2000) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد الكريم بوصفصاف ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، 2010 ، ص : 18.

فقام " جول فيري " في 4 أفريل 1881 بإعلام البرلمان الفرنسي بتخصيصه مبلغ مالي لأجل القيام بحملة عسكرية على تونس لردع القبائل ، وعند سماع الباي باستعداد فرنسا لقيام بحملة على تونس ، عمل على إرسال البرقيات و الاحتجاجات إلى الدول الأوربية لحماية رعاياها في تونس معلنا عن احتلال تونس دون سابق إنذار[1].

وعند سماع الباي الخبر عمل على إرسال برقيات للسلطان العثماني يناشده إغاثة تونس ، حيث ردد قائلا : " لقد وضعت مصيري و مصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم و السلطان إننا نسترحم باسم الإنسانية المساعدة من جلالتكم ... "[2].

كما أنه كتب تقريرا يستنهض في الباي همم الدول العثمانية لإنقاذ تونس من الوقوع في يد دولة أجنبية و ختم التقرير بنتيجة ما يراه و هو أنه إذا كانت الدولة العثمانية تستغلها شواغل الحرب الروسية و عواقبها فعلى الأقل أنه يلزمها التحالف مع دولة أجنبية أي لتتساعد بها ، ولو اقتضى الحال التنازل لها عن مدينة واحدة خير من خسارة مملكة برمتها[3].

وقد اقتصر موقف الدولة العثمانية من الحملة العسكرية الفرنسية على تونس بعقد مجلس وزاري اقترح معاقبة الباي للجناة ، و على الرغم من مقترحات المجلس الوزاري التي هدفت إلى تسوية الأمور عملت السلطات الفرنسية على ضرب تلك المقترحات عرض الحائط [4].

---

[1] محمد عصفور سلمان ، الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني و الأوروبي منها ، مجلة ديالي ، ع56 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العراق ، 2012 ، ص : 05 .

[2] الشيباني بن بلغيث ، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1856 – 1882) ، تق : عبد الجليل التميمي ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي ، (د.ط) ، صفاقس – تونس ، 1995 ، ص : 214 .

[3] محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار ، ج5 ، دار صادر للنشر ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1835 ، ص : 19 .

[4] محمد عصفور سلمان ، الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني و الأوروبي منها ، المرجع السابق ، ص 06 .

و في يوم 24 أفريل 1881 تسربت كتيبة فرنسية تضم 35000 رجل من الجزائر إلى تونس بقيادة الجنرال " لوجيرو Logerot " فاحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل و سوق الأربعاء و عين دراهم فيما بعد[1] ، وفي نفس الوقت قامت وحدة أخرى بقيادة " فورجيمول Forgemol " باحتلال طبرقة في نفس اليوم بعد أن تم قصفها بالقنابل و في 01 ماي استسلمت بنزرت دون أدنى مقاومة ، وفي 08 ماي زحف الجنرال " بريار " على مدينة تونس بوحدة بلغ تعدادها 8000 جندي[2].

و تمت محاصرة المدينة لإبراز مدى قوة الجيش الفرنسي الذي بلغ تعداده 35000 عسكري ، أمام جيش الباي الذي يعاني قدم أسلحته وقلة عدده و لذلك أمرت الحكومة التونسية جيشها بعدم التعرض للجيش الفرنسي ، لان الباي كان يعلم النتيجة مسبقا فلم يغامر بجيشه الذي لم يبقى منه سوى الاسم[3].

ثم بدأت سلطات الاحتلال الفرنسي تنفذ سياستها الاستعمارية كما فعلت مع الجزائر و في المجالات كافة ، وفي 12 ماي ولما وصل الجنرال بريار تونس عرض على محمد الصادق توقيع معاهدة " قصر السعيد " ، هذه المعادة التي أصبحت تعرف في التاريخ تحت اسم " معاهدة باردو "[4].

- **توقيع معادة باردو 1881 م**

في 12 ماي 1881 قدم القنصل العام الفرنسي بتونس إلى الباي محمد الصادق نسخة من معاهدة الحماية على الساعة الرابعة مساءا ، و أمهله 4 ساعات فقط للمصادقة عليها ، وفي حالة الرفض أخبره أنه سيعزله ويتم تنصيب أخيه " الطيب باي " مكانه ، وباجتماع الباي بمجلس الدولة ، تباينت الآراء بين مؤيد و معارض حول توقيع المعاهدة حيث تبنى أصحاب الموقف الرسمي فكرة توقيع المعاهدة و إلحاق تونس بفرنسا بسبب أزمة تونس

---

(1) علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، المصدر السابق ، ص : 44 .

(2) شاوش حباسي ، فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881 – 1883 م ، مجلة الدراسات التاريخية ، ع8 ، الجزائر ، 1994 ، ص : 96 .

(3) الشيباني بن بلغيث ، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1856 – 1882) ، المرجع السابق ، ص : 214 .

(4) Jean Ganiage ، Op-cit ، p : 419 .

المالية ، و قد انبثق موقف معارض داخل المجلس تبناه " **العربي زروق** "[1] الذي دعا الباي إلى عدم الاستسلام و الانتقال إلى العاصمة و إعلان المقاومة ، و في الأخير لم يقبل الباي ما ذهب إليه العربي زروق و أقاله من منصبه ، أما العلماء فكان موقفهم مساند للباي بخصوص توقيع المعاهدة نتيجة الوضع الذي يستوجب إلحاق تونس بفرنسا ، و أما السكان فرفضوا الحماية و تمثل رفضهم في المقاومات الشعبية لاسيما أثناء دخول الجيش الفرنسي سنة 1881م ، ورغم تعالي أصوات المعارضة داخل مجلس الدولة قرر الباي في الأخير إلغاء الاجتماع و توقيع معاهدة الحماية[2].

و كان ممثلو الاستعمار في غرفة مجاورة للحجرة التي اجتمع فيها الباي مع رجاله ، ينتظرون الرد و على الساعة 8 مساءا وقع الباي على معاهدة الحماية ، و بمجرد توقيع الباي قدت تونس سيادتها[3] ، و عرفت هاته المعاهدة بـ " **معاهدة باردو** " أو " **قصر السعيد** " ، وقد اشتملت على مجموعة من البنود يمكن إيجازها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي :

- الاحتلال الفرنسي لتونس إنما هو احتلال مؤقت يزول متى اتفقت السلطتان العسكريتان الفرنسية و التونسية على أن الأمن استتب في البلاد[4].
- فرنسا ملزمة بحماية الباي و أسرته .
- ينوب عن فرنسا وزير مقيم يراقب تنفيذ ما تضمنته المعاهدة .

و يتمثل دور المقيم العام الفرنسي في حكم تونس حكما غير مباشر بواسطة السلطات التقليدية التونسية بإبقائهم في مناصبهم الإدارية لكنهم يخضعون لمراقبة المراقب العام ، أما الدفاع و العلاقات التونسية الخارجية فقد انتقلت مباشرة إلى سلطة الحماية[5] ، ولم يبقى للباي إلا سلطة رمزية فقط[6] ، والملاحظ في هذه الاتفاقية أنه لم يذكر مصالح الحماية في أي بند من بنودها.

---

(1) العربي زروق (1832 – 1902 م) : رئيس بلدية تونس ، مدير المدرسة الصادقية ، رفض نظام الحماية الفرنسية على تونس ، ينظر : الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، درا المعارف للنشر و التوزيع ، ط1 ، سوسة - تونس ، 1990 ، ص : 24.

(2) المصدر نفسه ، ص : 24 – 25 .

(3) شاوش حباسي ، فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881 – 1883 م ، المرجع السابق ، 96 .

(4) يونس درمونة ، تونس بين الاتجاهات ، دار الكتاب العربي ، (د.ط) ، مصر ، 1953 ، ص : 27 .

(5) محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تر : محمد الشاوش و محمد عجينة ، سراس للنشر ، ط3 ، تونس ، 1993 ، ص : 100.

(6) علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، المصدر السابق ، ص : 60 .

- **توقيع معاهدة المرسى 08 جوان 1883 م .**

وبعد استكمال السيطرة العسكرية أخضت الإدارة الفرنسية تدريجيا كامل البلاد فبعد وفاة محمد الصادق باي ، اعتمدت الإدارة الفرنسية على ما عرف باسم اتفاقية المرسى ، حيث حرصت من خلالها على تثبيت نظام الحماية بطريقة شرعية مما يسمح لها بتسيير شؤون تونس الداخلية[1].

فلم تقتنع فرنسا بما اغتصبت من حقوق فأرغمت " **على باي** "[2] على إمضاء اتفاقية المرسى التي عقت في 8 جوان 1883 م[3]، تخول لفرنسا انتهاك سيادة الباي الداخلية[4] ، وأقامت هذه الاتفاقية الإطار القانوني الذي لم يتوفر ضمن معاهدة باردو و الذي تحتاجه فرنسا كي تدير الشؤون الداخلية للبلاد التونسية كما تشاء[5] ، وفي اتفاقية المرسى ذكرت لأول مرة كلمة حماية في البند الأول ، وتعد بالنسبة للسلطة الفرنسية نقطة جوهرية تسمح بتطوير نظام الحماية من الحكم الغير مباشر نحو الحكم المباشر ، ووسيلة للتعديلات السياسية التي ستدخلها فرنسا من أجل دعم مركزها و نفوذها بتونس[6].

جاءت اتفاقية المرسى لتوسيع قاعدة النفوذ الفرنسي ، وهي تتوج العديد من الترتيبات السرية ، و أهمها اتفاقية 6 جويلية 1882 م التي فوض بمقتضاها محمد الصادق باي للمقيم العام الفرنسي حق التصرف في مواد الدولة ، وكذلك معاهدة 30 أكتوبر 1882 التي أكدت المعاهدة الأولى و نصت على ضرورة تسديد الديون التونسية دون اللجوء إلى تدخل الخزينة التونسية[7].

---

(1) راغب السرجاني ، قصة تونس من البداية و إلى ثورة 2011 ، در الأفلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة – مصر ، 2011 ، ص : 22 .

(2) علي باي : من بايات الأسرة الحسينية في تونس ، نصب في 1882 ، شهد عهده توقيه لمعاهدة المرسى ، توفي سنة 1888 ، ينظر محمد بن الخوجة ، صفحات من تاريخ تونس ، تق و تح : حمادي الساحلي و الجيلالي بن الحاج يحي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1986 ، ص : 133 .

(3) حسن محمد جوهر ، شعوب العالم (تونس) ، دار المعارف للنشر و الطباعة ، القاهرة – مصر ، ص : 51 .

(4) أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956) ، تع : حمادي الساحلي ، الشركة التونسية للتوزيع ، ط1 ، تونس ، 1986 ، ص : 19 .

(5) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 23 .

(6) نورالدين الدقي ، المغرب العربي و الاستعمار الفرنسي ، دار سراس للنشر بتونس ، 1997 ، ص : 17 .

(7) خليفة الشاطر و آخرون ، المرجع السابق ، ص : 32 .

رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع اتفاقية المرسى خلال 20 أكتوبر 1882 ، و يعود ذلك إلي اعتبار المعاهدة تضمن للحكومة الفرنسية ممارسة شؤون تونس الإدارية والمالية التي تراها ذات فائدة و ذلك يتنافى مع ما جاء في معاهدة باردو[1] ،كما عملت الاتفاقية على إلغاء الوزارات التونسية السابقة ، حيث أصبح سن التشريعات و المراسيم من صلاحيات المقيم العام الفرنسي " بول كامبون "[2] ،كانت هذه المعاهدة تخدم مصالح المستعمرة الفرنسية بالدرجة الأولى ،كما عملت على توجيه الاقتصاد التونسي لخدمة مصالح المستعمرة .

أعدت معاهدة المرسى في باريس و صادق عليها البرلمان الذي كان رفضها من قبل ، ولم يشارك الباي في صياغة بنودها ، وقد اكتفى بالعمل على تطبيق بنودها بتطبيق الإصلاحات الإدارية و القضائية و كذا المالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية ، و بذلك انتقلت الأمور في تونس من احتلال عسكري مؤقت أقرته معاهدة باردو إلى نظام حماية غير محدود المدة أقرته نصوص اتفاقية المرسى ،وإلى أسلوب الإدارة المباشرة أقره الواقع[3].

إلا أن فرنسا لم تكتف بما جاء في نصوص المعاهدتين بل فرضت بنودا جديدة على الباي و جعلت المراسيم غير نافذة إذ لم يصادق عليها المقيم العام ، و هكذا تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين اللتين فرضتا على تونس فرنسا فحلت محل الدولة المحمية و حكمت البلاد حكما مباشرا ، وأصبح ممثلها الحاكم المستبد و الرئيس الأعلى للإدارة التونسية[4].

---

(1) يونس درمونة ، تونس بين الاتجاهات ، المرجع السابق ، ص : 27 .

(2) بول كامبون : شغل منصب مقيم عام بتونس ، ركز على نظام الحماية ، ينظر : محمد بن الخوجة ، المصدر السابق ، ص : 129 .

(3) أحمد عبيد ، التماثل و الاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر – تونس – المغرب) ، ابن النديم للنشر و التوزيع ، وهران -الجزائر ، 2010 ، ص : 29 .

(4) الحبيب ثامر ، هذه تونس ، مكتبة المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ص : 30 .

المبحث الثاني : ردود الفعل الأولية من الحماية الفرنسية

بعدما فرضت الحماية الفرنسية على تونس بتوقيع الباي محمد الصادق معاهدة باردو بتاريخ 12 ماي 1881 م ، التي جاء فيها مساندة الباي للقوات الاحتلال الفرنسي ، و أبدى موافقته على أن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتاب النظام و الأمن بالحدود و السواحل ، و تعهد الباي بأن لا يعقد أية معاهدة خارجية دون موافقة الدولة الفرنسية[1].

و قد برز موقف الباي الحقيقي في اللقاء الفاجع عندما اجتمع قبل يوم واحد من توقيع المعاهدة مع مستشاريه ليستطلع رأيهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي ، فحسب ما ذكر عبد الله الطاهر في كتابه أنه كان رأي اللواء العربي زروق " رئيس البلدية هو عدم الاستسلام و الانتقال على العاصمة و إعلان المقاومة ، بينما كان موقف الباي هو الاستسلام و الخضوع لفرنسا ، و هنا إنكشف موقف الباي الذي يعبر عن مصالحه الضيقة[2]، حيث قام الباي بمساعدة القوات الفرنسية بإمدادهم ألف رجل هذا من جهة ، و من جهة أخرى أعلنت الدولة عن تجهيز محلة لتهدئة القبائل التي بقيت صامدة و لم ترضى بالاستسلام لفرنسا ، هذا ما أثر سلبا في عرقلة مسار المقاومة المسلحة ضد المحتل[3]

إذا كان الموقف الرسمي من انتصاب الحماية قد ترجم بالقبول و تكريس الاحتلال بفضل توقيع معاهدتي باردو و المرسى ، و ما يهمنا في هذا الصدد الوقوف على رد فعل السكان من الحماية باعتبار هذه الفئة الغالبة و المتضرر الوحيد من انتصاب الحماية .

- لقد تجلى موقف السكان من انتصاب الحماية الفرنسية برفض الأهالي توقيع الباي و حكومته و أعلنوا تمردهم ضد الوجود الفرنسي و حملوهم مسؤولية ضياع البلاد التونسية و اتحدت القبائل فيما بينها ، و عملت على تناسي خلافاتها التقليدية المتوارثة[4].
- وبعد الرحيل الجزئي للقوات العسكرية الفرنسية التي شكلت الحملة الثانية على تونس التي كانت ما بين (جويلية 1881م ، ماي 1882 م) تنامي الشعور القومي لدى السكان وخرج الفرسان و الأعراب

---

(1) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 29 .
(2) الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، المرجع السابق ، 26 .
(3) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 29 .
(4) الشيباني بن بلغيث ، المرجع السابق ، ص : 216 .

الذين أعلنوا العصيان ضد سلطة الباي و هاجموا الجيش الفرنسي و الجيش التونسي الذي وجهه الصادق باي لمقاومة الثوار[1].

- و بذلك تفجر الشعور الوطني غضبا على أولاد حسين (أسرة الباي) الخونة الذين باعوا البلاد التونسية للفرنسيين ، و تفجرت المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي ، و تنادي الناس إلى الجهاد ضد عدوين اثنين في آن واحد ضد الباي وجنوده ، و ضد المحتل الفرنسي من جهة أخرى .
- وبذلك انطلقت المقاومة من الجبال خمير لتشمل مناطق الساحل و الوسط وصولا إلى جنوب الصحراء منطلق المقاومة ، و في كل مكان من البلاد ذهب سكانها للدفاع و المقاومة ، وبرز زعماء وطنيون في كل مكان من جهة الكاف علي بن عمار ، و جهة القيروان الحاج حسين بن مسعي[2].
- لقد نبع موقف السكان الرافض للوجود الفرنسي و المؤمن بالمقاومة استنادا إلى مجموعة من العوامل نذكر منها :

1 – تأثر التونسيين بقيام المقاومة في الجزائر كمقاومة الحاج بوعمامة بالجنوب الوهراني في صائفة 1881 م ففكر التونسيون بالقيام بعمل مماثل و إعلانهم للمقاومة .

2 – رسوخ فكرة مساعدة القوات العثمانية المرابطة بطرابلس " الغرب " للتونسيين في مقاومتهم ماديا و معنويا أو الإحتماء و الإلتجاء إلى الأراضي الليبية في الأوقات الحرجة أيام المقاومة .

3 – تنامي الشعور الديني لدى التونسيين الداعي للجهاد ، وقد تبنت مدينة القيروان ذلك و هذا يدل على الباعث الديني في حركة المقاومة وبذلك عرفت تونس مقاومة شعبية لم تنحصر في مكان واحد ولا في شخصية معينة[3].

و الواقع أن الشعب التونسي رفض الاحتلال و انتفض مدافعا عن حياته و كرامته ، فتضافر الوازع الديني مع الشعور الوطني لاندلاع انتفاضات شعبية باسلة ، حيث دارت المعارك الأولى بالشمال الغربي – **أي من حيث دخلت الجيوش الفرنسية إلى تونس** – و تزعمتها قبائل **خمير و عمدون و شتاتة** ، ثم بعد ذلك في وسط البلاد

---

(1) أحمد عبيد ، التماثل و الاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر – تونس – المغرب) ، المرجع السابق ، ص : 171 .

(2) الطاهر عبد الله ، المرجع السابق ، ص ص : 25 – 26 .

(3) صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث و أوضاعه المعاصرة (الجزائر – تونس – المغرب الأقصى) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (د.ط) ، القاهرة – مصر ، (د.س) ، ص : 192 .

و جنوبها حيث اتحدت القبائل متناسية انقساماتها وواجهت تقدم الجيوش الفرنسية ... وفي الساحل حيث ظهرت مجموعات مقاومة قاتلت الفرنسيين و المتعاونين معهم ... إضافة إلى استبسال صفاقس و قابس أمام القصف و الاجتياح ...[1].

و لم يقتصر الأمر على ردود الفعل الشعبية بل كان **محمد العربي زروق** مدير المدرسة الصادقية ورئيس بلدية تونس يناهض الاستعمار و يحرض الباي ووزراءه على المقاومة إلا أنه فشل و هاجر إلى أن توفي سنة 1902 م بالمدينة المنورة[2].

كما تحركت نخبة الأعيان بالعاصمة في إطار ما عرف بـ " **النازلة التونسية** " 1885 م و هي حركة احتجاجية ضد القرارات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية في مجالات الاقتصاد و الإدارة و الممارسات الدينية و التي أضرت بمصالح التونسيين المادية و مقومات ذاتيتهم الثقافية[3] ، و ليس بخاف تأثر قادة هذه الحركة بالآراء الإصلاحية الإسلامية التي كان يقودها **جمال الدين الأفغاني و محمد عبده** عبر جمعية العروة الوثقى و صحيفتها ، وبخاصة منهم **أحمد الورتتاني و محمد السنوسي** ، " **و يشترك الرجلان في تأثرهما بزيارة محمد عبده لتونس سنة 1884 م ولعلهما استمدا منها روح المقاومة و الاحتجاج بالحجة الدامغة** " ، و كانت نتيجة هذا التحرك القمع و التعسف و العزل ، فاتخذت النخب التونسية مسالك أخرى لمواجهة الاستعمار و إصلاح حال المجتمع كان أساسها المسلك الثقافي و الفكري ، فظهرت دعوة إصلاحية تحث على مقاومة الجمود و التخلف تزعمها الشيخ المكي ابن عزوز المدرس بجامع الزيتونة " **و الذي نال شهرة واسعة بين رجال العلم و المعرفة المسلمين و العرب** " وكذلك الشيوخ : **صالح الشريف و علالة الصفايحي و الأخضر ابن حسين** الذين هاجروا إلى الأستانة بعده[4].

---

[1] عبد المجيد كريم و آخرون ، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881 – 1964) ، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، تونس ، 2008 ، ص : 15 .

[2] البشير بن الحاج عثمان الشريف ، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 – 1924 ، در بوسلامة للنشر و التوزيع ، تونس 1981 ، ص 84 .

[3] المنجي الزيدي ، التجمع الدستوري الديمقراطي " التحولات التاريخية و رهانات التغيير " ، المرجع السابق ، ص : 17 .

[4] يوسف مناصرية ، الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 – 1934 ، در الغرب الإسلامي، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1988 ، ص ص : 21 – 22 .

ومن العوامل التي ساهمت في ظهور المقاومة في الجنوب التونسي في كل من مدينتي صفاقس و قابس فاس شهر جوان 1881 م تعود إلى تلقي المقاومين الشائعات الرائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية ، و خشية الجاليات الأوروبية من تطور الأمور و حدوث عمليات النهب من طرف الثوار للممتلكات الجاليات[1].

و بعد تنظيم المقاومين لصفوفهم ، و انضمام قبائل الفراشيش و الجلاص ونفات و ماجر وبني يزيد ، قاموا بتنصيب علي بن خليفة زعيما لهم ، فقام هذا الأخير بربط الصلة مع السلطات العثمانية في طرابلس الغرب و طلب انضمام قواتهم لقوات المقاومة[2] ، وبعد اجتماع القيروان قرر المجتمعين إرسال مبعوثين إلى باشا طرابلس لمعرفة موقفه من المقاومة ، وكان رد خير الدين التونسي مؤكدا لهم عن عجز الدولة عن تقديم يد العون للمقاومين[3]

(1) علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، المصدر السابق ، ص : 48 .
(2) أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956) ، المصدر السابق ، ص : 24 .
(3) نفسه ، ص : 28 .

المبحث الثالث : البذور الأولى للعمل النقابي في تونس

لقد ذهب بعض المنظرين الاقتصاديين و السياسيين إلى اعتبار النضال النقابي الطريق الأنسب بهدف الوصول إلى الغايات المنشودة للطبقة العاملة ، وسميت هذه النزعة بالنقابية و هي نظرة خاطئة ، تضعف النضال و تجهضه نظرا لضيق أفق طبيعة هذا النضال و اقتصاره على مطالب اقتصادية و اجتماعية و إصلاحية محدودة و نظرا لأنه يضع فئات ثورية عديدة خارج إطار نضال الطبقة العاملة و هذا ليس في صالحها ولا صالح الأهداف الوطنية و الاجتماعية العاملة[1].

- **مفهوم النقابة و الحركة النقابية :**

تعرف **النقابة** بأنها ذلك الجمع المهني لأعضاء طائفة واحدة في تنظيم رسمي واحد ، وقد يكون عمالي وقد يكون مهني ، فهو تجمع يدافع عن حقوق أعضائه[2] ،كما تعتبر النقابة الأداة الرئيسية التي تتعرف على حجات ورغبات العمال من جهة و تقوم بالمفاوضات مع أرباب الأعمال من جهة أخرى[3] ، فالعمل النقابي يستهدف الدفاع عن الحقوق و المصالح ،كما أنه يحمل صاحب العمل على التفاوض مع ممثلي العمال و الوصول معهم إلى اتفاقيات جماعية[4] ، زيادة على ذلك فهو يهدف إلى توفير وسائل لممارسة النشاط المهني بقصد الدفاع عن مصالح أعضاء الجامعة الواحدة و تمكينهم من تمثيل مهنتهم و الدفاع عنها[5].

يعود السبب الرئيسي لنشأة النقابات إلى قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن 18 م نتيجة لظهور الاختراعات واكتشاف الآلات وتطويرها[6] ، فمع ظهور النظام الرأسمالي في أوروبا ، بدأت جحافل العامل تتكون

---

(1) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج6 ، دار الفارس للنشر ، عمان – الأردن ، 1995 ، ص : 604 .
(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، دار الوفاق للنشر ، بيروت – لبنان ، 1998 ، ص : 464 .
(3) ضياء مجيد الموسوي ، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص : 74 .
(4) محمود شاهين ، الحق في التنظيم النقابي ، الدار الفلسطينية للنشر ، رام الله – فلسطين ، 2004 ، ص : 08 .
(5) مصطفى أحمد أبو عمرو ، علاقات العمل الجماعية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية – مصر ، 2005 ، ص : 46 .
(6) محمد خالد ، الحركة النقابية بين الماضي و الحاضر ، مؤسسة دار التعاون للنشر ، القاهرة – مصر ، 1975 ، ص : 15 .

ضمن المؤسسات الصناعية خاصة ، وفي غيرها من المؤسسات الإنتاجية ، فكانت ظروف هؤلاء مأساوية ، والحقيقة أن النقابات الأولى في العالم قامت في بريطانيا أواخر القرن الثامن عشر ، وفي 1924 ، صدر في هذا البلد قانون يسمح بوجود اتحادات عمالية على الرغم من مقاومة أصحاب المصانع و المنشآت الاقتصادية[1] ، ورغم تعرض النشاط النقابي لكثير من الاضطهاد إلا أنه بدأ الاعتراف تدريجيا بحق العمال في التجمع و الإضراب ، وأصبح مبدأ الحرية النقابية أمرا مقررا في جميع الدول ومنصوصا عليه في صلب دساتيرها[2].

و يعرف أحمد زكي بدوي **الحركة النقابية** بأنها نقابات العمال هي " **تجمعات يشكلها العمال الراغبون في ذلك بمحض اختيارهم و لا يجبرون إلى الإنتماء إليها** "[3] كما عرفها عبد الحميد أحمد رشوان بأنها " **هيئة أو جماعة منظمة دائمة من العمال تضم مهنة أو أكثر ، الهدف الرئيسي فيها تنظيم العلاقة بين العمال و أصحاب العمل** "[4] ، حيث تنبع فكرة التجمعات النقابية من طبيعة علاقات العمل ، فهذه العلاقة محكومة بمجموعة من المصالح لكل طرف و يمكن أن تتعرض هذه المصالح من حين لآخر للتهديد أو الضرر من قبل الطرف الآخر ، علاوة على ذلك هناك مجموعة من التشريعات[5].

---

(1) إبراهيم مشروب ، المؤسسات السياسية و الاجتماعية في الدولة المعاصرة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت – لبنان ، 2011 ، ص : 46 .

(2) حسين منصور محمد ، قانون العمل في مصر و لبنان ، دار النهضة للنشر ، بيروت – لبنان ، 1995 ، ص : 82 .

(3) القرعي أحمد يوسف ، الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير ، الهيئة العامة للكتابة ، مصر ، 2007 ، ص : 15 .

(4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس - علم الاجتماع – علم الإدارة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 1997 ، ص : 25 .

(5) فرق بين الحركة العمالية و الحركة النقابية : يمكن اعتبار الحركة العمالية هي الكل و الحركة النقابية هي الجزء و يمكن اعتبار الحركة العمالية هي الأصل و الحركة النقابة هي التطور ، فالحركة العمالية هي منتوج سياسي من أحزاب الطبقة العاملة أما النقابة فهو منتوج خاص بالنقابات و دورها في الضغط لتحسين الأوضاع و لو كانت مادية أو معنوية ، كما أن الحركة العمالية تهدف عموما إلى تغيير الواقع كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا في حين الحركة النقابية هدفها تنظيم العمال و تأطير النضال لتحقيق المطالب و الأهداف المسطرة و التي تتغير حتما بتغير الظروف الاقتصادية ، و كذا الحركة العمالية تعالج القضايا ذات الأبعاد المرحلية و كذا الإستراتيجية و قضايا تخص المجتمع بشكل عام في حين ينحصر اهتمام النقابة في مهنة أو قطاع أو مؤسسة ، و تميزت الحركة النقابية في البلدان المستعمرة بازدواجية المهام المتمثلة في العمل السياسي مع الأحزاب السياسية الوطنية و الدفاع عن مصالح العمال المادية و المعنوية و لقد كان الارتباط بين النقابات و الحركات التحررية نتيجة السيطرة الاستعمارية على هذه الدول .

- **بدايات العمل النقابي في تونس :**

تعود الجذور التاريخية للنقابة العمالية في تونس إلى الفترة الاستعمارية التي كانت تحت إدارة السلطات الفرنسية التي كانت " تنص على عدم تأسيس أي حزب محلي بقيادة السكان الأصليين إلا بترخيص من السلطات الفرنسية برغم اعتبار النقابات في تلك الفترة فروعا للنقابات الفرنسية ففي 1884 ظهرت نقابة المؤسسين الفرنسيين ثن اتحاد العمال في 1894 م " هدفه تشجيع اليد العاملة الفرنسية على العمل في تونس من ناحية و التصدي لهيمنة العنصر الإيطالي و المحلي من ناحية ثانية[1].

لقد تطور العمل النقابي في تونس بتطور الرأسمالية خلال الربع الأول من القرن العشرين ،كما هو معروف فإن التطور حصل بفعل العالم الخارجي كما هو الحال في كثير من البلدان المستعمرة ، فالمنظمات الأولى التي اتخذت شكل نقابات ظهرت في تونس سنة 1917 م لدى عمال السكك الحديدية ، ثم لدى عمال الترامواي في سنة 1919[2] ، و لقد تأسست نقابات عديدة عام 1919 م ومنها اتحاد النقابات للإتحاد العام للعمال التونسيين (س.ج.ت) ، و انظم العمال التونسيون لهذا الاتحاد و لكن قيادتها لم تقف إلى جانب مطالب العمال التونسيين، مما أدى إلى انفصالهم عنها[3] ، و في كل الحالات كانت الكونفدرالية العامة للعمل ذات التوجه الشيوعي هي التي " استطاعت أكثر من النقابات الأخرى أن تجلب أكبر عدد من العمال المغاربة خاصة في قطاعات الصناعة و المناجم و لدى الفلاحين " ، حيث انعقد مؤتمر للاتحاد النقابات المنخرطة في الكونفدرالية العامة للشغل (السيجيتي) يوم 42 فيفري 1920 جمع 20 نقابة و 10 آلاف نقابي ، و منذ 1922 تكونت خلية تابعة للكونفدرالية العامة الموحدة للعمل على صورة الانقسام النقابي الذي حدث في فرنسا ، و هي قريبة من الحزب الشيوعي [4]، ليبرز محمد علي مؤسس أول تنظيم نقابي عمالي مستقل للعمال التونسيين.

---

[1] عبد الرحمن خليفي ، الوجيز في منازعات العمل و الضمان الاجتماعي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص : 15 .

[2] محمود أيت مدور ، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 الجزائر و تونس نموذجا ، مذكرة ماجستير في تخصص تاريخ الضفتان الشمالية و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط : المغرب – أوروبا ، تحت إشراف : مسعود يحياوي مرابط ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر – الجزائر ، 2008 ، ص : 14 .

[3] دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، منظمة العمل العربية ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ، الجزائر ، 1979 ، ص : 48 .

[4] محمود أيت مدور ، المرجع السابق ، ص : 14 .

و في 1924 وسع الحزب الدستوري من نطاق نشاطه لدى الجماهير التونسية ولاسيما الطبقات الكادحة ، والجدير بالملاحظة أن قادة الحزب الذين ينتمون إلى الطبقة الارستقراطية و البورجوازية بالمدن لم يكونوا يميلون إلى الاختلاط بعامة الشعب ، فقد تركوا جانبا الطبقات الكادحة سواء في الأرياف أو المدن ، ولم يقوموا بأي عمل لجلب الفئات الاجتماعية إلى صفوفهم وقد أخذت تميل إلى الاتجاه الشيوعي تحت تأثير زعيم النقابات الشيوعية " **فينيدوري** " ، إذ شعر الحزب الدستوري بهذا الخطر و أيقن أن الوقت قد حان للاتصال بتلك الطبقات الشعبية و ذلك بواسطة النقابات العمالية[1]، التي برزت في ميدان النضال في ذلك الوقت ، عندما بدأ العمال العرب التونسيون ينظمون أنفسهم وقد وجدوا من يقودهم في شخص الشاب المناضل الدكتور " **محمد علي الحامي القابسي** "الذي عاد من ألمانيا في مارس 1924 بعد أن أنهى تخصصه في حقل الاقتصاد السياسي بجامعة برلين .

أعتبر محمد علي مناضلا وطنيا عربيا من الطراز الأول ، و كان يعمل متطوعا في حرب طرابلس ضد الغزاة الإيطاليين وقائد سيارة الهلال الأحمر التونسي لنقل المال و المواد الغذائية و الأدوية للمجاهدين الليبيين في كفاحهم ضد الطليان ، انتقل بعدها إلى طرابلس وبعد انسحاب الجيش التركي من ليبيا اتجه إلى مصر ، ثم سوريا و منها إلى اسطنبول ، ثم سافر إلى ألمانيا ليعمل في أحد المعامل و يدرس ، وفي 1924 رجع إلى تونس يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي فكان من أولى الدعامات الأساسية التي استندت عليها الحركة النقابية بتونس[2].

---

[1] أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956) ، المصدر السابق ،ص : 523 .

[2] الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ،المرجع السابق ، ص ص : 185 – 186 .

الفصل الثاني : تشكل الحركة النقابية التونسية و تطورها 1924 – 1938 م .

المبحث الأول : عوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية .

المبحث الثاني :جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924 – 1925 م .

المبحث الثالث : جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1937 – 1938

المبحث الأول : عوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية :

1/ قضايا و مسائل الموظفين و الشغل :

شكلت قضية الأجور ، محور اهتمامات العمال من خلال الإحساس بانعدام المساواة في الأجور بين العمال الأوربيين و التونسيين ، منها التفاوت في المنح العائلية المقررة في شهر مارس 1910م و 1917 م، منحة الثلث الاستعماري ، ومنحة القدرة الشرائية لسنة 1920 م ، فكان الفرنسيون أوفر حظ في الأجور من العمال التونسيين في قطاعات الإدارات و البلديات مثلا ، ورغم أن تفاوت الأجور بين نفس الموظفين لا يكون إلا بتفاوت ساعات العمل و المشقة ، لكن المشكل في البلاد التونسية هو التميز العرقي كان سببا أساسيا في تفاوت الأجور ، وبذلك أجور الموظفين التونسيين كانت أقل بكثير من أجور الأوربيين[1].

لقد سالت أقلام كثيرة في شأن مسالة الموظفين ، ومنه هذا المقال الذي نشره عبد الرحمان الصنادلي في جريدة الزهرة بتاريخ 28 جانفي 1909 م ، فعلى حد قوله " **كثيرا ما كتبنا على صفحات هذه الجريدة المقالات المطولة في شرح حالة الموظفين** "[2] ، و الذي يتضح من خلاله أن العمال التونسيين كانوا يعيشون حالة متدهورة ، كضعف أجروهم ، العسر الشديد الناتج عن غلاء الأسعار ومن زمرة هؤلاء العمال : موظفي الإدارة ، العدالة والمجالس الأهلية و البوليس و غيرهم من بقية صغار الموظفين رغم وعد الوزارة ، وإن مسألة غبن العمال في الحصول على أجورهم ورواتبهم كانت مسألة بالغة الأهمية في أوساط الطبقة العمالية[3].

و إن كانت المطالبة برفع الأجور من السلطات المعنية في بعض الأحيان عن طريق رفع الشكاوي و المداهنة في عرض المسألة لدى البعض لكسب حقوقهم ، المتمثلة في رفع الأجور من جهة ، و النظر لبعض الحالات التي

---

[1] محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسيين و الاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا) ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ، ع 13 ، م8 ، الجزائر ، ديسمبر 2017 ، ص : 34 .

[2] نفسه ، ص : 34 .

[3] محمد بوطيبي ، الفكر الاجتماعي في تونس خلال النصف الأول من القرن العشرين دراسة مقارنة بين الفكر و الواقع ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف بوعزة بوضرساية ، قسم التاريخ ، جامعة أبو القاسم سعد الله 2 ، الجزائر – الجزائر ، 2014 ، ص : 328 .

تنجر عن قوانين العمل ، منها : عدم تعويض العمال ماليا عند الانتقال إلى أماكن العمل من المناطق البعيدة ، و عدم دراسة حالة عمال مجالس العدالة خلال تحويل مناصب عملهم من منطقة لأخرى ، مما ينجر عنه صعوبات مختلفة ، منها بيع أثاث العمل ، وكراء سكنات الإقامة ، لذلك فإن مسلة المطالبة بحقوق الموظفين و تحسين أجورهم فرضت نفسها على صفحات الجرائد التونسية المختلفة[1] ، علما بأن عدد الموظفين التونسيين العاملين في أجهزة الدولة المعلمين و البريد (**الوظيف العمومي**) كان معتبرا[2].

2/ انتشار البطالة :

لقد شكل موضوع البطالة دراسة فكرية اجتماعية في أوساط المفكرين و المثقفين ورجال الإعلام و النقابيين التونسيين ، نظرا لأهمية الشغل في حياة الإنسان و المجتمع ، وانتشاره في وسط المجتمع التونسي ، فقد أفادت بعض المعطيات و الإحصائيات أن ظاهرة البطالة ظلت متزايدة بنسبة 5 ٪ ما بين فترة الاحتلال إلى غاية 1911 م ، بزيادة قدرا 80.000 عاطلا عن الشغل ، و استمرت في الزيادة بنسبة 25 ٪ ما بين 1936 – 1946 م بزيادة تقدر بـ 580.000 عاطل عن الشغل ، نظرا لتطور الرأسمالية الاستعمارية في البلاد التونسية و سيطرة الآلة التي عوضت اليد العاملة البشرية[3].

تطور عدد الموظفين في تونس[4]

السنة	الموظفون التونسيون	الموظفون الفرنسيون
1914	3100	3800
1919	3200	4000
1922	3800	4100
1928	3900	5300

[1] محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسيين و الاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا) ، المرجع السابق ، ص : 35 .

[2] الهادي التيمومي ، تاريخ تونس الاجتماعي 1881 – 1956 ، مطبعة دار محمد علي الحامي ، ط2 ، 2001 ، تونس ، ص: 80 .

[3] محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية ... ، المرجع السابق ، ص : 35 .

[4] Daniel Goldstein ، Libération ou Annexion aux chemins croisés de l'histoire tunisienne (1914 – 1922) ، MTE ، 1978 ، p : 481 .

3/ ضعف القدرة الشرائية التونسية :

نتيجة ارتفاع أسعار المواد ، أصبحت أجور العمال التونسيين بخسة لا قيمة لها في الأسواق التونسية ، و أصبحت غير قادرة على مواجهة غلاء البضائع و الأسعار المختلفة ، فالعامل التونسي كان يكد في عمله مقابل أجر لا يستطيع أن يسد به حاجياته اليومية[1]

فالأجور كانت ضعيفة بسبب ارتفاع المعيشة و تزايد المصاريف اليومية للمواطن التونسي، رغم الزيادات الحاصلة في أجور العمال من طرف السلطات الفرنسية ، فإنها كانت غير متوازنة بين الأجراء التونسيين ونظرائهم المعمرين ، فكان الاهتمام بالموظفين الذين يخدمون الدولة أكثر من غيرهم ،كما هو الحال لموظفي الإدارة و المحاكم مقارنة مع موظفي مديرية الأوقاف ، فبموجب الأمر العلي الصادر في غرة جانفي 1909 م ، الموافق للثامن ذي الحجة 1326 هـ أصبح نواب المحاكم يتقاضون 150 فرنكا بعد ما كانوا يتقاضون سابقا 100 فرنك ، جزء يدفع لضمان التقاعد و صافي الأجر الباقي هو حوالي 87 فرنكا ، أما رؤساء المحكمة الأهلية الأفاقية يتقاضون 5500 فرنكا في العام[2].

مما دعا البعض التونسيين إلى رفع أصواتهم في المنابر الإعلامية لمناشدة الجهات الوصية للوقوف إلى جانب الطبقة العاملة ،كما هو الحال عبد الرحمان الصنادلي الذي ناشد الوزير المفوض كاتب الدولة التونسية الوقوف إلى جانب موظفي وزارة الأوقاف الذين يعانون التهميش مقارنة بموظفي الإدارة التونسية[3].

و أخذت حالة البلاد الاقتصادية تتدهور منذ انعقاد الهدنة حيث أمسكت المصارف فجأة عن تصريف الحوالات و أخذت تضايق التجار لاسيما المسلمين منهم مضايقة أودت بالكثير منهم و جعلت الباقين على شفا جرف الإفلاس ... وبينما كانت الأمور سائرة ... على هذا المنوال أخذت الحكومة تضرب الضرائب [4]و تفرض

---

(1) نورالدين الدقي وآخرون ، المجتمع التونسي و الاستغلال الاستعماري ، سلسلة وثائق و نصوص من تاريخ تونس المعاصر ، (.ط) ، المطبعة الرسمية للنشر ، (د.ط) ، تونس ، 1974 ، ص : 54 .

(2) محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية ... ، المرجع السابق ، ص : 35 .

(3) نفسه ، ص : 36 .

(4) الضرائب : منذ 1919 م تم الترفيع في قيمة الاستيطان و القانون و العشر و هي على التوالي ضرائب على الأشخاص و الزيتون و الحبوب و استحداث ضريبة على الماشية .

الإتاوات على عاتق الأمة حتى ضاق ذرعها و نفذ أكثر ما بيدها ... ولو وقف الأمر عند هذا الحد لقلنا بعض الشر أهون من بعض ، لكن قد انضم لهذه الضائقة ارتفاع فاحش في أثمان المعاش و المواد الضرورية للحياة حتى أصبح جل التونسيين في حالة بؤس و شقاء لا مزيد عليهما ... و بما أن البلاد التونسية زراعية فقط و ليست تجارية أو صناعية فقد كان تأثير هبوط الفرنك عليها محسوبا جدا حيث أنها تقتني أكثر الأشياء من الخارج[1].

و تشير بعض المعطيات أن أسعار المواد الاستهلاكية تضاعفت أكثر من أربع مرات ما بين 1939 – 1944 م ، في الوقت الذي بقيت الأجور على حالها خلال نفس الفترة ، كما تضاعفت الأسعار ثمانية و عشرون مرة خلال الفترة الواقعة بين 1939 – 1954 م ، في الوقت الذي لم تتضاعف فيه الأجور العمال إلا بنسبة 0.8 ٪ فقط خلال نفس الفترة[2].

لا شك أن القدرة الشرائية التونسية كانت ضعيفة جدا ، و يتبن ذلك من خلال استهلاك المواد الغذائية ، فإذا أخذنا سنة 1911 م التي بلغ عدد السكان التونسيين بمختلف جنسياتهم قد بلغ حوالي 1939.087 نسمة ، فإن الكمية المستهلكة سنويا من التونسيين من القمح قدرت بـ 1630.200 قنطارا ، باعتباره الغذاء الأساسي للتونسيين ، وهو ما يمثل 84.07 كلغ في السنة للفرد الواحد ، وبالتالي فإن الاستهلاك اليومي يقدر بـ 230 غرام يوميا ، و هـ أقل بكثير من المعدل اليومي الذي يتناوله الإنسان في الوجبة الواحدة ، و معلوم أن متوسط الاستهلاك لم يكن في متناول كل فئات المجتمع التونسي ، فالفئات الثرية هي التي يمكن أن تستهلك أضعافا مضاعفة من الفئات المحرومة التي تمثل غالبية المجتمع التونسي ، وهذا ما نتج عنه سوء التغذية و المجاعة و مختلف الأمراض ، و إذا أخذنا سعر القمح عام 1929 م لم يزد عن 140 فرنكا ، في الوقت الذي زاد فيه سعر السميد عن 205 فرنكات[3].

---

(1) بيان الاتحاد العام للشغل ، بمناسبة الذكرى 58 لتأسيسه تونس ، 2004 ، على الرابط : www.agtt.org

(2) عبد السلام بن حميدة ، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924 - 1956) ، تر : محمد بسباس و آخرون ، ج1، مطبعة الاتحاد العام للشغل ، ط1 ، 1984 ، تونس ، ص : 30 .

(3) محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية ... ، المرجع السابق ، ص : 36 .

تطور أسعار بعض مواد الاستهلاك بين سنتي 1923 م و1924 م حسب الفرنك [1].

المواد بحساب الكغ	خبز	دقيق	قهوة	سكر	لحم	زيت الزيتون (1ل)
جويلية 1923 م	1.10	1.25	8.00	2.85	3.00	4.35
أكتوبر 1924 م	1.50	2.10	12.00	3.10	6.50	6.00

و لما كانت القوانين الفرنسية تسمح للعمال التونسيين بتأسيس الحركات النقابية ، فمنذ صدور قانون 21 جوان 1865 م ، والمرسوم المعدل و المكمل له بتاريخ 22 ديسمبر 1888 م ، و المرسوم المكمل بتاريخ 9 مارس 1894 م ، الذي نص على تنظيم و ممارسة العمل النقابي ، لكن رغم ذلك كانت السلطات الفرنسية تتحفظ في مثل هذه المسائل ، و تربطها بالجانبين السياسي و الأمني ، وكانت تعتبر أن الغرض من تأسيس النقابات هو النشاط السياسي يحول دون تأسيس الجمعيات و النقابات العمالية ، و في هذا الصدد أصدر م . بيو لائحة توعد فيها بالتهديد كل من سولت له نفسه تأسيس جمعيات و نقابات في البلاد التونسية[2].

كما نص مرسوم الباي المؤرخ في 16 نوفمبر 1936 م في فصله الأول على حرية العمل النقابي ، حيث " **يجوز تكوين نقابات أو جمعيات مهنية بصورة حرة و دون استرخاص الحكومة من طرف أشخاص يعملون في التراب التونسي منذ عام على الأقل و لهم نفس المهنة أو مهن متقاربة أو مهن مترابطة** " ، كما يجيز المرسوم حرية الاتحاد فيما بين النقابات العمالية في المملكة التونسية[3].

---

[1] الطاهر الحداد ، العمال التونسيون و ظهور الحركة النقابية ، دار صامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، ، صفاقس – تونس ، 1997 ، ص : 113 .

[2] محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية ... ، المرجع السابق ، ص : 36 .

[3] عبد السلام بن حميدة ، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924 - 1956) ، المرجع السابق ، 82 .

كما أن ظهور نخبة من المفكرين التونسيين في النصف الأول من القرن العشرين طالبت بالحقوق السياسية و الاجتماعية التونسية ، و جعلت ضمن اهتماماتها الإصلاحية الجانب الاجتماعي للتونسيين ، و من هؤلاء جماعة الشبان التونسيين الذين التفوا حول جريدة التونسي ، و أبرزهم علي باش حانبه الذي اهتم بالمسائل التعليمية ، الشغل و الشؤون الأهلية التي خصص لها مقالات عديدة في جريدة التونسي ، هذه الأفكار تزامنت مع ظهور نخبة اجتماعية عملت على تأسيس حركات نقابية تونسية للدفاع عن حقوق و مطالب العمال التونسيين ، أمثال محمد علي الحامي ، القناوي ، محمود المسعدي ، فرحات حشاد وغيرهم من المناضلين الآخرين[1].

[1] محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية ... ، المرجع السابق ، ص : 37 .

المبحث الثاني : جامعة عموم العملة التونسية الأولى (1924 – 1925)

ولقد تأثر السكان التونسيين من غلاء المعيشة في تلك الظروف القاسية و انخفاض الأجور مع منافسة الأيدي العاملة الأجنبية ، فكانوا بحاجة إلى إطار نقابي وطني يدافع عنهم و عن مصالحهم ، و ظل هذا الاتجاه ينمو في البلاد إلى حين عودة **محمد علي الحامي** من برلين[1] ، أين قام بأول مبادرة و المتمثلة في إنشاء " **جمعيات التعاون الاقتصادي** " و الشركات الاستهلاكية في صيف 1924 م ، كما قام بمساندة الاضطرابات التي شنها عمال رصيف تونس و بنزرت في أوت – سبتمبر ، إضافة إلى تأسيسه لنقابات مستقلة عن النقابات الفرنسية بتونس و صفاقس ، قابس ، قفصه وبنزرت[2] بداية من شهر أكتوبر 1924 م[3].

هنا كان على محمد علي الحامي أن ينظم الصفوف و ينبه العمال إلى المزالق الاستعمارية ، وأن يحث الشعب على مساعدة المعتصمين في محنتهم و لما انتهت حركة الاعتصام ، وبعد أن نال العمال معظم مطالبهم ، نشط محمد علي في التنظيم و تأسيس نقابات عمالية نذكر منها " **نقابة عمال ميناء تونس** " ، كما تبعتها بعد ذلك نقابات عديدة انتشرت في معظم أنحاء القطر التونسي[4]، فكان القابسي ثائرا على ركود الشغالين التونسيين ، و استئثار النقابات الفرنسية بالنشاط النقابي بتونس ، وعمل على بث روح الحماس في الطبقة الشغيلة حتى تتخلى عن جمودها ، كما كان ينوي قطع العلاقات مع الحركة النقابية الفرنسية و إنشاء حركة نقابية تونسية صرفية ، وفي حين وجد المساندة من قبل الشيوعيين (و في مقدمتهم فينيدوري) ، تعرض إلى مناهضة شديدة من طرف الزعماء النقابيين الفرنسيين بتونس (و على رأسهم جواشيم دورال) ، أما الحزب الدستوري باعتباره حركة سياسية ، فإنه لايهمه إلا بقدر ما يساعده على تحسين حالة الشغالين و تحريك سواكنهم ، فكان الدستوريون من جهتهم يحاولون التقدم على الشيوعيين في هذا الميدان ، فقاموا بحملة دعائية نشيطة لدى الشغالين ، حيث رأوا بأن النضال الشغالين للقيام بعمليات الإضراب بهدف إسماع صوتهم للسلطة ، مع المطالبة بالانخراط في الحزب الدستوري و بالتالي الانضمام للحركة الوطنية[5].

---

(1) سعد توفيق البزاز ، الحركة العمالية في تونس نشأتها و دورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي (1924 – 1956 م) ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015 ، ص: 51 .

(2) مدن تونسية تميزت بتمركز النشاط النقابي و العمالي .

(3) محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، المرجع السابق ، ص : 117 .

(4) الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، المرجع السابق ، ص : 186 .

(5) أحمد القصاب ، المصدر السابق ، ص : 523 .

احتلت الحركة النقابية موقعا مميزا في تاريخ تونس معاصر بين سنوات 1924 و 1925 على كل المستويات ، إذ اكتسحت المجال الاجتماعي و المجال السياسي و اهتمت بالعامل الاقتصادي ، كما ساهمت في إثراء الفكر التونسي ، وتمثل سنة 1924 مع تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين انطلاقة مبكرة للتنظيم النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية ، وهو حدث جد مبكر إذا قارناه بأوضاع مجمل البلدان المستولى عليها ، وفي هذا الصدد أردنا التعرف عن أولى الخطوات التي مرت بها الجامعة في تأسيسها ، وفيما إذا استمرت أم أنها واجهت عراقيل[1]

تكونت هذه المنظمة النقابية التونسية في ظروف اقتصادية و اجتماعية صعبة ، مرت بها البلاد التونسية غداة الحرب العمالية الأولى ، إذ شهدت أسوأ سلسلة محاصيل فلاحية منذ 50 سنة ما بين 1920 و 1924 م ، و ساهم الارتفاع الهائل في الأسعار إلى اندلا ع إضرابات كما ذكرنا سابقا كانت بمثابة الشرارة الأولى التي سرعت من وتيرة العمل النقابي ، خاصة إضراب عمال الرصيف ، ومما استدعى انتباه العديد من عمال الرصيف و محمد علي الحامي و الطاهر الحداد إلى القرية نفسها و هي " **حامية قابس** " ، هكذا يبدو أن التضامن المتأتي من الانتماء لجهة واحدة مثل قنوات اتصال ساهمت في ربط الصلة بين بعض العناصر المختلفة ، والتي ساهمت في هذه التجربة النقابية ، ولاشك في انه مكن من تقريب محمد على ذو التكوين العصري من الطاهر الحداد الذي زاول تعليمه في جامع الزيتونة ومن عمال أغلبهم من الأميين[2]

تم الإعلان عن توحيد تسع نقابات محلية و تكوين جامعة عموم عملة تونس في 1924/10/12 م بقاعة الخلدونية ، أين تمت المصادقة على النظام الداخلي للجامعة و تكوين هيئتها القيادية ، عين محمد على الأمين العام للاتحاد و مختار العياري مسؤول الدعاية نظرا لبراعته في تنظيم الحشود و إلقاء الخطب التحفيزية و المشجعة للشعب[3] ، كما حرر قانون الجامعة النقابية الأساسي المتكون من 30 فصلا ،إذ حددت أهدافها و ضبطت اختصاصاتها ، ثم تقرر وضع شعار للمنظمة فوق بطاقة العضوية يشير إلى إشراق عهد جديد في حياة الطبقة العاملة[4].

---

(1) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 127 .

(2) نفسه ، ص : 127 .

(3) إيفانوف ، ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية 1924 – 1925 م ،تر : حفناوي عمايرية ، جريدة الشعب ، 2007/01/13 ، على الرابط : http://www.tuness.com/echaab/1082 .

(4) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 66 .

و بعد سماع الخطب التي ألقاها **الطاهر الحداد** الذي وجد فيه محمد على خير رفيق في رحلة التأسيس و النضال[1]، و بحضور " الطاهر صفر " أيضا كانت المصادقة على قانون الجمعية في 29 جوان 1924 ، و بعد أسبوع أي السادس من تموز ، أسست لجنة لجمع التبرعات و أخرى للإشراف كان على رأسها محمد على ، ثم انطلق أعضاء الجمعية لبث الدعاية لها وشرح أهدافها و مبادئها ، فأقامت اجتماعات و مهرجانات خطابية في جميع أنحاء تونس ، نذكر منها الخطاب الذي ألقاه محمد القابسي ، حيث يذكر أن **الحبيب بورقيبة**[2]زعيم الحزب الدستوري الحر الجديد قد وصفه في مقولته " **إن خطاباته كانت تؤثر بقوة ، لصدق لهجته ووضوح طرحه و عمق نظره** " ، فقد لقيت الجمعية قبولا من الناس و العمال ، كما أدت إلى تغييرات كبيرة في جهود محمد علي و في تأسيس الحركة النقابية إذ يقول الطاهر الحداد " **منذ اليوم الأول الذي جاء فيه محمد علي ونحن نتفاوض و نبحث عن عمل اقتصادي عام للفائدة يكون مطابقا لاستعداد الأمة في ماليتها و أفكارها ، فلقد جاءنا لأول مرة بأفكار لا تتسع لها البلاد** "[3].

تلك الجامعة التي تعتبر أول بادرة للحركة النقابية التونسية الوطنية ، لم تكن تضم في أول عهدها إلا بعض نقابات منطقة بنزرت ، ثم التحقت بالحركة فيما بعد نقابات من العاصمة ، ومن داخل البلاد بدأت الجامعة نشاطها النقابي بتنظيم إضرابات في ديسمبر 1924 و جانفي 1925 جمعت بين العملة الفلاحين بالوطن القبلي و عملة المعامل الصناعية بالعاصمة[4].

لقد أدرك محمد علي ورفاقه من جهة أخرى ، ضرورة استقلالية الفئات الزراعية (الفلاحية) و تنظيمها ، كما تكونت لجنة دعاية نقابية برئاسة محمد علي و لها حق المراقبة و الإرشاد على أعمال النقابات بصفة عامة

---

(1) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 52 .

(2) الحبيب بورقيبة : (1900 – 2000 م) أطلقت عليه العديد من الألقاب منها الزعيم ، المجاهد الأكبر ، والرئيس الأبدي ، وصانع الأمة ، عاش بورقيبة مناضلا و انخرط في الحزب الدستوري الجديد عام 1933 م ، امتد نشاطه إلى كامل البلاد ، تم القبض عليه في 3 سبتمبر 1934 م و إبعاده إلى الجنوب وبعدها أفرج عليه ليعود إلى نضاله السياسي و إقامة نظام برلماني من أجل إصلاح الأوضاع بالبلاد التونسية ، و انتخب رئيسا للجمهورية التونسية عام 1957 م ، ينظر : أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956) ، المصدر السابق ، ص ص : 546 – 557 .

(3) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص ص : 52 – 53 .

(4) أحمد القصاب ، المصدر السابق ، ص : 525 .

حرصا على تسيير هذا المشروع إلى النجاح بالتعاون و الاشتراك في العمل ،كما شرع العمال المضربون في بنزرت في تشكيل نقابات لهم فأسسوا نقابة إصلاح المراسي ونقابة لعمال السميد و أخرى لعمال فك البواخر ، فانتشرت الحركة في العاصمة بسرعة ، ليتم تأسيس عدة نقابات لعمال شركة السكك الحديدية و لسوق الحبوب ، ومعامل نسيج الحرير ، وقد وصفها الحداد قائلا : " **أنها كانت على قدر الحال و الممكن حين وجودها لتترج إلى النمو و الرقي في تطبيق الأنظمة وترتيب الأعمال النقابية** "[1].

و بالفعل فقد تأسست جامعة عموم العملة التونسيين بتاريخ 19 جانفي 1925 م في خضم الإضرابات التي عرفتها الحركات العمالية ، منها إضرابات عمال ميناء بتونس العاصمة بتاريخ 14 أوت 1924 م بتأطير لجنة من المضربين تولد عنها نقابة مستقلة في 17 أوت 1924 م[2] ، و لأول مرة في تاريخ البلاد التونسية إلتف العمال حول قيادة قومية مخلصة لهم ، بعد أن كانوا أشتاتا ، فخرجوا من عزلتهم و أرسلوا نوابهم إلى العاصمة للتشاور مع محمد علي[3].

حاولت هذه النقابة أن تربط المطالب الاجتماعية بالقضية ربطا متينا ، و في تأسيسها عملت جامعة عموم العملة التونسية على جمع عدد من العناصر اليسارية و الحاملة للفكر الاشتراكي و الشيوعي أمثال المختار العياري ، و احمد توفيق المدني ، و أحمد ميلاد بالإضافة إلى المساعدة التي تلقتها من الحزب الحر الدستوري ، حيث كانت هذه الحركة النقابية ذات بعد سياسي ارتبط فيها النضال النقابي بالنضال الوطني ، و هذا ما يظهر في علاقة جامعة عموم العملة التونسية بالحزب الحر الدستوري الذي قاد حركة التحرير في تونس[4].

---

(1) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 63 .

(2) يذكر الهمامي بأن تأسيس الحركة النقابية في ديسمبر 1924، ينظر : حمة الهمامي ، المجتمع التونسي (دراسة اقتصادية و اجتماعية) ، المطابع الموحدة بالمناطق الصناعية الشرقية ، ط1 ، تونس ، 1989 ، ص : 48 ، في الوقت الذي يذكر فيه شارل أندري جوليان بأنها تأسست بتاريخ 12 أكتوبر 1924 م باسم الجامعة العامة للشغل C.G.T ، ينظر : شارل أندري جوليان ، المعمرون و حركة الشباب التونسي ، تع : محمد مزالي و البشير بن سلامة ، الشركة التونسية للنشر و الفنون الجميلة ، ط1 ، تونس ، (د.ت) ، ص : 97 .

(3) محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية ... ، المرجع السابق ، ص : 38 .

(4) سفيان الأسود ، صفحات من تاريخ العمل النقابي في تونس (محمد علي الحامي و التأسيس الأول) ، جريدة الشروق ، 2016/09/03 ، على الرابط : http://archive.alchourouk.com/199073/151/1/ .

أما فيما يخص توزيع المنخرطين فيمكن اعتبار قطاع النقل أهم قطاع حيث عمال الرصيف بتونس و بنزرت و صفاقس نسبة كبيرة من قواعد الجامعة النقابية التونسية ، حيث كانت أهداف جامعة عموم العملة التونسية الأولى جد واضحة منذ بداية تأسيسها ، إذ ينص الفصل الأول من قانونها التأسيسي ، أن الغرض من هذه النقابة هو جمع الأجراء جميعهم في دائرة اقتصادية بغض النظر عن جنسياتهم و أديانهم ، من أجل الدفاع عن مطالبهم ، وقد نجحت الجامعة في شن العديد من الإضرابات و المظاهرات و عقدت العديد من الاجتماعات التي رفضتها السلطات الفرنسية[1].

و كنتيجة لتجاهل فرنسا مطالب العمال ، قرر هؤلاء توجيه ضربة واضحة لفرنسا يبينوا من خلالها أن العمال التونسيون رافضون لهذا الوضع ، ويحتجون على الممارسة العنصرية و التمييز الذي تقوم به السلطات تجاههم[2] ، إذ أعلن العمال الإضراب العام سنة 1924 م واتخذوا لأنفسهم مركزا رئيسيا في مدينة بنزرت ، فوقع بعدها صدام عنيف في المدينة بين الفرنسيين و العمال التونسيين ، استشهد فيه عدد كبير من التونسيين و حصد البوليس الفرنسي بقسوة لا نظير لها العمال الأبرياء ، وامتدت هذه الأحداث الدامية إلى مناطق من البلاد منها جبل الخروبة ، حمام الأنف و تونس العاصمة ، كما تعطلت المواصلات و الصناعات في جميع المرافق التي يسيطر عليها الفرنسيون ، وقد أحدثت تلك المواجهة صدمة لدى المستعمر ، أذهلته وعلمته منذ التاريخ أن أولئك الذين كان يعتبرهم رعايا أجراء أصبحوا اليوم بتكتلهم قوة عظيمة أخذت مكانها في الصف المتقدم لطرده من البلاد[3].

إن النجاحات و الانتصارات التي حققتها جامعة عموم عملة تونس ، من خلال انتشارها في كامل القطر الوطني والتفاف العمال حولها ، إضافة إلى زيادة شعبية مؤسسها محمد علي ، كل هذه العوامل دفعت بالسلطات الفرنسية و المستوطنين الأجانب و كل من يعادي هذه الحركة للإحساس بالخطر على مصالحهم و سياساتهم [4]، و في مناخ اجتماعي مشحون بحركة إضرابية واسعة و يبعث نقابات عمالية مستقلة في كامل الإيالة التونسية ، وهذا ما أدي إلى اعتقال الزعيم النقابي محمد علي ورفاقه الذين أحيلوا على القضاء الفرنسي في 12 نوفمبر 1925 م ، الذي أصدر مجموعة من الأحكام تراوحت بين النفي من الأراضي الفرنسية و توابعها و السجن لعدة

---

(1) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 128

(2) مصطفى كريم ، قضية الحقوق النقابية بتونس 1881 – 1932 ، المجلة التاريخية المغربية ، ع03 ، تونس ، 1975 ، ص : 63 .

(3) الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، المرجع السابق ، ص : 186 .

(4) أحمد خالد ، ميلاد جامعة عموم عملة تونس (ثمانون سنة مرت على تأسيسها) ، جريدة الشعب ، (د.ع) ، 2006/12/02 ، ص : 02 ، على الرابط : https://www.turess.com/echaab/651 .

سنوات[1] ، وقد أدي ذلك إلى إجهاض أول تجربة نقابية وطنية مما سيفتح المجال أمام بروز محاولات جديدة لإحياء النشاط النقابي الوطني [2]، و بهذا انتهى عمل جامعة عموم عملة تونس الأولى ونستطيع إجمال الأسباب التي عجلت بالقضاء عليها في مجموعة من العناصر ،كان أولها السلطات الفرنسية ثم النقابات الفرنسية أما السبب الأهم هو الوطنيون أنفسهم .

[1] سالم البيض ، التداخل و التواصل في إفريقيا (الحركات الاجتماعية في إفريقيا الموروث التاريخي و متطلبات الواقع ، مثال : الحركة النقابية في تونس) ، دار الكتاب الأول للنشر ، الخرطوم – السودان ، 2006 ، ص : 96 .

[2] شهدت سنة 1927 بعض المحاولات لإعادة بعث جامعة العملة التونسيين من طرف الطاهر بين سالم و حسونة الروباعي ... ، لكن هذه المحاولة لم تر النور و باءت بالفشل ، المرجع السابق ، ص : 96 .

المبحث الثالث : جامعة عموم العملة التونسية الثانية (1937 – 1938)

لقد ساهمت العديد من الظروف في إعادة بعث و تكوين العمل النقابي التونسي ومن بين هذه العوامل :

- صدور مرسوم من الباي في 18 سبتمبر 1932 م الذي يسمح بحرية العمل النقابي.
- تحقيق بعض مطالب العمال في تونس ، و ذلك استنادا إلى القوانين الاجتماعية التي تم الإقرار بها في فرنسا من عام 1936 م .
- استلام الجبهة الشعبية مقاليد السلطة في فرنسا عام 1936 – 1937 م ، مما أتاح العديد من الحريات و الامتيازات للطبقة العاملة في فرنسا .
- الإضرابات التي عمت القطر التونسي في سنوات 1936 – 1938 م ، في العديد من المؤسسات وصل عددها حوالي 21000 مضرب عام 1936 م ، و 26000 مضرب سنة 1937 م .
- وقوف الحبيب بورقيبة إلى جانب فكرة إنشاء نقابات عمالية تونسية ، وجمع العمال محاولة منه لإنشاء نقابة عمالية خاصة بهم في تونس ، إلا أن السلطة الاستعمارية الفرنسية ألقت القبض عليه و نفته خارج البلاد ، وبمجيء حكومة الجبهة الشعبية ووصول ليون بلوم إلى الحكم ، تم الإفراج عن المحكومين السياسيين ، وعن جماعة محمد علي ، فعادوا من منفاهم لتأسيس منظمة عمالية على غرار الجامعة الأولى[1].

حدث تداخل مجموعة من العناصر ، جعلت من الفترة الممتدة بين 1925 – 1929 وهي الفترة التي شهدت فيها البلاد التونسية ازدهارا نسبيا على مستوى الاقتصادي تتسم ببعض الركود على المستوى السياسي و النقابي ، لكن يبدو جليا أن النضال لم يتوقف تماما خلال هذه السنوات ، مثلا الإضرابات التي اندلعت في شهر جويلية 1925 و التي شارك فيها العديد من العمال التونسيين منهم عمال الرصيف ، كما نذكر الإضراب الطويل و الذي دام 26 يوما في نوفمبر 1927 عندما ساندته الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) الذي قام به العمال من أجل الزيادة في الأجور و تخفيض عدد ساعات العمل مثل الأوروبيين ، كما كثفت الكنفدرالية الفرنسية جهودها لكسب منخرطين تونسيين عندما أيدت تحركاتهم و قامت بتنظيم إضرابات هامة خلال سنة 1928 نفذها عمال الترامواي و عمال الرصيف ، وتدخل هده الحملة في إطار التنافس الحاد بين الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) و الكنفدرالية العامة للشغل الموحدة (C.G.T.U) ذات النزعة الشيوعية لجلب عمال شمال إفريقيا إلى صفوفها[2].

---

[1] سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص ص : 75 – 77 .

[2] خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 129 .

أدى استلام الجبهة الشعبية لمقاليد السلطة في فرنسا إلى بروز معطيات جديدة في المستعمرات ، مثلا نجد بأن سلطات الحماية في تونس بدأت في اتخاذ نوع من المهادنة و الكف عن ممارسة القمع ، كما سن تشريع جديد يسمح بممارسة الحق النقابي في تونس منذ 16 نوفمبر 1932 ، و هذا ما أدى بالحركة النقابية الاجتماعية بالامتداد إلى كامل البلاد التونسية ، و ذلك من خلال التحاق عدد كبير من التونسيين بالعمل النقابي داخل الكنفدرالية الأمة للشغل ، وهذا ما هدفت إليه السياسة الحكومية الاستعمارية ، أي تأطير الحركة العمالية التونسية و حصرها في منظمة تخضع خضوعا كليا لوصايتها ، كما كانت ترجو من وراء ذلك تحييد جماهير العمال التونسيين من الناحية السياسية و إبعادهم عن القيادة الوطنية[1]

ثم إن الظرفية العامة و الكنفدرالية الموحدة في مؤتمر " تولوز " في مارس 1936 كانت قد ساهمت في تدعيم الاتحاد النقابي الذي استفاد من توحيد فرعي النقابتين الفرنسيتين ، فقد شهد شهر جوان من سنة 1936 موجة من الإضرابات ، معبرة عن الآمال العريضة للأجراء بعد انتصار الجبهة الشعبية في انتخابات شهر ماي 1936 بفرنسا و مطالبة بالتمتع بالمكاسب التي سيتحصل عليها الأجراء الفرنسيون ، وقد اندلع أول اصطدام بصفاقس يوم 14 جوان 1936 في معمل الفسفاط الرفيع ثم عمت الشرارة تونس و بنزرت و مراكز صناعية أخرى مما مكن من الحصول على نتيجة سريعة إذ نشرت المراسيم بالتشريع الاجتماعي يوم 7 أوت 1936 المتضمن : تحديد ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة إضافة إلى العطل الخاصة الأجر في الصناعة و التجارة و المهن الحرة و العقود المشتركة[2].

كما أكدت بعض المعلومات أنه و خلال صيف 1936 الذي مثل التعبئة العمالية في الايالة التونسية بالعمل النقابي المنظم في الكنفدرالية العامة للشغل حيث فاق عدد المحليين عدد الأوروبيين ، كما ارتفع أيضا عدد المحليين عدد ممثلي التونسيين في الهياكل القيادية لهذه المنظمة ، على الرغم من انضمام العمال التونسيين ضمن الكنفدرالية العامة الفرنسية إلا أنه بقي هناك نوع من التفرقة بين المنخرطين في المنظمة من التونسيين و الأوروبيين ، وقد برزت هذه التناقضات في بعض المناسبات مثل : الإضرابات التي انجرت عنها حوادث دامية في مارس 1937 في مناجم المتلوي و المضيلة ، حيث انفصل العمال الأوروبيين عن المضربين التونسيين ، في ظل هذه السياسة العنصرية و

---

[1] نورالدين حشاد ، فرحات حشاد و تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل ، مجلة الثقافة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ع86 ، الجزائر ، مارس 1985 ، ص : 80 – 82 .

[2] خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 130 .

انقسام الحزب الدستوري ، و بمجرد السماح بالحق النقابي ، قرر العمال إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية[1].

تعود أولى المعلومات حول تأسيس هذه المنظمة إلى يوم 14 جوان 1936 ، حيث طلب الكلمة أحد رفاق محمد علي الحامي و هو " علي القروي "[2] خلال اجتماع نظمته بتونس مجموعة من الأحزاب احتفالا بانتصار الجبهة الشعبية ليعلن عن عزم العمال التونسيين على إحياء جامعتهم النقابية ، ووضح مشروعه في استجواب له صدر في جريدة " Le Petit Matin " ليوم 17 جوان 1936 ، ثم غابت المعلومات بعض الأشهر و تكونت لجنة وقتية في 16 مارس 1937 ولم يعقد المؤتمر التأسيس إلا يوم 27 أفريل 1937[3] ، عملت تلك اللجنة الوقتية على جلب العمال التونسيين خصوصا في القطاعات التقليدية كالفلاحة (الزراعة) و الصناعات الحرفية ، البناء ، الموانئ و المناجم ، أما الكتابة العامة فقد أسندت لبلقاسم القناوي وهو أحد رفاق علي الحامي[4]، وكان على درجة كبيرة من الوعي النقابي متشبعا بالفكر العمالي ، متزعما للمظاهرات ضد الوجود الاستعماري[5].

أما فيما يخص المنخرطين ، فقد ضمت جامعة عموم العملة التونسية الثانية عمالا من المناجم و آخرين من قطاع الفلاحة و تجار متجولين و باعة من السوق المركزية بتونس ، بالإضافة إلى عمال الرصيف ومن الأوساط العمالية الأخرى التي أثر فيها محمد علي الحامي ، أما على مستوى التوزيع الجغرافي فنلاحظ أن هذه المنظمة وجدت خاصة في تونس و بنزرت و دخلت المناطق الزراعية ، مثل سوق الأربعاء و سوق الخميس ، و ماطر و قنطرة الفحص ، كما تمكنت من الدخول إلى مناجم منطقة قفصة التي لم تنخرط في التجربة النقابية التونسية الأولى ، و لكنها لم تنتشر إلا بصعوبة في جهة الساحل كما أنها لم تستطيع أن تستوعب عددا كبيرا من العمال في مدينة صفاقس ، حيث تمكنت الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) من استقطاب عدد لا بأس به من مناضلي

---

(1) المرجع السابق ، ص : 131 .

(2) علي القروي : مؤسس جامعة عموم عملة تونس الثانية (1937 – 1938) ، أعلن من خلال اجتماعه بتاريخ 14 جوان 1936 هو ورفقاء علي الحامي عن ميلاد الجامعة ، أسس في 21 جويلية هيئة وقتية عملت على جلب العمال التونسيين ، تشبع بالفكر العمالي ، متزعما للمظاهرات ضد الوجود الاستعماري ، ينظر : سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 76 .

(3) خليفة الشاطر و آخرون ، المرجع السابق ، ص : 131 .

(4) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 76 .

(5) سفيان الأسود ، صفحات من تاريخ العمل النقابي في تونس... ، المرجع السابق .

جامعة محمد علي الحامي ، ولق أسندت المنظمة النقابية الفرنسية مراكز قيادية إلى بعض منهم و تبنت مطالبهم[1].

كما لم تضم جامعة عموم عملة تونس الثانية جميع عمال المهن التي انضمت إلى محمد علي الحامي بما في ذلك عمال الرصيف الذين لعبوا دورا رياديا في التجربة الأولى ،كما نلاحظ تواصل تأثير علاقات التضامن التقليدية و أهمية العناصر النازية من جهة " قابس " إذ ينتمي العديد من العمال إلى الجهة المجاورة لمدينة قابس مثل " بلقاسم القناوي " الكاتب العام لهذه الجامعة ، لكنه يبدو أن هذه العلاقات و إن بقيت تلعب دور قنوات اتصال كما هو الحال بالنسبة للتجربة النقابية التونسية الأولى ، فإنها ظهرت على الأقل خلال مناسبة واحدة كمصدر تناحر و ذلك بسبب المشادات التي شهدت ميناء تونس يوم 18 جوان 1937 بين عمال أصيلي حامة وقبس المنخرطين في جامعة عموم العملة التونسية و عمال أصيلي منطقة الصوف الجزائرية المنخرطين في الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسية (C.G.T)[2].

شهد عام 1937 م العديد من إعتصامات العمال التونسيين في كل من المتلوي ، أم العرائس ، و المضيلة ، الجبل الأبيض ، حيث عم الإضراب أنحاء تونس ، فاستنجدت شركة مناجم الفوسفات المستعمرة بالجيش الفرنسي ، فاحتل المناجم و استشهد في هذه المعركة الكثيرون [3].

خلال هذا الإضراب رفضت العديد من عناصر جامعة عموم العملة التونسية المشاركة فيه ، ومن بينهم بلقاسم القناوي[4] ، و إثر هذا التصرف من قبله ، رفض كل من محمد الغنوشي و محمد الصيد حضور المؤتمر التأسيسي لجامعة عموم العملة التونسيين[5] ، ومع مرور الزمن ظهرت في الجامعة نقاط ضعف سواء داخل الجامعة ذاتها أو في علاقتها بالأحزاب الأخرى و نقصد هنا الحزب الحر الدستوري الذي كان يسعى لتقديم المساعدة من أجل استمرارية هذه الجامعة .

---

(1) خليفة الشاطر و آخرون ، المرجع السابق ، ص : 131 .
(2) نفسه ، ص: 131 .
(3) الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، المرجع السابق ، ص : 195 .
(4) أحمد محمد مصطفى و حياة البعقوبي ، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية و التونسية في العمل النقابي قبل و أثناء و بعد الثورة) ، منظمة فريدريش ايبرت ، (د.ب.ن) ، 2015 ، ص : 9 .
(5) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 77 .

الفصل الثالث : الحركة النقابية التونسية و علاقتها بالأحزاب السياسية .

المبحث الأول : زعماء الحركة النقابية التونسية.

المبحث الثاني : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الدستوري التونسي .

المبحث الثالث : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الشيوعي التونسي .

المبحث الأول : زعماء الحركة النقابية التونسية .

إن الظروف التي سادت تونس عموما ، ظروفا جعلت أنه من الضروري اللجوء إلى إصلاحات اجتماعية ، وذلك لأن انتصاب الفرنسيين بالبلاد التونسية ، جعل هؤلاء المصلحين يفكرون في عاهات مجتمعهم و إدراك قصورهم ، فشعرت هذه النخبة على اختلاف أصنافها ، بضرورة إصلاحات في ميدان الاجتماعي الاقتصادي ، فثار الشاب التونسي المثقف على الأوضاع القديمة ، ومن بين هذه الشخصيات التي كانت وليدة كل هذه الظروف ، وشهدت مجموعة من التغيرات التي عرفتها تونس ، نذكر كل من زعماء وقادة الحركة النقابية : محمد علي الحامي ، الطاهر الحداد ، بلقاسم القناوي ، فرحات حشاد و المرأة المناضلة شريفة المسعدي .

1/ محمد علي الحامي :

ولد محمد بن علي بن المختار الغفاري (**الحامي**) ، بالقصر من حامة قابس جنوب شرقي البلاد ، مسقط رأس الطاهر الحداد رفيقه في النضال النقابي ، في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر وعلى أكثر تقدير سنة 1890م[1].

وبحسب مجموعة وثائق من الأرشيف الفرنسي والشهادات التي خصّت بالذكر جوانب من حياة هذا الزعيم النّقابي ونضاله ، أنه رائد الكفاح الاجتماعي الوطني ، تحدث عنه رفيق دربه **الطاهر الحداد** فقال " **جاء محمد علي من برلين أوائل مارس 1924م ، ولئن كنا نعرف وطنيته من قبل ، إذ كان في أول شبابه عاملا مجدا لأهله في تونس وكيف عمل الدهر عمله في تحوله وتطويره حتى جاء رجلا مفكرا مريدا ، وإحسانه التكلم بأشهر اللغات الأوربية والتركية والعربية ، كان شديد التأثر بمظاهر البؤس والفاقة وكثيرا ما كان يردد مشاهد الجوع التي رآها في جهات الجنوب التونسي ، وسير قوافل سكان البادية بجوعها ووحشة منظرها إلى المدن القريبة منها عساها تجد القوت إما عن عمل أو إحسان** "[2].

وبدأت فكرة بعث منظمة عمالية مستقلة عن اتحاد النقابات الفرنسي تشق طريقها في أوساط العمال التونسيين ، وشرع محمد علي في تشكيل هيئات نقابية تونسية منتخبة ، وحصل على مساندة بعض الدستوريين وبالأخص **أحمد توفيق المدني** الذي نصحه بأن تكون هذه المنظّمة مستقلة عن الأحزاب السياسية ، و كان هناك

---

[1] مبروك ساسي ، محمد علي الغفاري شهر الحامي رائد الحركة النقابية في تونس ، 14-07-2001 ، على رابط : www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=19956 .

[2] الطاهر الحداد ، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية ، المرجع السابق ، ص : 161.

حدثان مهمان أثرا بالغ التأثير في مسار محمد علي الحامي حياته المهني والاجتماعي: اكتمال المشروع الاستعماري الرامي إلى استغلال خيرات البلاد الفلاحية و المنجمية في عهد المقيمين العامين ، ستيفين بوشون وغابريال الابوتيت ، والحرب الطرابلسية سنة 1911 م إثر الغزو الإيطالي وصمود المجاهدين الليبيين وتضامن التونسيين معهم من جهة أخرى[1].

كان الهاجس الاجتماعي في صلب النضال الذي خاضته الحركة الاجتماعية التي أسسها محمد علي الحامي ، نظرا للميز العنصري الذي كان مسلطا على العملة من الأهالي **(الفارق في الأجور وظروف العمل)** وغطرسة رأس المال الأجنبي الذي استغلّ اليد العاملة التونسية بلا حد وغلاء المعيشة الذي عصف بضعاف الحال في صائفة 1924م ، كما يشهد **أحمد توفيق المدني** ، عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي، المسؤول عن " **القلم العربي**" أن محمد علي كان يحدثه " **في الاقتصاد والعمال، والحركات الاجتماعية ، ووجوب تحرير الفرد من رقبة المؤسسات ، وتلك مواضيع لم تكن ، ضمن دائرة أعمال (الحزب) وما اشتغل قبل ذلك بقضية العمال باعتبارها قضية خاصة** "[2].

فوجد أن الحزب الحر الدستوري ، قائد الحركة الوطنية ، في حالة جمود وبعيد عن الجماهير والقواعد الشعبية ، يقول **أحمد خالد** مؤلف كتاب (**محمد علي الحامي ، رائد الحركة النقابية بتونس**) ، " **لمّا عاد الحامي إلى تونس وجه الكفاح توجيهاً جديداً بروحه الثورية ، فأخرج الحركة الوطنية من أجواء الخطابة في المنتديات الضيقة واتصل بالجماهير ، فأيقظ الضمائر وحرك العزائم** " ، فالحامي كان أول من ربط حركة المطالب الوطنية التونسية بالقواعد الشعبية بعد أن كانت تتوجه لنخبة صغيرة مثقفة ذات طبيعة برجوازية ، وهذا ما تسبب بقطيعة بينه وبين الحزب الدستوري دفعته إلى التفكير في صيغة تنظيمية جديدة للنضال الجماهيري ضد الاستعمار، فوجد ضالته في العمل النقابي[3].

---

(1) هالة سويدي ، محمد علي الحامي .. مؤسس أول تنظيم نقابي مستقل في تونس و المنطقة العربية ، مجلة ميم ، مجلة المرأة العربية ، 2018/05/1 ، على الرابط : https://meemmagazine.net/2018/05/01/ .

(2) المرجع نفسه

(3) أحمد نظيف ، قصة التونسي محمد علي الحامي " مؤسس أو تنظيم نقابي عربي " ، موقع الرصيف 22 ، تونس ، 2015/09/02 ، على الرابط : https://raseef22.com/article/23856-story-of-tunisian-muhammad-ali-al-hami-the-founder-of-the-first-arab-union-organization .

وبتحريض من الحامي وتطبيقاً لأفكاره الثورية ، قرر عمال ميناء العاصمة الإضراب عن العمل في أغسطس 1924 م مطالبين برفع أجورهم ، فأثار الإضراب هلعاً كبيراً لدى السلطات الاستعمارية التي لم تتعود مثل هذه التحركات العمالية لدى التونسيين ، ثم تفشت عدوى الإضرابات نحو بقية موانئ البلاد فشكل ذلك نقطة تحول في مسيرة الحامي دفعته إلى تأسيس منظمة نقابية مع رفيقه وابن قريته ، **الطاهر الحداد** ، واختار لها اسم "**جامعة عموم العملة التونسيين** "[1].

هكذا تشكل أول تنظيم نقابي مستقل في تونس والمنطقة العربية وكان ذلك في نوفمبر 1924م ، جمع التنظيم عناصر شيوعية **كأحمد ميلاد** و**المختار العياري** وأخرى دستورية **كأحمد توفيق المدني** و**الطاهر الحداد** ، وفي بيانها التأسيسي ، أشارت النقابة إلى أن " **جامعتنا الوطنية النقابية ليست مؤسسة على التمييز الديني والقومي ، هي بالعكس مفتوحة في وجه العمال الأجانب وقد علمتنا التجارب أن اتحاد النقابات الفرنسية لا يهتم بمصالح التونسيين** " ، كانت جبهة أعداء النقابة واسعة ، وقف في وجهها الحزب الدستوري الذي كان منساقاً وراء الوعود الإصلاحية للجبهة الائتلافية لأحزاب اليسار الفرنسي ، وعارضته الإدارة الاستعمارية الفرنسية بشدة مسنودة بحركات اليمين الفرنسي المتطرف ، التي كان أغلب متحزبيها من المستوطنين الفرنسيين في تونس ، والتي كانت تخشى المطالب الاجتماعية للعمال والمطالب السياسية الاستقلالية للتنظيم ، في المقابل ، وقف الحزب الشيوعي وصحفه مع التنظيم الجديد ودعمته قواعد الحزب الدستوري ، واصل الحامي ورفاقه نشاطهم العمالي التحريضي ونجحوا في تنفيذ العديد من الإضرابات ثم توجهوا جنوباً نحو منطقة الحوض المنجمي حيث مناجم الفوسفات لحشد المزيد من الأنصار ، هذه الخطوة اعتبرتها السلطة الاستعمارية خطاً أحمر فقررت تفكيك النقابة[2].

في فيفري 1925 م ، اعتقلت السلطات الفرنسية محمد علي الحامي ورفاقه وقدمتهم للمحاكمة بتهمة التآمر على أمن الدولة ، وبعد إيقافهم أكثر من تسعة أشهر ، قررت المحكمة الفرنسية في نوفمبر 1925 م نفي الحامي خارج البلاد **عشر سنوات** ، فغادر الزعيم الوطني تونس نحو إيطاليا ثم تركيا فمصر فطنجة (**المغرب**) ، ليستقر أخيراً في الحجاز ويعمل في الترجمة ، قبل تأسيس شركة لنقل المسافرين بالسيارات[3].

---

(1) المرجع السابق .

(2) نفسه .

(3) هالة سويدي ، محمد علي الحامي .. مؤسس أول تنظيم نقابي مستقل في تونس و المنطقة العربية ، المرجع السابق .

وفي شهر ماي 1928 م **لقي حتفه** في حادث سير ، وإن كانت هذه هي الرواية السائدة لوفاة الحامي ، فإن **أحمد ميلاد** ، أحد رفاقه وشركائه في تأسيس التنظيم النقابي ، يقدم لنا رواية أخرى ، ذكرها المؤرخ التونسي أحمد خالد مؤلف كتاب (**محمد علي الحامي، رائد الحركة النقابية بتونس**) ، إذ يقول "**سنة 1926م قصد محمد علي طنجة بالمغرب الأقصى عبر جبل طارق بنية الالتحاق بالمجاهد عبد الكريم الخطابي في حرب الريف ضد إسبانيا وفرنسا ، فقبض عليه عند وصوله يوم 25 فبراير 1926م ، وتم ترحيله إلى مرسيليا الفرنسية... فتسلل إلى الباخرة Chambord المبحرة إلى مصر تاركاً جواز سفره في مرسيليا ، وتشير وثيقة وفاته المسجلة بمرسيليا بتاريخ 26 مارس 1926 م أن محمد علي مات في قناة السويس على متن تلك الباخرة يوم 13 مارس ، لكن نفس الوثيقة التي حررها قائد السفينة نسبت محمد علي إلى عدن باليمن ، واعتبرته مجهول الهوية ويفترض أحمد ميلاد أن قائد السفينة تخلص من جثة محمد علي الحامي بإلقائها في القناة حتى لا يعود بها إلى مرسيليا** "[1].

بغض النظر عن تفاصيل وفاة الحامي ، لا يختلف اثنان عن الدور المحوري الذي لعبه في مسار النضالي للحركة الوطنية وبلورتها ودفعها نحو الالتصاق بمشاغل الناس وهمومهم ومشاكلهم ، وإخراجها من دائرة الشعارات والخطابيات والنخب الضيقة إلى سعة جماهير الشعب ، نافخا فيها من روحه الثورية وحسه الاجتماعي المرهف.

[1] أحمد نظيف ، قصة التونسي محمد علي الحامي " مؤسس أو تنظيم نقابي عربي " ، المرجع السابق .

2/ الطاهر الحداد :

هو الطاهر بن علي بن حاج بلقاسم بن فرحات الحداد الحامي الفنطاسي التونسي ، أصلا وولادة و نشأة و إقامة ووفاة [1]، ولد بتونس حوالي 1899 بعد أن أستقر بها والداه القادمان من حامة قابس[2] ، فهو من فطناسة إحدى القرى الحامة لولاية قابس ، ولد بالعاصمة تونس بحي المركاض ، بالدار الكائنة برقم 4 من زنقة الكليل ، أما بالنسبة لسنة ميلاده فقد اختلف الدارسون في تحديدها ، نظرا لعدم توفر المصادر الدالة على ذلك ، إلا أنه من الراجح أنه ولد عام 1901 م من أبوين من بلدة الحامة ،و استوطنا العاصمة تونس بعد أن انقطعت عنهما أسباب الرزق في " حامة قابس "[3] ، تلقى في صغره تعليما دينيا في الكتاتيب قبل أن يلتحق بالخلدونية و بجامع الزيتونية حيث أحرز على شهادة التطويع التحق بمدرسة الحقوق التونسية غير أنه انقطع عن متابعة دروسها بعد نجاحه في امتحان السنة الأولى ، و توجهت همته إلى النشاط السياسي و النقابي و الإصلاحي ، انضم إلى الحزب الحر الدستوري التونسي فور تأسيسه سنة 1920 م ، وكلف بالدعاية لكنه لم يلبث أن انسحب منه لوقوف قادته ضد حركة محمد علي النقابية[4].

ساهم مع محمد علي فيبعث حركة عمالية تونسية مستقلة عن الجامعة العامة الفرنسية سنة 1924 م ، خلد ذكرى الحركة العمالية بعد أن أخمدت في المهد في كتابه " العمال التونسيون و ظهور الحركة النقابية " الصادر سنة 1927 ، أثار كتابه " امرأتنا في الشريعة و المجتمع " إثر صدوره سنة 1930 م خصومة كبيرة شغلت التونسيين أكثر من عامين ، و مازال يشغل المعنيين بقضية المرأة إلى اليوم ، توفي في 07 ديسمبر 1935 م[5].

---

(1) السيد فؤاد صالح ، موسوعة أعلام القرن العشرين ، في العالمين العربي و الإسلامي ، ج1 ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت – لبنان ، (د.س) ، ص : 409 .

(2) الطاهر الحداد ، العمال التونسيون و ظهور الحركة النقابية ، المصدر السابق ، ص : الغلاف .

(3) مدينة تقع جنوب البلاد التونسية

(4) الطاهر الحداد ، المصدر نفسه ، صفحة الغلاف

(5) نفسه .

3/ بلقاسم القناوي

بلقاسم القناوي ، من مؤسسي جامعة عموم العملة التونسية الثانية ولد بالمطوية 1907 م و تعلم بكتابها ، إلتحق بتونس العاصمة سنة 1918 م ، انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي منذ 1924 م و عرف محمد علي الحامي وتحمس لأفكاره ، شارك سنة 1923 م في تكوين نقابة الكرارطية التي كانت تضم الأعراف و الصناع في هيأتها لكن العملة الكرارطية انسحبوا ليكونوا نقابة خاصة في أواخر 1936 م ، كان بلقاسم القناوي كاتبها العام و أبو بكر بن خليفة جراد ، قبل ذلك انضم منذ بداية الانشقاق في صف الدستوريين في أواخر 1933 م إلى مجموعة بورقيبة و شارك القناوي في مؤتمر قصر هلال كأمين مال شعبة ترنجة (تونس) ، فكلفه ذلك إيقافه و نفيه إلى برج البوف ، انتخب منذ انبثاق جامعة عموم العملة في 16 مارس 1937 م كاتبا عاما و أقره في نفس المهمة المؤتمر التأسيسي لهذه الجامعة بالبلمريوم في 27 جوان 1937 م ، اختلف مع رفاقه الدستوريين حول تسييس العمل النقابي و رفض تلبية نداء قيادة الحزب الدستوري الجديد التي قررت إضرابا عاما يوم 20 نوفمبر 1937 م تضامنا مع الزعماء الوطنيين المعتقلين بالجزائر و المغرب ، وبعد أحداث أفريل 1938 م انضم القناوي مع أغلب النقابات الموالية له للاتحاد الإقليمي التابع لـ (س.ج.ت) بعد الحرب العالمية الثانية عاود نشاطه النقابي سنة 1946 م ضمن جامعة الصنايعية و صغار التجار ، توفي بتونس في 28 فيفري 1987[1].

[1] نورالدين ثينو و ليلي بوجلال ، النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد " الوجه الآخر للكفاح التحرري " ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاجتماعية ، العدد20 ، جوان 2018 ، ص : 219 .

4/ فرحات حشاد :

ولد فرحات حشاد (**ينظر الملحق ص ..**) يوم 2 فبراير/شباط 1914م[1] في بلدة العباسية في قرقنة وهي جزيرة على ساحل مدينة صفاقس جنوبي تونس، وتربى في أسرة فقيرة إذ كان والده صياد سمك ، وهو أب لثلاثة أبناء[2] ، حيث دخل المدرسة الفرنسية في سن السادسة وحصل على الشهادة الابتدائية عام 1929 م ، وبعد وفاة والده لم يتمكن من مواصلة تعليمه فالتحق بسوق الشغل وأصبح يعمل ناقل بضائع في إحدى شركات النقل البحري ، لكنه استطاع في فترات لاحقة أن يصقل شخصيته وينمي معارفه النقابية والثقافية والسياسية عن طريق المطالعة والتثقيف[3].

ناقلا للبضائع في شركة النقل بالساحل في مدينة سوسة عام 1930م[4] ، ترأس نقابة أساسية للعمال تابعة للمنظمة الفرنسية للاتحاد العام للعمل "سي جي تي" [5]، و خلال الحرب العالمية الثانية تطوع للعمل مع منظمة الهلال الأحمر لرعاية الجرحى، ثم عمل موظفا حكوميا في قطاع الأشغال العمومية في مدينة صفاقس عام 1943 م ، ليصبح رئيسا للاتحاد العام للعمل عام 1944 ثم استقال منه وأسس اتحاد النقابات المستقلة في كل من الجنوب والشمال حيث انتخب أول أمين عام للاتحاد العام التونسي بعد تأسيسه عام 1946 م وعين عضوا مساعدا للأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة "السيزل" مكلفا بالشؤون الإفريقية[6].

بالفكر النقابي الاشتراكي الذي دافع عن حقوق الطبقة العاملة الكادحة ضد نفوذ الطبقة الرأسمالية المتوحشة حتى أصبح أحد زعماء منظمة الاتحاد العام للعمل مع النقابي ألبار بوزنوكي ، و تبنى فرحات نظرية الكفاح المسلح لتحرير تونس بعد اعتقال الاستعمار الفرنسي أغلب الزعماء السياسيين التونسيين عام 1952م[7] ، وكانت حياته قصيرة لم تتجاوز 41 عاما لكنه قضى أكثر من نصفها دفاعا عن حقوق العمال وعن استقلال تونس من الاستعمار الفرنسي ، فقد سمح له التحاقه المبكر بالشغل بتنمية وعي شديد بمعاناة الطبقة العمالية الكادحة في

---

(1) محمد بالطيب ، الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد : وقد عرفنا القاتل فمن هو القتيل ؟ ، جريدة تونس ، (د.ع) ، نشر بتاريخ : 2014/05/01 ، على الرابط : https://www.afrigatenews.net/article/ .

(2) الجزيرة الوثائقية ، اغتيال فرحات حشاد ، نشر بتاريخ : 2011/06/26 ، على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=OSXUPBvGhik ، الدقيقة : 4.05 .

(3) المرجع نفسه ، الدقيقة ، 5.29 .

(4) خالد عبيد ، سيرة متكاملة لحياة الشهيد الرمز شهيد الشعب و القضية فرحات حشاد ، جريدة الشروق ، (د.ع) ، نشر بتاريخ : 2009/12/25 ، على الرابط : https://www.facebook.com/notes .

(5) نورالدين حشاد ، المرجع السابق ، ص : 81 .

(6) الجزيرة الوثائقية ، اغتيال فرحات حشاد ، المرجع السابق ، الدقيقة : 09.33 .

(7) نفسه : الدقيقة : 16.00 .

ظل الاحتلال الفرنسي فأصبح مدافعا شرسا عن حقوق العمال ، لكن عدم اهتمام "الاتحاد العام للعمل" بمطلب الاستقلال دفعه للانسلاخ عنه وتأسيس اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب عام 1944 والنقابات المستقلة في الشمال عام 1945 م ، وفي 20 يناير/كانون الثاني 1946 أسس حشاد الاتحاد التونسي العام للشغل، أكبر منظمة نقابية في تونس وأول منظمة نقابية في العالم العربي وإفريقيا، وانتخب أول أمين عام له[1].

انتقل للعالمية بفضل انضمام نقابته إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (السيزل) وانتخب عضوا منتدبا لدى الأمين العام للمنظمة العالمية مكلفا بالشؤون الأفريقية ، و في نضاله لتحرير تونس سافر إلى سان فرانسيسكو وواشنطن ونيويورك وبروكسل وفرنسا وغيرها من الدول وكانت رحلاته مكسبا حقيقيا لتدويل القضية التونسية ، وبعد فشل محادثات الاستقلال بين تونس وفرنسا بداية سنة 1952م[2]اعتقلت السلطات الفرنسية جميع الزعماء الوطنيين فوجد حشاد نفسه أمام مسؤولية قيادة المقاومة التونسية ، حيث فتح باب الكفاح المسلح السري ضد الاستعمار الفرنسي وشرع في تنظيم إضرابات وتحركات شعبية كان لها تأثير كبير على المستعمرين الذين تأكدوا أنه هو من يدير المقاومة ، فأصبح مطلوبا لديهم[3].

توفي فرحات حشاد في 5 ديسمبر/كانون الأول 1952 م وعثر على جثته في طريق بمنطقة نعسان قرب تونس العاصمة وعليها آثار طلقة نارية في الرأس ووابل من الرصاص في الجسم، وقد أثار اغتياله جدلا كبيرا في تونس حول الفاعلين ، وقد اعترف أنطوان ميلير عضو المنظمة الفرنسية السرية "اليد الحمراء" في كتاب أصدره عام 1997 بعنوان "اليد الحمراء: الجيش السري للجمهورية" بوقوف فرنسا وراء اغتيال حشاد ، حيث في عام 2003 م قدم الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند وثائق سرية إلى زوجة وابن فرحات حشاد تدعي أن الجهة التي قتلت حشاد ليست "اليد الحمراء" وإنما مخابرات سرية تابعة للحكومة الفرنسية ولا تزال عائلة حشاد تطالب بالكشف عن حقيقة اغتياله[4].

---

(1) عبد السلام بن حميدة ، المرجع السابق ، ص : 132 .
(2) الجزيرة الوثائقية ، اغتيال فرحات حشاد ، المرجع السابق ، الدقيقة : 18.25 .
(3) نورالدين حشاد ، المرجع السابق ، ص : 81 .
(4) الجزيرة الوثائقية ، اغتيال فرحات حشاد ، المرجع السابق ، الدقيقة : 21.20 .

5/ شريفة المسعدي :

ولدت شريفة المسعدي ، سنة 1908 م ، كانت من أوائل **التونسيات** اللاتي تمتعن بالترقية المهنية و تحررن بفضل المدرسة ، زاولت تعليمها و أحرزت على شهادة ختم التكوين بصفاقس و غادرت مدينتها الأصلية لتتخلص من العقلية الاجتماعية المحافظة ، عادت للدراسة و هي أرملة شابة و لها طفلان ، يجسد مسارها الدراسي و تجربتها المهنية و التزامها النضالي في أكثر من جانب نضال النساء التونسيات في السياق التاريخي للحركة الوطنية من أجل الاستقلال[1].

اضطلعت شريفة المسعدي بدور الكاتبة العامة لنقابة التعليم التقني و المهني من 1947 م إلى 1968 م ، كما كانت عضوا بمكتب الفدرالية الوطنية للتعليم ، وسنة 1951 م انتخبت شريفة المسعدي عضوا بالمكتب التنفيذي و بقي هذا فريدا لمدة ثلاثة أرباع القرن ، انتمت إلى الهيأة الإدارية لمدة ثلاث سنوات عندما كان **فرحات حشاد** كاتبا عما لها ، كانت المرأة الوحيدة في الاجتماعات العامة كما تبينه صور و صحف تلك الفترة ، كانت لا تتردد في أخذ الكلمة خلالها كما كانت المرأة الوحيدة في مسيرات غرة ماي و المظاهرات العامة ، قال فيها **فرحات حشاد** مثنيا على شجاعتها و قدرتها على تسيير النقاشات قولته الشهيرة " **الرجل الوحيد في هذا المؤتمر امرأة** " اتخذت شريفة المسعدي من المساواة مبدأ في العمل و أسلوب عيش دون أن تكون لها نزعة نسوية[2].

وقع إيقافها في 7 ديسمبر 1952 م يومان بعد اغتيال فرحات حشاد ، التجأت السلطات الاستعمارية إلى حيلة لإبعادها عن النشاط النقابي تمثلت في الإدعاء أنها تعاني من انهيار عصبي و أدخلتها لمدة شهرين إلى المستشفى العسكري الخروبة بنزرت ، ثم وقع إبعادها إلى قبلي بسبب احتجاجاتها داخل أسوار المستشفى ، وفي قبلي التحقت برفاقها من الهيأة الإدارية بمن فيهم زوجها **محمود المسعدي**[3].

---

(1) درة محفوظ دراوي ، النساء التونسيات في الشغل و الحركة النقابية ، منظمة فريدريش إيبرت للنشر ، تونس ، 2018 ، ص : 33 .

(2) نفسه : ص : 34 .

(3) منصف بربوش ، أعظم امرأة تونسية قضت عمرها تحت الإقامة الجبرية ، مدونة النواة ، نشر بتاريخ : 2011/05/26 ، على الرابط : https://nawaat.org/portail/2011/05/26/militante-tunisienne-feminisme/ .

توفيت شريفة المسعدي سنة 1990 م فبقي نضالها الاستثنائي غير مرئي و بالكاد معروف و معترف به ، لم تحظ كغيرها بالتكريم المستحق **كأيقونة نسائية للنضال النقابي** ، كما لم تحظ بالاهتمام من طرف الباحثين بما في ذلك المؤلفات النادرة حول دور النساء اللاتي تركن بصماتهن في تاريخ تونس خلال الفترة التي كانت تناضل[1].

[1] درة محفوظ دراوي ، النساء التونسيات في الشغل و الحركة النقابية ، المرجع السابق ، ص : 34 .

المبحث الثاني : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الدستوري التونسي .

1/ العلاقة بين النقابيين و الحزب الحر الدستوري :

لقد ساهم الحزب الحر الدستوري في بداية الأمر في بعث هذه المنظمة العمالية حتى تكون " **درعا و وقاء للحركة المالية التونسية تؤيد مطالبها و تضخم عددها و تزيدها قوة و نشاطا و شمولا** " ، فشارك أحمد توفيق المدني و الظاهر الحداد و محمد الخميري الدستوريون في تأسيسها وواكبوا نشاطها ،إلا أن الطابع (**الراديكالي**) الذي اتخذه عملها قد أثار الخوف في صفوف القادة الدستوريين خصوصا و أن المقيم العام لا يتورع في اتهام حزب الدستور بالتواطؤ مع الجامعة النقابية ، و أن الصحف الفرنسية تظهر تونس في مظهر هيجان سياسي خطير تتحفز به للثورة ضد فرنسا و ما شيدته في نحو نصف قرن بالبلاد التونسية ، وذلك بقصد مقاومة الإصلاح المؤمل انجازه لفائدة التونسيين من طرف حكومة كتلة اليسار التي تسلمت مقاليد الحكم بباريس في شهر جوان 1924 م ، فتخلى حينئذ الحزب الحر الدستوري على النقابة التونسية (**المتطرفة**) ليدخل في كتلة مع (**المعتدلين**) تظم الجامعة الاشتراكية و الحزب الإصلاحي و الأعضاء التونسيين في المجلس الكبير و ذلك لإحباط الحملة المدبرة من طرف سلطات الحماية و غلاة الاستعمار و حمل الحكومة الفرنسية على انجاز إصلاحات بتونس ، وكان لابد لبلوغ هذا الهدف من الابتعاد عن الحزب الشيوعي و المنظمة النقابية التونسية[1].

فاغتنم الكاتب العام لاتحاد النقابات الفرنسية الفرصة ليطلب من كتلة المعتدلين أن تحث العمال التونسيين على الانضواء تحت الاتحادية الفرنسية وبالتالي على الانسلاخ من جامعة عموم العملة التونسية ، فقبل ممثلو الحزب الدستوري – على مضض – هذا الاقتراح و أمضوا في 21 فيفري 1925 م تصريحا في هذا المعنى مع بقية أعضاء الكتلة بينما كان محمد علي و جماعته في السجن[2].

إلا أنه على ضغوط اليسار الفرنسي بتونس فإن موقف الحزب الدستوري يعود إلى التباين بين قيادته البورجوازية و قيادة الحركة النقابية التونسية الشعبية ، فبينما كان جل أعضاء اللجنة التنفيذية من أنصار الاعتدال يلوحون بقوة

---

[1] علي المحجوبي ، الحركة الوطنية بين الحربين ، مج2 ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، 1986 ، ص : 126 .
[2] نفسه ، ص : 126 .

الشعب دون استعمالها كان محمد علي و جماعته من رواد العنف و الاعتماد فعلا على القوى الشعبية ، ثم أن قيادة الحزب كانت تخشى أن يفلت منها زمام الأمر و المبادرة لفائدة الحركة النقابية التي هي بمثابة الجناح (**الراديكالي**) للحركة الوطنية ، ومهما يكن من أمر فقد استغلت سلطات الحماية عزلة الحركة النقابية التونسية للقضاء عليها و ذلك بنفي جل قادتها في أواخر 1925 م من التراب الفرنسي و توابعه لمدة عشرة أعوام لبعضهم و خمسة أعوام للبعض الآخر ، و غابت إثر ذلك الحركة النقابية التونسية عن الوجود لمدة سنوات خصوصا و أن البلاد مرت بين 1926 م و1930 م بفترة (**ازدهار**) تحسنت فيها نسبيا الحالة الاقتصادية و الاجتماعية و خمدت بذلك التناقضات التونسية الفرنسية الناجمة عن النظام الاستعماري[1].

[1] المرجع السابق ، ص : 127 .

2/ العلاقة بين النقابيين و الحزب الدستوري الجديد :

تبدأ الخلافات عندما قرر حزب الدستور الجديد إعلان الإضراب العام ليوم 29 أكتوبر 1937 م احتجاجا على قمع فرنسا للوطنيين المغاربة و الجزائريين[1] ، ففي هذا الصدد نجد أن المكتب السياسي قد أصدر بيانا عن الإضراب نشرته جريدة العمل في 10 نوفمبر 1937 م و كان بلاغا وجه لأمة التونسية وضح فيه الديوان السياسي سبب الإضراب و جاء فيه " **بعد أن تطورت الحوادث بالمغرب و الجزائر و أضحى الشعب المغربي يسفك دمه بدون رحمة و يد الحكم الحديدية تطارد زعماء في أقاسي المعمورة و الأحكام القاسية تنهال على زعماء الجزائر ، قرر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري تنفيذا لرغبة المؤتمر إعلان الإضراب العام عن العمل في كافة الجهات دون تظاهر كامل يوم السبت 17 رمضان الموافق لـ 20 نوفمبر الجاريين احتجاجا و تضامنا مع إخواننا المعنيين و جيراننا المضطهدين** "[2] ، وفي هذا البيان تصريح واضح على تبني الحزب المظاهرات غير أن القناوي رفض تبني هذا الإضراب ، مبررا ذلك أن الجامعة منظمة مهنية خالصة غير تابعة لأي حزب ، حاول بعض قادة الحزب الضغط على القناوي وجره إلى مساندة الإضراب لكن دون جدوى ، وفي 4 جانفي 1938 م نظم الحزب الدستوري الجديد مظاهرة احتجاجية أخرى ردا على طرد حسن النوري من البلاد التونسية إلى الجزائر بلده الأصلي نتج عن هذه المظاهرة وقوع 6 ضحايا و 20 جريحا ، فما كان من القناوي في بلاغ له إلا أن تبرأ من هذه المظاهرة التي اعتبر أنها لا تمت بصلة إلى المطامح المباشرة للجامعة[3].

رد الحزب الدستوري الجديد في عام 1938 م على القناوي بطريقة الانقلاب على القيادة بسبب مواقفها السلبية من إضراب 20 نوفمبر 1937 م و حوادث بنزرت 1938 م ، وذلك من خلال مهاجمة المؤتمر التأسيسي للجامعة و طرد قيادته ثم الحلول مكانها و تنظيم انتخابات ، استعمل الدستوريون في هذا الانقلاب العناصر النقابية الدستورية ذات الوفاء التقليدي للحزب الدستوري الجديد ممثلة في قيادة الاتحاد الجهوي بـ بنزرت ، – فمعارضة القناوي لقرارات الديوان السياسي في توظيف العمال التونسيين للاحتجاج و ضرب سلطة الحماية

كان يعتبر نقطة تحول في مسار العلاقة بين السياسي و بين النقابي – بعد هذا الانفصال عمل الدستوريون الجدد على تكوين تنظيمات قوية في جهاتهم و حرصوا على أن يترأس هذه التنظيمات عناصر دستورية ، وقد مكن هذا

---

[1] حمة الهمامي ، قراءة في تاريخ الحركة النقابية ، صامد للنشر و التوزيع ، صفاقس – تونس ، 1956 ، ص : 32 .
[2] نورالدين ثينو و ليلي بوجلال ، النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد " الوجه الآخر للكفاح التحرري " ، المرجع السابق ، ص : 216 .
[3] حمة الهمامي ، المرجع السابق ، ص : 32 .

الانقلاب الدستوريين من إفتكاك القيادة النقابية و كسبها إلى جانبهم في النضال السياسي الوطني بالرغم من أنهم قد سيطروا على نقابة مفرغة من خلال مواجهتهم لعناصر قيادية فقط ، و بالرغم أيضا من تضاؤل قيمة المركزية النقابية من خلال ضرب الإقامة العمة لها في العديد من فروعها و هجران العديد من النقابيين لصفوفها بعد الانقلاب الدستوري ، فإن لهذه العملية الانقلابية أهميتها المتمثلة في بروزها في سياق نظري لا يؤمن بجدوى وجود أية حركة و أية منظمة خارج صفوفه ، ومتأثر بتطور الحركات السياسية على المستوى الدولي ، فحسبهم – الحزب الدستوري الجديد هو الذي احتكر الدفاع عن الأمة و الدفاع عن العمال و هو الذي يمثل كل التونسيين و كل رأي مخالف لا يحمله إلا الخونة من أعداء الحزب[1].

إن الأحداث التي شهدتها تونس في 9 أفريل 1938 م و ما رافقها من تشديد الخناق على الحركة الوطنية و كذا حظر نشاط الحزب الدستوري الجديد قد عجل بإسدال الستار عن التجربة النقابية الثانية[2] ، وبالرغم من أن السلطات الفرنسية قامت بنفي القادة النقابيين و سجن بعضهم في تونس و الجزائر ، وبالرغم من الضربات التي تعرضت لها الحركة النقابية في تونس إلا أنها استمرت في نشاطها العمالي و الوطني ضد الوجود الاستعماري[3] ، هذا ما تثبته الوثيقة التي صدرت عن الديوان السياسي في 4 أفريل 1938 م و فيها تصريح واضح على مواصلة الاحتجاج و جاء فيها " **واجبكم يدعوكم للدخول في المقاومة و عقد اجتماعات عامة و مظاهرات أما السلطة الفرنسية ... واتخاذ جميع وسائل المقاومة ما لم يحصل الشعب التونسي على مطلبه الأساسي : حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب ومن الواجب الآن إرسال جميع الأموال التي يمكن لكم تحصيلها في القريب العاجل** " ، وفعلا استمر الديوان السياسي في غياب أطره وركائزه في الدعاية للحزب من جهة ، وفي الاحتجاج و التظاهر من جهة أخرى[4].

يتمثل الطابع المميز لهذه الفترة في سير النقابية نحو الانقسام الذي بدأ إثر الإعلان عن انتصار القائمة الشيوعية إبان انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة المنبثقة عن أشغال مؤتمر اتحاد النقابات الفرنسية بتونس في 18 – 19

---

(1) نورالدين ثينو و ليلي بوجلال ، النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد ... ، المرجع السابق ، ص : 216 .

(2) حمة الهمامي ، قراءة في تاريخ الحركة النقابية ، المرجع السابق ، ص : 34 .

(3) نورالدين ثينو و ليلي بوجلال ، المرجع السابق ، ص : 216 .

(4) المرجع السابق ، ص : 216 .

مارس 1944 م ، والتي تعتبر العامل الأساسي لتأسيس الاتحاد العام للشغل في 20 جانفي 1946 م[1] ، وولدت الحركة النقابية التونسية من جديد ضمن تطورات الحركة الوطنية بدوافع سياسية لا تتناقض في مطلبية مادية للفئة العمالية التونسية الناشئة نتيجة واقع الاضطهاد الاقتصادي الاستعماري لذا انبعثت النقابة في وجه آخر ، فظهر الاتحاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية فمثل بذلك انعطافا حاسما في الوعي العمالي الشعبي[2].

و فعلا بدأت الحركة النقابية التونسية منذ عام 1944 م تطور من نشاطها باتجاه القضايا الوطنية بقيادة الزعيم النقابي فرحات حشاد الذي قرر أن تكون للنقابات التونسية استقلاليتها عن النقابات الفرنسية ، وكان مقتنعا بأن العمال لا يمكن أن ينالوا حقوقهم إلا بتحرير الوطن من المستعمر[3] ، فالفكرة الوطنية كانت القوة المحركة لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل ، الذي أيقن أن النضال الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق كرامة العمال التونسيين بل لابد من تعبئة قوة العمال ضمن تصور نضالي متأصل يضع القضية الوطنية في المرتبة الأولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي و نيل الاستقلال[4].

المبحث الثالث : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الشيوعي التونسي .

[1] المرجع السابق ، ص : 216 .
[2] سعد توفيق عزيز البزاز ، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970 – 1987 م ، مجلة التربية و العلم ، مج19 ، ع4 ، جامعة بابل ، العراق ، 2012 ، ص : 82 .
[3] نورالدين ثينو و ليلي بوجلال ، المرجع السابق ، ص : 216 .
[4] سعد توفيق عزيز البزاز ، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970 – 1987 م ، المرجع السابق ، ص : 82 .

أكدت مختلف الدراسات التي اهتمت بعلاقة الحزب الشيوعي التونسي بالمسألة الاقتصادية ، أن ظهور الحركة الشيوعية في حد ذاتها كان إفرازا للظروف الصعبة التي ميزت مرحلة العشرينات التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى و ما شهدته من آثار كارثية على الأوضاع الاقتصادية ، و لقد تولى هذا الحزب الذي ظهر في ظل الاحتلال مهمة التصدي للسياسة الاستعمارية في الميدان الاقتصادي ، و الدفاع عن حقوق العمال في جميع القطاعات ، لأن هذه السياسة في نظره سياسة استغلالية تهدف لخدمة المعمرين و الرأسماليين فحسب ، وبالتالي تؤدي إلى المزيد من المعاناة و الصراع الطبقي في المجتمع [1].

فبفضل الإجراءات الحكومية المتبعة تكونت طبقة رأسمالية أوروبية في تونس لم تكن أمامها إلا استثمار رؤوس الأموال التي حصلت عليها بمساعدة الحكومة مما أدى إلى تكريس الطبقية المقيتة في المجتمع التونسي خصوصا بعدما تمت مصادرة أخصب الأراضي و الثروات المنجمية[2].

و لهذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرى أن الوجود الاستعماري أدى إلى تدهور فروع الاقتصاد المحلي وتأخر الصناعة و الفلاحة التونسية بسبب انعدام الدعم الحكومي ، مما أدى إلى تعطيل عجلة الإنتاج و تدهور الدخل الفردي فأصبح الفرد التونسي يعيش حياة ضنكة[3].

انتقد الشيوعيون أيضا نظام " الخماسة "[4] الذي ضل يطبق إلى حدود العشرينات في تونس ، و اعتبره شكلا آخر من أشكال العبودية المتطورة لأن عامل الأرض الذي يخضع لهذا النظام لا يمكنه التحرر إلا إذا سدد ما عليه من ديون لمالك الأرض الذي يستطيع بموجب القانون الاستعماري أن يرغم الخماس على البقاء لمدة سنة حتى يوفي الأجر الذي عليه من كده و عمله في الأرض[5].

---

(1) عبد المجيد بالهادي ، الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860 – 1956) ،مركز النشر الجامعي ، تونس ، 2011 ، ص ص : 434 – 435 .

(2) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق – سوريا ، 2001 ، ص : 93

(3) عبد المجيد بالهادي ، المرجع السابق ، ص : 438 .

(4) الخماس : هو نظام شبيه بالنظام الإقطاعي الذي انتشر في القرون الوسطى حيث يكون الفلاح فيه حبيس العقد بينه و بين مالك الأرض لمدة سنة كاملة لا يستطيع فيها أن يفارق خدمة هذه الأرض ، و يكون له خمس محصولها عندما يتم جني الثمار ، ينظر : أحمد العايد و آخرون ، المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، (د.ب.ن) ، (د.س) ، ص : 424 .

(5) مجموعة من الباحثين ، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، تن : الهادي التيمومي ، المجمع التونسي للعلوم و الآداب و الفنون (بيت الحكمة) ، قرطاج – تونس ، 1999 ، ص ص : 219 – 220 .

و لهذا طرحت الحركة الشيوعية فكرة إقامة المجتمع الشيوعي حتى يكون بديلا لنظام الاستغلال القائم ، مجتمع تسود فيه المساواة و الاشتراكية بين جميع الأفراد بعد إلغاء كل أشكال التمييز العنصري و الجنسي و الطبقي ، وهذه الفكرة تقوم على اعتماد الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و التوزيع العادل للثروة و المساواة في الحقوق و الحرية و العدالة و التعليم[1].

وهذا الطرح الذي انفردت به الحركة الشيوعية في العشرينات مثل قطيعة كاملة مع بقية الأفكار الأخرى التي عرفتها البلاد التونسية من حيث تقييم الواقع الاقتصادي ، لذلك فإن الاستعمار سيكون بالمرصاد للحزب الشيوعي التونسي ، فمنذ سنة 1992م تعرض أعضاء هذا الحزب إلى الاعتقالات و التضييق و المراقبة المستمرة ، إضافة إلى المعارضة التي تلقاها من هذا من قبل النخب السياسية الأخرى كالدستوريين و الإصلاحيين ،حيث كان الطرف الوحيد الذي اقترب منه في تلك الفترة هي الحركة النقابية[2].

رغم انخراط التونسيين في C.G.T ، إلا أنهم كانوا غير قادرين على التأثير في أي قرار يتخذ فيها ، بسبب حداثة الانتماء و ضعف التمثيل من جهة ، و تواضع مستواهم الثقافي من جهة أخرى ، ذلك أن معظم النقاشات التي تحدث بين المجتمعين في هذه اللقاءات كانت تتم باللغة الفرنسية أو الإيطالية[3].

بعد نقاشات مطولة أسفر المؤتمر الأول على تعيين هيئة عامة تسير الاتحاد وضع على رأسها الاشتراكي " دورال " الذي كان من أبرز مؤسسي الجامعة الاشتراكية بتونس سنة 1908 م ، و الذي سيكون أيضا في قابل الأيام من أهم باعثي اتحاد النقابات في 1919 م[4].

بسبب التطورات التي شهدتها النقابة الفرنسية بعد قادتها الانضمام إلى الأممية الشيوعية و إنقسام الحركة الاشتراكية على نفسها أصبح اتحاد النقابات في تونس يشهد صراعات إيديولوجية كبيرة مما انعكس على تماسك المكتب الوطني (فرع الكنفدرالية العامة للشغل بتونس) ، الذي أعلن هو الآخر عن انضمامه للأممية الشيوعية مما سيعرضه للإقصاء من C.G.T و منعه من حضور الاجتماعات فيها[5].

---

(1) محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، المرجع السابق ، ص : 117 .
(2) عبد المجيد بالهادي ، المرجع السابق ، ص : 443 .
(3) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، المرجع السابق ،ص : 95 .
(4) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، تق : علي المحجوبي ، منشورات كلية الأداب منوبة ، مج3 ، تونس ، 1992 ، ص : 88 .
(5) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، المرجع السابق ، 95 .

وبداية من شهر جويلية 1921 م ، سيصبح انقسام الحركة النقابية الفرنسية أمرا واقعا بع ما انضمت النقابة الأم C.G.T ، رسميا إلى التيار الاشتراكي الذي ضمها بدوره إلى " الفيدرالية النقابية العالمية " في أمستردام ، فيما انسلخ التيار الشيوعي عن الكنفدرالية العامة للشغل و أسس " الكنفدرالية العامة للشغل الموحدة " (C.G.T.U) ، والتي ستنتمي بدورها إلى الأممية النقابية الحمراء التي سيتم بعثها في موسكو خلال شهر جويلية من نفس السنة[1].

و هذا ما سيقع في تونس أيضا إذ سيبرز اتجاهان نقابيان لكن C.G.T ستبقى أكثر حضورا من " الكنفدرالية العامة للشغل الموحد " ، ففي الوقت الذي سيواصل فيه الاشتراكي " دورال " نشاطه باسم اتحاد النقابات ، سيقوم الشيوعيون بتسيير فروع النقابات الموحدة ، غير أنها لن تستطيع مزاحمة إتحاد النقابات ذات الاتجاه الاشتراكي إلا في فرع مدينة " فري – فيل "[2].

إذ سيتحتم على الشيوعيين سلوك سياسة مهادنة مع أقرانهم الاشتراكيين إلى حين اشتداد عودهم ، و سيحاولون دون كلل أو ملل التأثير على العمال و الشغيلة المنخرطين في اتحاد النقابات و دفعهم للانخراط في الكنفدرالية العامة للشغل الموحدة[3].

و هكذا استطاع الشيوعيون شيئا فشيئا تأسيس حركة نقابية متواضعة مستقلة عن اتحاد النقابات الاشتراكي ، رغم المنافسة الشديدة و المضايقات التي تعرضوا لها سعت للتقرب من العمال التونسيين خصوصا بعدما تبنت مطالبهم و دافعت عنها كمطلب حق التساوي في الأجور بينهم و بين زملائهم الأوروبيين[4].

لكن الملاحظ أنه رغم هذا الجهد الكبير الذي بذله الشيوعيون لتأسيس نقابة مستقلة عن اتحاد النقابات الاشتراكي و دفاعهم عن حقوق و مطالب العمال التونسيين ، إلا أنهم لم يطرحوا حركتهم النقابية كحركة مستقلة تنظيميا عن النقابة الفرنسية ، وهذا ما جعلهم مترددين في الانضمام للمشروع النقابي بزعامة " محمد علي الحامي " سابق الذكر[5].

---

(1) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، institut supérieur d'Histoire du Mouvement National ، Université de Tunis I ، 1997 ، p : 90 .

(2) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 89 .

(3) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 91 .

(4) حبيب القزدغلي ، المصدر السابق ، 90 .

(5) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 92 .

لقد تابع الشيوعيون باهتمام كبير ، إضراب عمال رصيف تونس ، وميناء بنزرت الذي اندلع في 11 سبتمبر 1924 م ، وعملوا رفقة غيرهم من المناضلين لتأطيره و مساعدة العمال التونسيين الذين لم تكن لهم نقابة رسمية ينشطون باسمها[1].

و لهذا فقد تكونت لجنة ضمت السادة " محمد علي الحامي " و " أحمد توفيق المدني " ، و " أحمد بن ميلاد " ، و " المختار العياري " و غيرهم من عمال الرصيف ذوي الخبرة و التمرس لمراقبة سير هذا الإضراب ، وعلى إثر هذا الاجتماع تم انتخاب كلا من " البشير بودمعة " و " البشير الفلح " لقيادته[2].

وقد شارك عدد كبير من العمال التونسيين في هذه الحركة الإضرابية التي تمت في مختلف المؤسسات ، إلا أنهم كانوا غير منتظمين في حركة نقابية خاصة تجمعهم ، لذلك فقد تسابق الاشتراكيون و الشيوعيون من أجل ضمهم في نقاباتهم لاستغلال قوتهم العددية لصالح مشروعهم[3].

و لذلك صرح الاشتراكيون في صحيفتهم " تونس الاشتراكية " أن الإضراب مستمر و العمال عازمون على المقاومة حتى يستجاب لمطالبهم ، وسيتم الإعلان عن انخراطهم في الكنفدرالية العامة للشغل قريبا ، أما محمد علي الحامي فقد قرر تأجيل بعث مشروع الجامعة حتى يرى نتائج هذا الإضراب[4].

مما أقلق الشيوعيون الذين سارعوا من جهتهم إلى استمالة هذه القوة العمالية إلى مشروعهم لتقوية نواة نقابتهم الوليدة ، ومن أجل ذلك حاولوا باستماتة احتواء مؤسسة العمال مؤسسة العمال التونسيين أسوة بما أراد الاشتراكيون فعله[5].

انتهى الإضراب في بداية شهر سبتمبر 1924 م ، و بدأت نقاشات طويلة بين كل الأطراف المهتمة بمستقبل هذه الحركة و كيفية تنظيم اتجاهها الأيديولوجي ، و أثناء المناقشات طرح سؤال جوهري هل ستنضم هذه النقابة

---

(1) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 94 .

(2) الطاهر الحداد ، العمال التونسيون و ظهور الحركة النقابية ، المصدر السابق ، ص : 61 .

(3) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 91 .

(4) الطاهر الحداد ، المصدر السابق ، ص ص : 61 – 81 .

(5) المصدر نفسه ، ص : 142 .

الجديدة للهياكل التابعة للنقابة الأم ، أم أنها ستكون نقابة مستقلة عنها ؟ و في الوقت نفسه تم بعث نقابات مستقلة في المؤسسات التي مستها هذه الحركة الإضرابية ، و قد تركزت هذه النقابات في تونس العاصمة و في منطقة بنزرت[1].

و لما تيقن المشاركون في هذه الحوارات أن رغبة التونسيين هي بعث نقابة مستقلة عن C.G.T ، اعترض الاتحاد على ذلك بشدة ، معتبرا أن هذا الأمر لو تم سيكون وبالا على الجميع و سيقسم قوم العمال إلى نصفين أمام قوة البرجوازية المتحدة ، فالمهم عند قادة اتحاد النقابات هو بقاء العمال متحدين في منظومة واحدة دون أي اعتبار للاختلافات الدينية أو الجنسية أو العرقية[2].

و بعد التحذير من محاولة تنفيذ مشروع تأسيس جامعة عمال تونسية مستقلة عن النقابة الفرنسية ، بدأ قادة الاتحاد بالتشهير بالوطنيين و انتقادهم في الصحافة متهمين إياهم بالعمالة للحركة الشيوعية ، كما وقع " لعلي الحامي " الذي أتهم بأنه شيوعي تجمعه صداقة متينة مع السيد مع السيد " فينيدوري " (Finidori) هذا الشيوعي العالمي الماركسي لمجرد أنه صحبه في زيارة إلى مدينة " زغوان " من أجل التعريف بأفكاره و دعوته لرفض الظلم و الخنوع لقرارات الاستعمارية[3].

و الغريب في الأمر أن الشيوعيين أيضا انضموا بدورهم إلى هذه الحملة التي استعرت ضد مشروع بعث جامعة عمالية مقدمين نفس الحجج ، فلقد خطب " مختار العيار " محذرا العمال التونسيين من مغبة الاستقلال عن النقابة الفرنسية بقوله " **إن انفصالكم عن الاتحادية ، سيحرمكم من دعم 25 مليون عامل في العالم ، إن مبادئ العمال أممية و لا يمكنكم الانفراد بنقابة وطنية ، ... إن الذي يدعوكم لتأسيس نقابة غير منضوية في الاتحادية إنما يدعوكم إلى الانقسام الذي يبدد قوة العمال** ... "[4].

فعندما تأكد الشيوعيون بأن الوطنيين عازمون على بعث هذه الجامعة المستقلة ، وضعوا أنفسهم في خانة واحدة مع الاشتراكيين للوقوف واحدا ضد فكرة تأسيس النقابة الجديدة ، معربين عن تمسكهم بنقابة فرنسية واحدة[5].

---

(1) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 92 .
(2) الطاهر الحداد ، العمال التونسيون و ظهور الحركة النقابية ، المصدر السابق ، ص : 125 .
(3) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، المرجع السابق ،ص : 96 .
(4) الطاهر الحداد ، المصدر السابق ، ص : 127 .
(5) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 97 .

و هذا ما يؤكد أنهم لم يكونوا من المشاركين بداية في تأسيس الجامعة لكنهم سيحاولون الانضمام لدعاة هذا المشروع الجديد من أمثال " محمد علي الحامي " و " الطاهر الحداد " ، و " أحمد الدرعي " لاحقا ، إلا أنه من الصعب تحديد تاريخ هذا التحول في موقفهم و انحيازهم لدعم فكرة إنشاء نقابة تونسية مستقلة ، و المرجح أنه قد تم في شهر أكتوبر 1924 م ، بعد البيان في صحيفة (socialiste Tunis) بتاريخ 18 أكتوبر 1924 م الذي اتهم فيه الاشتراكيون أقرانهم الشيوعيون بأنهم هم الذين يقفون وراء بعث المشروع الجديد[1].

كما أن خطاب المناضل الشيوعي (قبل أن يتم طره) " أحمد بن ميلاد " الذي أرسله من سجنه منددا فيه بمشاركة رفاقه الشيوعيين مع الوطنيين في تأسيس النقابة الجديدة ، قد تم نشره في جريدة " L'Avenir Social " بتاريخ 26 أكتوبر 1924 م[2].

إن هذا التحول الذي جرى على موقف الشيوعيين لم يكن قرارا صعبا عليهم ، فقد سعى قادتهم منذ البداية إلى التقرب من الأهالي من أجل ربط صلات وثيقة معهم و استمالتهم إليهم بمساندة مطالبهم للإستقواء بهم ضد خصومهم الاشتراكيين من جهة ، وامتثالا لبرنامج الأممية الشيوعية من جهة أخرى[3].

وهذا ما سيعرضهم لنقمة السلطة الاستعمارية عندما تمت محاكمة كوادرهم و إدانتهم بأقصى العقوبات عقب مقاضاة النقابيين التي جرت في 28 نوفمبر 1925 م ، بعد الاعتقالات التي طالت مسئولي " **الكنفدرالية العامة للشغل التونسية للشغل** " (محمد علي ورفاقه) و نفيهم إلى إيطاليا في شهر فيفري سنة 1926 م بتهمة " **التآمر على أمن الدولة** "[4].

وقد تم ذلك من المقيم العام الفرنسي " لوسيان سان " بسبب رفضهم الانضواء تحت اتحاد النقابات الفرنسية و إصرارهم على عقد مؤتمرهم التأسيسي يومي الأحد و الاثنين من شهر جانفي 1925 م للمصادقة على القانون الأساسي[5].

---

(1) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 93 .

(2) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 99 .

(3) حبيب القزدغلي ، المصدر السابق ، ص : 94 .

(4) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 102 .

(5) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، المرجع السابق ، 96 .

وإثر هذه المحاكمة ، أصدر المكتب التنفيذي لأممية النقابية الحمراء نداء بموسكو في 20 نوفمبر 1925 م لكل العمال و النقابيين التونسيين نقلته صحيفة (**العامل**) الشيوعية الصادرة في تونس جاء في " ... **إن الأممية النقابية الحمراء تعبر عن تعاطفها مع الرفاق المقموعين في تونس ، ومع كل العمال التونسيين الذين تعرضوا إلى التعسف من طرف حكومة اليسار التي يساندها الاشتراكيون و الاصلاحيون النقابيون ، أيها العمال الفرنسيون ساندوا رفاقكم المضطهدين في تونس وواصلوا الكفاح من أجل تحرير الشعوب المستعمرة ، عاش اتحاد الشعوب المستعرة** ... "[1].

و هذا الدعم المعنوي من قطب الشيوعية الأول في العالم " **الاتحاد السوفياتي** " سيكون له أثر كبير على الحركة الشيوعية التونسية التي أصبحت في صراع مفتوح مع الجناح الاشتراكي من جهة ، ومع السلطة الاستعمارية من جهة أخرى ، قبل وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في سنة 1936 م ، و خلال سنة 1934 م تواصلت الدعاية الشيوعية على شكل مناشير ، إلا أنها كانت بوتيرة بطيئة جدا تحت عنوان المعتاد و خصوصا الحرب الكلامية التي استعرت بين اتحاد النقابات الاشتراكية و غريمتها الكنفدرالية العام للشغل الموحدة ، و هذه الأخيرة اتهمت اتحاد النقابات بخيانة طبقة العمال الكادحة بعد كل التضحيات التي قدمتها في سبيل التحرر و الانعتاق[2].

أما بخصوص تمويل الحزب الشيوعي ماليا ، فبحسب تقرير منسوب للشرطة الفرنسية خاص بتتبع نشاطات الشيوعيين في الفترة بين شهر أوت 1934 م ونهاية شهر أفريل 1935 م ،أكد المحققون أن الحزب الشيوعي يتلقى تمويلا ماليا من طرف منظمة " **النجدة العالمية الحمراء** " الشيوعية التي تدفع بشكل شهري منتظم مبلغ قدره 2500 فرنك فرنسي[3] .

و رغم الظروف القاسية التي صاحبت نهاية العشرينات و بداية الثلاثينات ، إلا الشيوعيين في فرنسا و تونس تمسكوا بالدفاع عن " **جامعة عموم العملة التونسيين** " و دعموها حتى سنة 1936 م ، تاريخ توحيد الحركة النقابية الفرنسية[4] .

---

[1] حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 107 .

[2] Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 144 .

[3] Ibid ، p : 146 .

[4] حبيب القزدغلي ، المصدر السابق ، ص : 111 .

تعتبر سنة 1936 م نقطة انعطاف حقيقية و مهمة في تاريخ الإمبراطورية الفرنسية من كل الجواب ، ففي هذه السنة استطاعت الجبهة الشعبية (F.P) التي عقدت آمال كبيرة على تغيير الأوضاع في المستعمرات أن تصل إلى حكم فرنسا ،إلا أن هذا التتويج الكبير جاء في ظروف عالمية صعبة بعدما تمكن الحزب النازي بقيادة هتلر تزعم ألمانيا مما شكل ضربة قوية لمشاريع الجبهة الشعبية و خططها السياسية [1].

هذا التغيير الجذري في نظام الحكم فرنسا أعطى انطلاقة جديدة للحركة النقابية في تونس حيث عاودت هذه الأخيرة نشاطها ضمن إطارين ، الأول كان (اتحاد النقابات) الذي مثله (الاتحاد الجهوي للكنفدرالية العامة) للشغل الفرنسية ، أما الثاني فمثلته (جامعة عموم العملة التونسية الثانية) التي سترث جامعة علي الحامي ورفاقه ، تحت زعامة " بلقاسم القناوي " و " على القروي "[2].

لقد قامت التجربة النقابية التونسية الثانية في ظروف مغايرة كثيرا للتجربة الأولى ، فهي لا تتشابه معها إلا في الحالة الاقتصادية و الاجتماعية العامة حيث لا تزال آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 م تلقي بضلالها على الطبقة العاملة حتى سنة 1939 م[3].

إن تغيير الظروف السياسية أوجد المناخ الملائم من حيث الإطار القانوني و السياسي لعودة العمل النقابي في تونس ، فبعد الاعتراف بحق التنظيم النقابي الذي قننه مرسوم الباي في شهر نوفمبر سنة 1932 م ، وقدوم مقيم جديد ، وصعود التيار اليسار للحكم في فرنسا ، أصبح هناك ما يشجع الحركة النقابية على النشاط ،إلا أن موقف الشيوعيين في تلك الفترة كان خاضعا لأوليات أخرى تمثلت في الدعاية لخلق جبهة قوية ضد الفاشية[4].

في يوم 6 مارس 1936 م عقد مؤتمر مدينة (تور) من أجل توحيد العمل النقابي بين المركزيتين اليساريتين اللتين كانتا تتقاسمان الطبقة العاملة في فرنسا و مستعمرتها منذ حدوث القطيعة بين الاشتراكيين و الشيوعيين بعد بعث الأممية الشيوعية ، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم عقد مؤتمرات تمهيدية قبل ذلك نتج عنها توحيد الفروع

---

(1) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 165 .

(2) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 246 .

(3) عبد السلام بن حميدة ، تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924 – 1956) ، ج1 ، المرجع السابق ، ص : 63 .

(4) حبيب القزدغلي ، المصدر السابق ، ص : 247 .

ورجوع النقابيين الشيوعيين إلى المنظمة الأم ، وفي هذا الإطار انعقد المؤتمر التوحيدي الجهوي في تونس يوم 16 فيفري 1936 م ، إلا أن الحضور كان متواضعا حيث جمع 13 نقابة فيها بين 2000 و 3000 عضو[1].

أفضى المؤتمر إلى انتخاب هيئة إدارية موحدة تشكلت من عضوين شيوعيين و 16 عضوا اشتراكيا ، وتمثل ظهور أول نشاط للاتحاد النقابي الجديد في المشاركة الكبيرة في الاحتفالات التي نظمتها المنظومات اليسارية بتونس على شرف فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات البرلمانية[2].

تميزت الجامعة النقابية الثانية التي عقدت مؤتمرها التأسيس في 27 أفريل 1937 م بشيئين أولهما نوعية المنخرطين فيها الذين كانوا من عمال المناجم و الفلاحة و التجار المتجولين و باعة السوق المركزي بتونس ، بالإضافة إلى الحمالة و الكرارطية[3] و أوساط العمال الأخرى التي تأثرت بنشاط محمد على الحامي ، وثانيهما انتشارها فوق رقعة أرضية غطت معظم الأراضي الجنوبية و الوسطى ما عدا الساحل[4].

و نظرا لأهمية الدور الذي اضطلعت به هذه الجمعية حاول الحزب الشيوعي التونسي إقناع قادتها بضرورة انضوائها في اتحاد النقابات لتكوين جبهة عريضة ضد الفاشية كأولوية حددها التكتيك الجديد القائم على تجمع كل القوى المعادية للفاشية في إطار الالتزام المطلق بما سطره الحزب الشيوعي الفرنسي ، مما جعل الشيوعيين في تونس يبتعدون عن المواقف التي ناضلوا من أجلها في العشرينات رافضين بذلك كل محاولة لبعث تنظيم نقابي مستقل عن اتحاد النقابات[5].

إلا أن تصميم قادة جامعة عموم العملة و إصرارهم على بعث هذا التنظيم الوطني و إبقائه كجسم مستقل عن اتحاد النقابات الفرنسية ، تسبب لهم في تسليط الإدارة الاستعمارية عليهم ، ولقد لعب الحزب الشيوعي هذه المرة دور الجلاد على من كان نصيرا لهم في السباق ، وهكذا لم تستطيع هذه المنظمة المركزية الصمود أمام الهجمة الشرسة التي سلطت عليها من طرف الإدارة الاستعمارية بسبب ملاحقة الحزب الدستوري الجديد ليتم حلها في أحداث 9 أفريل 1938 م[6].

---

(1) Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، OP.CIT ، P : 165 .

(2) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 248 .

(3) أصحاب العربات التي تجرها الخيول .

(4) عبد السلام بن حميدة ، تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924 – 1956) ، ج1 ، المرجع السابق ، ص ص : 64 – 65 .

(5) حبيب القزدغلي ، المصدر السابق ، ص : 255 .

(6) عبد السلام بن حميدة ، ج1 ، المرجع السابق ، ص: 65 .

لقد أحدث الاتفاق " السوفياتي – الجرماني " (ربينتروب – مولوطوف) الذي تم في 23 أوت 1939 م ، ثم اجتياح القوات السوفياتية لبولونيا يوم 17 سبتمبر 1939 م تصدعا كبيرا في بيت الجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا ، فقد أدى من جديد إلى تباين واضح في المواقف بين الشيوعيين الذين ساندوا خطوة السوفيات و دعموها ، و بين الاشتراكيين و من والاهم من المنظمات الجماهرية الأخرى الذين عارضوا هذا الفعل بشدة و نددوا به ، مما أدى في نهاية الأمر إلى إبعاد العناصر الشيوعية مرة أخرى عن C.G.T ، في 18 سبتمبر من نفس السنة ، حيث أكد رئيس الحكومة الفرنسي الراديكالي " إدوار دلاديي " أن لا تسامح مع من يدعم الديكتاتورية و يساندها ، و أصدر قرارا تم بموجبه حل الحزب الشيوعي الفرنسي و كل المنظمات المحسوبة عليه[1].

و لقد انعكس هذا التطور على الوضع في تونس ، أين تم حل الحزب الشيوعي التونسي بقرار صدر عن " الأمر العلي " في 6 أكتوبر 1939 م ، فترتب عن ذلك انخراط الشيوعيين في العمل السري ، وعلى غرار ما جرى من طرد للشيوعيين النقابيين المنضوين تحت عباءة C.G.T ، قرر الاتحاد الإقليمي بتونس طرد العناصر الشيوعية في شهر فيفري 1940 م أيضا[2].

بعد الحل شرع قادة الحزب الشيوعي التونسي في صائفة 1940 م ، في إعادة هيكلة قواعده ،أين تكونت خلايا قليلة العدد بدون أي اتصال بينها ، إلا أنها استطاعت ممارسة نشاط محدود تمثل في أعمال تثقيفية و دراسية تواصلت لعدة أشهر ، كان هذا العمل يتم في شكل حلقات داخلية من دون القيام بأي تحرك خارجي كتوزيع المناشير أو ممارسة الحملات الدعائية[3].

قبل حدوث هزيمة جوان 1940 م ، قام الكاتب العام لاتحاد النقابات الفرنسية بتونس السيد " ألبير بوزنكي " بزيارة مناجم الجنوب الغربي مصحوبا " بفرحات حشاد " عضو المكتب التنفيذي الجديد الذي كان مكلفا بترجمة حديث الكاتب العام لجموع العمال الحاضرين ، و في هذه الزيارة قام السيد بوزنكي بحث العمال على زيادة العمل و عدم الإضراب و التزام الهدوء لدعم المجهود الحربي ، كما طلب منهم التنديد بالحزب الشيوعي الذي وصفه " بعميل الاتحاد السوفياتي " الخائن لمصالح الوطن الذي تخلى عن مبادئ و أهداف الحركة النقابية ،معبرا

(1) محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، المرجع السابق ، ص : 122 .
(2) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، المرجع السابق ،ص : 97 .
(3) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص ص : 301 – 302 .

لهم عن دعمه لاستقلال الحركة النقابية الكامل و انفصالها عن العناصر الشيوعية الضالة التي تريد ضرب استقرار العمال و التشويش على أهداف الحركة النقابية النبيلة[1].

إثر هزيمة فرنسا أمام ألمانيا النازية في شهر ما ي 1940 م ، رافق المكتب الكنفدرالي الحكومة المهزومة إلى مدينة " بوردو " ، أين اجتمعت اللجنة الكنفدرالية إثر الهدنة التي عقدت في 20 جويلية 1940 م بمدينة " تولوز " ، وفي مدينة " فيشي " تنازل المجلس الوطني عن كامل سلطته الدستورية التي سلمها إلى " الماريشال بيتان " ، كما عرضت الكنفدرالية العامة للشغل تعاونها مع حكومة السيد " لافال " التي أخذت على عاتقها تسيير البلاد ، وأعلنت عن توحيد كل المنظمات النقابية في هيكل واحد دون مراعاة لأفكارها الإيديولوجية ، أطلقت عليه " المجموعة الفرنسية للعمل " و فتحته لكل النقابات و الجمعيات المعتمة بالشأن الاقتصادي، إلا أن هذا المشروع لم يقدر له النجاح في ضل الانهزام الفرنسي أمام ألمانيا إذ تم حل الكنفدرالية ذاتها بأمر صادر من السيد " بالان " (وزير الإنتاج الصناعي و العمل في حكومة فال) في 9 نوفمبر 1940 م[2].

شارك عناصر الحزب الشيوعي في المقاومة التي نظمها الجنرال " ديغول " ضد الاحتلال الألماني بعد التحول الكبير في مجريات الحرب العالمية الثانية إثر غزو ألمانيا للاتحاد السوفياتي في 22 جوان 1941 م ، ليصبح الحزب الشيوعي التونسي من أبرز الأحزاب الفاعلة في مقاومة حكومة فيشي العميلة ، ولقد مر نضال الشيوعيين في تونس بمرحلتين : الأولى زمن حكومة فيشي (1941 – 1942 م) و أما الثانية فعندما أصبحت تونس تحت الاحتلال الألماني مباشرة (1942 – 1943 م)[3].

بعد انتصار الحلفاء على دول المحور و تحرير تونس في 13 ماي 1943 م ، و عادت الحياة للحركة النقابية من جديد ليبرز التنافس مرة أخرى بين الحزبين (الشيوعي و الاشتراكي) ، و إثر انتخابات النقابات الأساسية التابعة لاتحاد النقابات الفرنسية ، تمكن الحزب الشيوعي التونسي من بسط نفوذه على الحركة النقابية بعد انتهاء أشغال مؤتمر الاتحاد المحلي للنقابات بتونس المنعقد في 24 أكتوبر 1943 م ، ليحقق اكتساحا كبيرا أكدته نتائج الفرز التي جرت بعد انتهاء أشغال المؤتمر المذكور[4].

---

(1) توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، المرجع السابق ،ص : 86 .
(2) نفسه ، ص : 99 .
(3) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 309 .
(4) نفسه ، ص : 309 .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انبعثت الحياة من جديد في قواعد الحركة النقابية على يد النقابي الكبير " فرحات حشاد " الذي جعل من شعارها " **أنها حركة مستمرة و فكرة لا تموت** " ، إذ بدأت الحركة النقابية تتخذ شكلا قوميا واضحا ، وقد كان الشهيد " فرحات حشاد " هو محرك هذه الحركة و ذلك في سنة 1944 م عندما تبين له أن منظمة " **الجامعة العامة للعمل الفرنسية** " لم توف المال العرب في تونس حقهم[1].

فلقد كان فرحات حشاد رائد الحركة النقابية الوطنية المستقلة منذ 1943 م ، يسعى إلى بناء نقابات الكنفدرالية العامة للشغل في المنطقة الخامسة ، بمساندة المناضل الشيوعي " محمد نافع " (الذي سيصبح الكاتب العام للحزب الشيوعي تونسي) ، في نفس الوقت الذي كلن فيه " مسعود علي سعد " يؤسس النقابة التونسية لموظفي و عمال (شركة صفاقس – قفصة) ، حيث كان حشاد في ذلك الوقت يناشد التونسيين للانخراط في C.G.T / مستغل الظرف الذي تدهورت فيه العلاقة بين الإدارة الاستعمارية و الحزب الشيوعي الذي أصبح نفوذه في الحركة النقابية يؤرقها[2].

كتب الزعيم فرحات حشاد سنة 1944 م " ... **إن العامل التونسي لا يمكن أن يتصور كنفدرالية عامة للشغل تابعة لأي حزب سياسي ، فهو يرفض أن يقاد بغطاء النقابة إلى اتجاه آخر غير الذي رسمه العمل النقابي المستقل و الحر الذي لا يوجد خارجه سوى الفوضى و الغموض** ... "، هذا التصريح ينبئنا عن مدى حرص زعيم الحركة النقابية فرحات حشاد عن السير بالاتحاد العام التونسي للشغل بعيدا عن التأثيرات الحزبية التي تحاول استغلال العمل النقابي لصالح مشروعها السياسي ، لكن رغم ذلك فقد كانت هناك علاقات تربط الاتحاد بباقي تيارات الحركة الوطنية ، صحيح ربما قد يكون الزعيم فرحات حشاد ضد النفوذ الشيوعي في الحركة النقابية لكنه قبل أن يؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل كان مناضلا في صفوف الكنفدرالية الفرنسية ، إلى جانب مناضلين شيوعيين كانوا في مراكز قيادية قبل مارس 1944 م[3].

يجمع المهتمون بالحركة النقابية أن الانقسام الذي أصاب الكنفدرالية العامة للشغل غداة انتخاب أغلبية شيوعية (إذ وقع انتخاب 17 عضو شيوعي من مجموع 21) في قيادة الاتحاد الإقليمي أدى إلى بروز نقابات

---

(1) خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية و دولة الاستقلال)، ج3 ، المرجع السابق ، ص ص : 127 – 129 .

(2) حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 310 .

(3) نفسه ، ص : 311 .

حرة سيطر عليها الشيوعيين ، مما أعطاهم نفوذا واسعا في الحركة النقابية التونسية ، وبهذا النفوذ سيسعى الشيوعيون إلي تطويع الاتحاد الناشئ و السيطرة عليه[1].

ففي شهر جوان سنة 1944 م ، أدلت السكرتارية العامة للحزب الشيوعي التونسي بتصريح جاء فيه " ... **إن معركة التي نخوضها يجب أن تتواصل حتى تحرير فرنسا و القضاء على النازية ، هذه المعركة القائمة و المستمرة ستحدد مصير تونس التي سوف تجمعها مع فرنسا أخوية دائمة تسير بهما إلى التطور و الرقي نحو مزيد من الحرية و الحياة الكريمة** ... "[2].

هذا الطرح الذي حاول الشيوعيون تسويقه أخاف الوطنيين الذين كانوا يناضلون من أجل تحرير تونس من الاحتلال الفرنسي كما تحررت فرنسا من الاحتلال الألماني النازي ، لكن الحزب الشيوعي التونسي و من ورائه الشيوعيون في باريس كانوا يرون عكس ذلك بل كانوا يخشون من تبلور فكرة الاستقلال الوطني في أدهان التونسيين ، فإن نقد فرحات حشاد للطرح الشيوعي بخصوص المسألة التونسية لم يكن نقدا أساسه معادة الفكر الشيوعي و هذه القناعة كانت موجودة حتى لدى بعض قادة الحزب الشيوعي أنفسهم "كحسن السعداوي " الذي صرح بقوله " .... **أن سياسة مجهود الحرب هذه مرتبطة بانتصار الحلفاء على ألمانيا ، لكن السؤال المطروح هو هل أن هذه السياسة مرتبة بتونس التي ترى مستقبلها في الاستقلال الوطني ؟ ثم يضيف ألا نجد في هذه المعادلة تناقض واضح بين أن نساعد فرنسا في نضالها من أجل تحررها ، ونسعى في الوقت نفسه لتحرير تونس من فرنسا** ... "[3].

لما سبق ذكره نقول أن الحركة الشيوعية سعت منذ بداية ظهورها في تونس خلال العشرينات إلى محاولة التصدي للسياسة الاستعمارية في الجانب الاقتصادي التي هدفت لضرب الاقتصاد المحلي الضعيف أصلا ، حيث نددت بكل أشكال التمييز العنصري الذي لحق بالتونسيين جراء السياسة الإدارية المطبقة ، ولهذا نراها تحاول التشهير بنظام الخماسة الذي رأت فيه ضربا من ضروب النظام الإقطاعي المعاصر .

---

[1] توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، المرجع السابق ،ص : 101 .
[2] نفسه ص : 103 .
[3] حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، المصدر السابق ، ص : 311 .

الفصل الرابع : الحركة النقابية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 م

المبحث الأول : واقع الحركة النقابية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثاني : نشاط الحركة النقابية التونسية خلال الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثالث : نظام الحماية الفرنسية في مواجهة الحركة النقابية التونسية .

المبحث الأول : واقع الحركة النقابية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية .

اتسعت الحركات الإضرابية لطبقة العاملة في تونس بعد إمعان السلطات الفرنسية في سياستها الاستعمارية البغيضة ، وحدثت زيادة في هذه الإضرابات بين عامي 1936 م – 1937 م ، إذ زاد عدد المضربين من (**21**) ألف شخصا عام 1936 م إلى (**26**) ألف شخصا في السنة التالية ، وتميزت هذه الإضرابات بعناد فائق ، إذ كان العمال يحتلون المؤسسات و يمنعون أصحاب الأعمال و عملائهم المدعومين من جانب الشرطة و القوات المسلحة من الدخول إليها و كثيرا ما كانت تؤدي هذه الاحتكاكات إلى إراقة الدماء كما حدث في إضراب عمال مناجم الفسفوريت[1].

و عند قيام حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية بقيادة ليون بلوم في عام 1936 م أعربت عن نيتها تغيير سياستها تجاه بلاد المغرب العربي ، فقرر الحزب الحر الدستوري الجديد أن يرسل وفدا إلى باريس برئاسة الحبيب بورقيبة ، و هناك تمت صياغة مشروع إصلاحي تضمن إنشاء دائرتين منفصلتين ، الأولى تمثل المستوطنين الفرنسيين ، و الأخرى تمثل التونسيين ، وإنشاء مجالس بلدية منتخبة ، وإلغاء نظام الحكومة العسكرية المقام في الجنوب التونسي ، وتقديم السلف للمزارعين التونسيين ، غير أن المستوطنين الفرنسيين قاموا بإثارة الإضرابات ، الأمر الذي أدى إلى تردد الحكومة الفرنسية في الموافقة على المشروع ، مما دفع الحزب الحر الدستوري الجديد إلى العمل السري عن طريق الخلايا السرية و المنشورات[2].

و بمقابل ذلك خففت السلطات الفرنسية بعض إجراءاتها التعسفية لامتصاص النقمة الشعبية في تونس ، ففي عامي 1936 م و 1937 م ألغيت الضرائب التي كانت تشكل عبئا على كاهل الفلاحين ، و اعترفت كذلك بالملكية الجماعة للأراضي الخاصة بالقبائل التونسية التي كانت تملكها قبل إعلان الحماية ، و التي لم يتمكن المستعمرون الفرنسيون من الاستيلاء عليها ، و كذلك قامت السلطات الفرنسية بعدد من التشريعات العمالية و كانت في الأساس منقولة عن التشريعات الفرنسية مثل قانون العقود الجماعية و أسبوع العمل ذي الأربعين ساعة ، و الإجازات المدفوعة الأجر ، و من جانب أخر اضطرت السلطات الفرنسية على إثر اشتداد

---

(1) أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917 – 1970 ، دار التقدم ، موسكو ، 1976 ، جن ، ص : 274 .

(2) غيلان سمير طه التكريتي ، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918 – 1939 ، مجلة آداب الفراهيدي ، ع13 ، (د.ب.ن) ، 2012 ، ص : 193 .

حركة المقاومة التونسية إلى أن تغير المقيم الفرنسي العام في تونس (**أرموند غيون**) ، و استبداله بتعين (**أيريك لابون**) و قد استطاع المقيم العام الجديد أن يحافظ على الهدوء النسبي في تونس لمدة قصيرة[1].

وعلى إثر وعود الإصلاحات التي أطلقتها السلطات الفرنسية ، طالب زعماء الحركة الوطنية التونسية بالاعتراف باستقلال تونس و عقد معاهدة فرنسية – تونسية ، وفي 20 تشرين الثاني 1937 م جرى في تونس إضراب عام دفاعا عن المطالب الوطنية ، وطوال فصل الشتاء بين عامي 1937 م و 1938 م لم تنقطع الإضرابات و التظاهرات التي قادتها الحركة الوطنية التونسية للضغط على السلطات الفرنسية ، مما دفع الأخيرة إلى إتباع أساليب القمع السافر للحركة الوطنية ، ففي 8 كانون الثاني 1938 م أطلق الرصاص على تظاهرة نظمها عمال منطقة بنزرت التونسية[2].

وقعت عدد من المعارك الدامية بين المواطنين التونسيين و القوات الفرنسية في المناطق الكاف و توزر ونفطة و تونس العاصمة و غيرها ، و ذلك خلال شهري آذار و نيسان من عام 1938 م ، إذ سقط مئات الشهداء و الجرحى و اعتقل عدد كبير من المتظاهرين ، فضلا عن قادة الحزب الحر الدستوري الجديد الذين زجوا بهم في السجن العسكري بتونس ، ثم نقلوا إلى حصن **سان – نيكولا** بمرسيليا في فرنسا[3].

و هكذا بدأت سلسلة من أعمال القمع الشرس و العنيف إزاء أية تحركات في سبيل الاستقلال ، كما تم إعلان حالة الطوارئ في تونس ، و اعتقل عدد كبيرا من محرري الصحف الوطنية ، و سائر زعماء حركة التحرر الوطني ، و في 12 نيسان 1938 م حلت الحكومة الحزب الحر الدستوري الجديد ، وفي تموز قيدت حرية الكلام و الصحافة و الإجتماعات ، وأخيرا أقدمت السلطات الفرنسية على حل الحزب الشيوعي التونسي في عام 1939 م[4].

---

(1) المرجع السابق ، ص : 194 .

(2) أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917 – 1970 ، المصدر السابق ، ص : 276 .

(3) غيلان سمير طه التكريتي ، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918 – 1939 ، المرجع السابق ، ص : 195 .

(4) أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي ، المصدر السابق ، ص : 277 .

إن الإصلاحات الفرنسية في تونس كانت مجرد وعود كاذبة هدفت إلى امتصاص النقمة الشعبية للمواطنين التونسيين جراء الاستعمار و أساليبه التعسفية ، وكانت مجرد إصلاحات بسيطة لا تمس جوهر المطالب العادلة التي ناضل من أجلها التونسيون و زعمائهم في الحركة الوطنية ، فأتبعت السلطات الفرنسية أسلوب تكميم الأفواه لأي صوت وطني ينبه إلى مخاطر الاستعمار و أساليبه الوحشية ، و الذي ظهر بأبشع صوره في تونس ، واستمرت هذه الإجراءات التعسفية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية[1].

[1] غيلان سمير طه التكريتي ، المرجع السابق ، ص : 195 .

المبحث الثاني : النشاط الحركة النقابية خلال الحرب العالمية الثانية .

خلال الحرب العالمية الثانية ، احتفظت المنظمات النقابية سريا ببعض النشاط ، وقد كانت هذه المرحلة التي تميزت بإعادة تشكيل النقابات ، فترة للقطيعات ، بحيث " **لم يسبق لمرحلة قصيرة مثل هذه أن كانت غنية مثلها بالانقسامات النقابية ، التي عرفت في نفس الوقت إنشاء منظمات نقابية جديدة ، وقد تم إعادة تشكيل النقابات حتى قبل صدور قانون ديسمبر 1943 الذي أعلن رسميا عن الحرية النقابية** "[1] ، ومن أهم النقابات الفاعلة في تونس في هذه المرحلة نجد :

1/ الكنفدرالية الفرنسية لعمال المسيحيين :

عادت إلى النشاط في تونس منذ 11 سبتمبر 1943 م ، و على إثر أول جمعية عامة منعقدة في 16 سبتمبر 1943 م ، تم الاتفاق على نقابة واحدة و هي تخص الموظفين و تضم كل الأجراء ، و قد تطورت هذه النقابة ذات القاعدة النضالية الضعيفة على وجه الخصوص في القطاع الثالث (**البريد و المواصلات ، الخزينة العمومية ، التربية و التعليم الخاص** ...) و لدى عمال السكك الحديدة ، و حاولت هذه الكنفدرالية توسيع رقتها الجغرافية عن طريق تطوير الاتحادات المحلية ، وكانت تركز دعايتها على الجانب الديني : " **إن المسلم يختار الكونفدرالية لأنها تحترم القيم الروحية ، و لأنها تمثل إطار لتلاقي المؤمنين** ... " ، وقد كان الاهتمام الأساسي للنقابات المسيحية منذ جانفي 1944 م هو : **المنح العائلية** ، و على إثر مؤتمرها المنعقد يومي 7 و 8 ديسمبر 1947 م ، انفصلت هذه الكونفدرالية هيكليا عن المركزية الفرنسية الأم ، وتحولت إلى الاتحاد التونسي للنقابات المسيحية و في نفس هذا الاجتماع ، تم التنديد بإضراب 5 أوت 1947 م في صفاقس من طرف نقابات الجنوب المستقلة[2].

---

[1] محمود أيت مدور ، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 الجزائر و تونس نموذجا ، المرجع السابق ، ص : 16 .

[2] C.Ch.Jabeur ، Reconstitution et ruptures de mouvement syndical en Tunisie au lendemain de la 2émé guerre mondiale ، in " Le mouvement ouvrier Maghrébin pendant la période coloniale " ، série éducation ouvrière ، organisation arabe de travail ، Alger ، (sans année d'édition) ، p : 16 .

2/ إتحاد نقابات تونس (الاتحاد الإقليمي للكونفدرالية العامة للشغل) :

بعد التوقيع على الحلف الجرماني – السوفياتي في 28 أوت 1939 م ، ثم طرد مناضلين و مسئولين شيوعيين من المكتب الكونفدرالي و من اللجنة الإدارية للسيجيتي ، وعرفت هذه الفترة صعوبات كبيرة تتمثل أهمها في تراجع عدد المنخرطين فيها ، " **فبعد أن كان عدد منخرطيها بين 1936 م و 1937 م حوالي 04 ملايين ، نزل العدد إل أقل من 1 مليون** " ، و ستتفاقم الأزمة بعد انهزام فرنسا و تعرضها للاحتلال الألماني بإقدام حكومة الفيشي على حل الكونفدرالية العامة للشغل و الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسحيين في نفس الوقت على إثر مرسوم أصدره **جورج بلان** وزير العمل الفرنسي في 16 أكتوبر 1940 م ، لكن الكونفدرالية العامة للشغل أعادت تنظيم هياكلها في إطار السرية ، و منذ ذلك الوقت شاركت الحركة النقابية الفرنسية في المعركة ضد الاحتلال الألماني ، و التي بلغت أوجها إثر إضراب 18 أوت 1944 م الذي نظمته الكونفدرالية العامة للشغل و الكونفدرالية للعمال المسحيين من أجل التحرر ، هذا النضال جعل الحركة النقابية الفرنسية تتشارك في المجلس الوطني للمقاومة الذي أسس في ماي 1943 م ، وستلعب الحركة النقابية بعد تحرير فرنسا دورا تزداد أهميته شيئا فشيئا ، " **لذلك كان من الطبيعي أن لا يحتل النضال المطلبي الصدارة في العمل النقابي** " ، ويذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن " **قادة الكونفدرالية العامة للشغل في فترة 1944 1945 كانوا معادين لكل حركة مطلبية** " ، و من جهة أخرى " **كان بعض زعماء الكونفدرالية العامة للشغل يذهبون إلى حد نعت الإضراب بأنه سلاح الشركات الاحتكارية الكبرى** "[1].

ومن التطورات الأخرى التي عرفتها الكونفدرالية العامة للشغل أثناء الحرب ، ظاهرة التسييس ، بحيث أن الأمين العام السابق لفدرالية الموظفين **روبارت لاكوست** كان يسير وزارة الإنتاج الصناعي من سبتمبر 1944 م إلى نوفمبر 1945 م[2] ، ومن الطبيعي أن يكون لهذه التطورات التي مرت بها المركزية الفرنسية تأثيرا على الاتحاد الإقليمي التونسي التابع لها ، لكن مرسوم **جورج بلان** لم يتم تطبيقه فورا في تونس " **و لم يصبح ساري المفعول إلا بداية من مارس 1941 م على إثر مرسوم الأميرال إستيفا Estiva المقيم العام الفرنسي في تونس ، و الذي يتضمن منع الاتحاد الإقليمي للسيجيتي من النشاط** " ، ورغم ذلك واصل النقابيون نشاطهم في إطار

---

[1] محمود أيت مدور ، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 الجزائر و تونس نموذجا ، المرجع السابق ، ص : 17 .

[2] نفسه ، ص : 18 .

السرية ، و استمر الحال إلى غاية ماي 1943 م باسترجاع هذا الاتحاد لمقراته ، و في 17 أكتوبر 1943 م ، انعقد اجتماع في العاصمة تونس جمع مسؤولي اتحاد النقابات ، و كان بمثابة أول اجتماع بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي يومي 18 و 19 مارس 1944 م ، انعقد فيه المؤتمر القانون للاتحاد ، و الذي يشكل منعرجا حاسما في مساره بحيث حضر فيه 200 مندوبا ممثلين لـ 120 نقابة ، وطالبوا بتكوين لجان مختلطة للإنتاج ، ولجنة متساوية الأعضاء للأجور كما طالبوا بقانون واحد لكل الموظفين ، وكانت الشعارات الكبرى التي رفعت خلال المؤتمر هي : " **المساهمة في المجهود الحربي و في معركة الإنتاج ، حتى أن الفاتح من ماي لم يتم الاحتفال به ، وتم تكريسه للعمل من أجل الرفع في الإنتاج** "[1].

و رغم التطور الكبير في عدد منخرطي الاتحاد ، إلا أنه كان عرضة للإجراءات القمعية من طرف السلطات الاستعمارية و التي تمثلت في " **إلغاء الحصة الإذاعية الناطقة بالعربية (صوت السيجيتي) ، و الإبقاء على منع صدور جريدة (الشعب التونسي) ، طرد السيجيتي من لجنة الأجور ... إلى غير ذلك من الإجراءات ... و التي أدت إلى تغيير السيجيتي للهجتها ، و أصبحت أكثر مطلبية في قراراتها و أكثر نضالية في ممارستها ، و عاد خيار الإضراب من جديد ، كما عاد موضوع الوحدة النقابية إلى الواجهة خلال سنة 1945 م ، بما في ذلك خلال المؤتمر الثاني للاتحاد الإقليمي يومي 14 و 15 أفريل 1945 م** "[2].

3/ النقابة التونسية لموظفي و عمال شركة صفاقس – قفصة :

أنشئت هذه النقابة يوم 16 جانفي 1944 م بسبب السياسة العنصرية التي كانت تنتهجها إدارة الشركة بتميزها بين المستخدمين الفرنسيين و المستخدمين التونسيين ، و أنتخب **مسعود علي**[3] سعد كاتبا عاما و نرجح

---

(1) C.Ch.Jabeur ، Op.Cit ، p p : 17 – 19 .

(2) Ibid ، p : 19 .

(3) مسعود علي سعد : هو من جزر قرينة التونسية ، لمنه عاش في صفاقس ، كان أبوه يشتغل في الشرطة ، فهو ينتمي إذن إلى الفئة التي كانت تعتقد بأنها قادرة على التخلص من الوضعية الاجتماعية و السياسية التي تعيشها عن طريق وضع أنفسهم تحت خدمة المستعمر و انتهوا بتبني إيديولوجية هذا الأخير ، كان في سنة 1944 موظفا في شركة صفاقس – قفصة ، و كان سنه آنذاك 46 سنة و أب لأربعة أطفال ، كان الوحيد الملم نسبيا بالفرنسية من بين عمال الشركة ، لذلك طلب منه مجموعة من العمال أن يكون كاتبا عاما للنقابة التي قاموا بإنشائها و التي كانت تسمى بنقابة موظفي شركة صفاقس – قفصة التونسية ، ولم يقبل مسعود علي سعد بهذا الدور إلا بعد موافقة والده الذي عارض الأمر في البداية ، وحتى إبنه دخل فيما بعد في البوليس الفرنسي في فترة تأسيس هذه النقابة ، وشاء الظرف أن يقيم هذا الأخير فوق مقر تلك النقابة ، إذن كانت تتوفر في مسعود علي سعد كل الشروط التي يمكن أن تجعل منه محل ثقة المستعمر ، ينظر : محمود أيت مدور ، المرجع السابق ، ص : 19 .

أن العمال قاموا بجلبه إلى الحظيرة النقابية لتمكنه النسبي في اللغة الفرنسية ، و تمثلت أهم مطالب الجلسة العامة التأسيسية المنعقدة في جانفي 1944 م في :

- تطبيق قانون أساسي وحيد من أجل تحقيق المساواة بين العمال.
- تحسين الوضعية المالية للأعوان المتقاعدين التونسيين التابعين للشركة .
- رفع أجور المتعاونين المبتدئين ....إلخ ، و مما سبق يتبين أن مطالبها كانت مهنية بحتة .

و كان الكاتب العام لهذه النقابة يسهر على إرساء علاقات جيدة مع مختلف السلطات ، وكان يقوم بمساعي لديها لتحقيق المطالب المهنية للعمال ، كما كانت هذه النقابة تتجنب القيام بالإضراب في أغلب الحالات ، وكانت دوما تسعى لإبراز " **تقديرها** " للإدارة ، و كانت تضم إلى جانب التونسيين بعض الفرنسيين ، وبلغ عدد منخرطي هذه النقابة **322 منخرط** في 30 جانفي 1944 م ، ثم انتقل العدد إلى **600 منخرط** في 12 ماي 1944 م ، " **وستلعب هذه النقابة دور الريادة في خلق حركة نقابية وطنية مستقلة ستبدأ في تنظيم نفسها في جنوب البلاد** "[1].

4/ اتحاد النقابات المستقلة للجنوب :

تم إنشاؤها في ظروف تميزت بسيطرة الشيوعيين على 17 مقعد من اطل 21 مقعد في اللجنة الإدارية للاتحاد الإقليمي التابع للكونفدرالية العامة للشغل على إثر مؤتمرها الذي انعقد يومي 18 و 19 مارس 1944 م و فشل **فرحات** في الانتخابات و طغيان السياسة الشيوعية في هذا المؤتمر الذي انعقد تحت شار " **الإنتاج ، ثم الإنتاج من أجل الحرب** " ، مما جعل **فرحات حشاد** يعلن عن عزمه عن مغادرتها و تبعه إعلان نقابة عمال البلدية عن قرارها بحل نفسها في الاجتماع الذي عقدته يوم 23 مارس 1944 م ، وقد بررت موقفها بمخالفة السيجيتي **لميثاق أميان 1909 م** الذي ينص على أن " **الكونفدرالية العامة للشغل تضم كافة العمال الواعيين بضرورة الكفاح من أجل القضاء على النظام الرأسمالي و ذلك بغض النظر عن انتمائهم لأي مدرسة سياسية** " ، وبعدما حدثت اتصالات مع **مسعود علي** سعد الكاتب العام لنقابة شرطة صفاقس – قفصة بهدف توحيد

[1] محمود أيت مدور ، المرجع السابق ، ص : 19 .

العمل النقابي التونسي المستقل[1] ، و لم يشرع **فرحات حشاد** في تكوين اتحاد نقابات الجنوب المستقلة إلى مع نهاية شهر أكتوبر ، و استغل في ذلك الظرف الذي تدهورت فيه العلاقات بين الإدارة الاستعمارية من جهة و الحزب الشيوعي بتونس و السيجيتي من جهة أخرى ، و كان حشاد كاتبه العام و يساعده مسعود علي سعد[2].

وكانت الأهداف المعلنة من طرف هذه النقابة في بداية نشأتها هي أن تكون بعيدة عن العمل السياسي و أن قوانينها سوف تكون مماثلة تقريبا للسيجيتي و أن مطالبها سوف تكون ذات طابع مهني بحت ، لكن ظروف الاستعمار و القهر التي عانت منها تونس لم تكن لتجعلها تلتزم بهذا الأمر ، " **وقد يكون هذا الأمر الذي جعل مسعود علي سعد يعلن عن انفصال نقابته عن الاتحاد في جويلية 1945 م أثناء مؤتمر الاتحاد بسبب تسييس الحركة النقابية ، وفعلا ، فمنذ بداية 1945 م ، ربط التحاد علاقات مع الحزب الدستوري الجديد** "[3] ، إن توسع مجال هذه الحركة النقابية التونسية في بداية نشلتها أدى إلى انضواء أصناف عديدة من الأجراء ذات المصالح المتنوعة فيه ، كما تواجدت فيه أشكال تقليدية من التضامن سمحت بخلق تكتلات داخله ، و أثر فيه التعصب الجهوي خاصة بين " **الصفاقسية** "**و القراقنة** "[4] ، و قد ساهمت الحركة النقابية فعلا في تجاوز مثل

---

(1) Abdesslem Ben Hamida ، Sfax et l'émergence du syndicalisme tunisien au lendemain de la seconde guerre mondiale ،in " Villes Intermédiaires en Méditerranée " ، Tome 2 ، Cahiers de la Méditerranée ، Tunisie ، 1995 ، p p : 48 – 49 .

(2) Ibid ، p : 49 .

(3) C.Ch.Jabeur ، Op.Cit ، p : 20 .

(4) من ناحية أخرى ، لقد أبرزنا بالفعل الطبيعة المؤقتة لـ **"النقابية المستقلة"**، حزب صفاقس ، وهو يهدف إلى تغطية البلاد بأكملها وجميع فئات الموظفين ،علاوة على ذلك فهو غير راض عن الدفاع عن مصالحهم التجارية ، إنه ينضم بسرعة إلى المصالح المهنية بالمعنى الأوسع للمصطلح وتتضاعف التلميحات إلى الظاهرة الاستعمارية ، على عكس الاتحاد الأول المستقل ، يبدو أن الانتقال إلى النقابات الوطنية قد تحقق بطريقة ما يحمل الأخير في **"جرثومة"** ؛ على الرغم من أن المنظمة التي ستجسدها لن تحمل الاسم المتوقع في ماي 1945 ، وهي **"الاتحاد التونسي لنقابات العمال المستقلة"** ، خلال تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل ، والذي يمكن اعتباره تجسيدًا للنقابية الوطنية التونسية ، فإن أهمية دور صفاقس واضحة. في الواقع ، فإن المؤتمر التأسيسي لهذا المركز النقابي الذي عقد في تونس في 20 يناير 1946 تجمع 50 النقابات المتمتعة بالحكم الذاتي ، والتي ينتمي 29 منها إلى اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب ، الذي يجلس في صفاقس. تُمثل هذه المدينة أيضًا في المكون الآخر من الاتحاد العام التونسي للشغل ، وهو اتحاد المسؤولين التونسيين ، الذي يعود تاريخ تأسيسه إلى ديسمبر 1936. كما لاحظنا سابقًا أهمية سكان منطقة صفاقس الداخلية ، وبشكل أكثر تحديدا العنصر القرقنيين ، في دستور واتجاه هذه المنظمة. علاوة على ذلك ، فإن الأمين العام المنتخب في المؤتمر التأسيسي ليس سوى الأمين العام السابق للاتحاد الجنوبي لنقابات الحكم الذاتي وهو من قرقنة ، هذا بالطبع فرحات حشاد ، ينظر : Abdesslem Ben Hamida ، Op.cit ، P P : 49 – 50 .

هذه التناقضات بدعوتها للتضامن العمالي ، وما انفكت النقابات المستقلة تذكر بأن " **لجميع الأجراء مكانه في صفوفها بدون أي تمييز من أي نوع** "[1].

وهكذا يبرز الطابع الانتقالي للحركة النقابية المستقلة ، فقد انطلقت من صفاقس لتنتشر في كامل البلاد و تضم كافة أصناف الأجراء ، ولم تكتف هذه الحركة بالدفاع عن المصالح المادية ، إذ سرعان ما ربطت ذلك بالدفاع عن المصالح و بالإشارات المتكررة للظاهرة الاستعمارية ، إذا يمكن القول أن هذه الحركة " **حملت في طياتها الحركة النقابية الوطنية التي جسدتها التحاد العام التونسي للشغل فينا بعد** "[2].

[1] محمود أيت مدور ، المرجع السابق ، ص : 20 .
[2] نفسه ، ص : 21.

المبحث الثالث : نضام الحماية في مواجهة الحركة النقابية التونسية .

إن النجاحات و الانتصارات التي حققتها جامعة عموم عملة تونس ، من خلال انتشارها في كامل القطر الوطني و التفاف العمال حولها و زيادة شعبية مؤسسها **محمد علي** ، كل هذه عوامل دفعت بالسلطات الفرنسية و المستوطنين الأجانب و كل من يعادي هذه الحركة بأن يحسوا بالخطر على مصالحهم و سياستهم ، فقرروا بذلك محاربتها و الوقوف لها و العمل على حلها .

كان الاشتراكيون الفرنسيون المسيطرون على الاتحاد النقابي العام للشغل (**C.G.T**) ، أول من أحس بخطر هذه الحركة ، فكانت أول ردة فعل قاموا بها هي بعثهم لكاتبهم العام " **دوريل** " إلى باريس ليعلم الهيئة العليا لمنظمة الإتحاد العام هناك بأن الإيالة التونسية مهددة بقيام شغب حركة عمالية معادية للأجانب[1] ، و اتهام قادة الحركة بالتعصب الديني و العنصري ، و أنهم عرضوا الكادحين لتعسفات رأس المال ساعين من وراء ذلك تأليب الرأي العام الفرنسي ضدهم ، كما قامت الإدارة الفرنسية بدورها خلق ذريعة للتدخل في ذلك الصراع ، فسلطت ضغوطا على مجموعة من المسئولين النقابيين ليقلعوا عن مساعدة حركة محمد علي و يجهروا بأنها قومية إسلامية تنافي الاتجاه العمالي الوحدوي و تعادي الأجانب[2] ، فانصاع لهذه المكيدة النقابي " **أحمد بن ميلاد** "[3] .

كانت ردة فعل أعضاء الحركة النقابية أن قاموا بإصدار بلاغ رسمي في جريدة " **لافونير سوسيال** " يوم 26 أكتوبر 1924 م باسم الهيئة التنفيذية لجامعة عموم العملة ، يدحضون فيه ما أدعاه **أحمد بن ميلاد** ضدهم ، وبالرغم من كل المحاولات إلا أن رئيس الحكومة الفرنسية بمحمد علي و بالحركة النقابية ، كما رفض أي تعامل معه ، و هكذا وقف كل من قادة الإتحاد الاشتراكي و الحكومة موقفا سلبيا ضد هذا العمل النقابي ، و طالبوا بتنزيل أشد العقاب على محمد علي ، على الرغم من مساندة الحزب الشيوعي الفرنسي لهم و ذلك من خلال الإضراب الذي قام به عمال مرسيليا في آب 1924 م تضامنا مع عمال تونس ، كذلك عندما قال " **بترون** " النائب الشيوعي في تونس مقولته الشهيرة " **بمقتضى معاهدتي باردو و المرسى ليس هناك سوى حق واحد لفرنسا**

(1) أحمد خالد ، ميلاد جامعة عموم عملة تونس ... ، المرجع السابق ، ص : 03 .
(2) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 71 .
(3) أحمد خالد ، المرجع السابق ، ص : 03 .

بتونس هو حقها في الرحيل " تعتبر مساندة الحزب الشيوعي للحركة النقابية في تونس هي العامل الأساسي الذي دفع بالاشتراكيين إلى القضاء على نشاط الحركة[1].

في ظل هذه الظروف كانت الجامعة النقابية تأمل بدعم الحزب الدستوري ، و ذلك بعدما كانت تمثل الشق النقابي له ، لكن الحزب تخلى عن نضالات العمال و عن محمد علي ، و في ظل هذه الظروف قررت الحكومة الفرنسية الاستفادة من الخلاف الواقع بين الأحزاب السياسية و الحركة النقابية و خلق تعارض بينهما حتى تتمكن من إضعاف الحركة الوطنية في مجملها ، وفعلا نجحت في استدراج قيادة الدستور نحو الفخ الذي نصبته لها ، حيث نشرت جريدة " **لبيرال** " لسان حال الحزب الدستوري بتاريخ 07 فيفري 1925 م يقول " **أن الحركة العمالية التي يتزعمها محمد علي الحامي لا تربطها أي علاقة بالحرة الدستورية** " ، و في 22 فيفري 1925 م نشرت جريدة النهضة الناطقة باسم الحزب الإصلاحي ، نداء مفاده أن محمد علي ليس له أي سلطة مباشرة على العمال ، و أنه استغل نفوذه بواسطة الصحافة لدعوة العمال للانضمام لجامعة الإتحاد النقابي التونسي[2].

فقد بدأت تلك السلطة تترصد أول فرصة للقضاء على جامعة عموم العملة التونسية ، و قد وجدت في إضرابات حمام الأنف في أواخر جانفي 1925 م الفرصة للإلقاء القبض على القيادة النقابية و بعض العناصر الشيوعية (فينودوري)[3] ، ففي يوم 03 فيفري 1925 م قدمت للمقيم العام الفرنسي خمسة تقارير حول التهم التي أعدت للإلقاء القبض على محمد علي و رفاقه بتهمة التآمر على أمن الدولة ، و في نفس اليوم أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية قرار ، تؤيد فيه تنفيذ المؤامرة التي تم إعدادها ضد جامعة عموم العملة و قيادتها الشيوعية ، فانتهى الأمر **بنفي محمد علي الحامي لمدة 10 سنوات** ، حاول بعدها الالتحاق بثورة " **عبد الكريم الخطابي** " في الريف المراكشي ، إلا أنه أعتقل في جبل طارق و أعيد إلى إيطاليا ، ومنها ذهب إلى مصر ، وكان من نصيب محمد علي أن يقضي بقية حياته و هو يحاول بكل جهده أن يواصل النضال مع إخوانه في تونس[4].

---

(1) سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 71 .
(2) أحمد خالد ، المرجع السابق ، ص : 03 .
(3) عبد المجيد كريم و آخرون ، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881 – 1964) ، المرجع السابق ، ص : 72.
(4) الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، المرجع السابق ، ص : 187 .

كما أنه لم يقبل اتحاد النقابات الفرنسية الذي كان له النظر على كامل العمل النقابي بالبلاد التونسية أن تتكون قوة منفصلة عنه لأن ذلك حسب زعمه من شأنه أن (**يقسم قوة العملة إلى شطرين أمام قوة المال المتحدة**) ، و في حقيقة الأمر فإن اتحاد النقابات كان يخشى انحياز جامعة عموم العملة التونسية إلى الحزب الشيوعي – **الذي هو من أنصارها** – وبالتالي إلى الأممية الثالثة المعادية لحلفائه الاشتراكيين ، وعلاوة على ذلك فإن هذه النقابة التونسية تنادي بالمساواة في الأجور وتندد بالإمتيازات التي يتمتع بها العمال الأوروبيون المقيمون بتونس و التي تقرها النقابات الفرنسية ، ومهما يكن من أمر موقف فإن اتحاد النقابات من شأنه أن يدعم سياسة القمع و المناورات التي توختها سلطات الحماية تجاه النقابة التونسية الفتية[1].

و إلى ذلك ، جردت السلطة القضاة التونسيين من كل صلاحياتهم في مجال النظر في المخالفات المتعلقة بالصحافة و بالجمعيات و الاجتماعات و الاكتتابات لأغراض سياسية ، و أصدرت نفس السلطة بتاريخ 29 جانفي 1926 م ما عرف بـ " **القوانين الجائرة** " (décrets scélérats) التي منعت الاجتماعات السياسية و النقابية و انتقاد أعمال الحكومة ، وأصبح دور صدور الصحف بمقتضى هذه القوانين رهين قرار حكومي[2].

وبهذا انتهى عمل جامعة عموم عملة تونس الأولى ، ولم تتسنى لها الفرصة لتحقق أهدافها التي قامت من أجلها ، على الرغم من أنها أحدثت هزة عنيفة داخل الحكومة الفرنسية جعلتها تتأكدا من أن وحدة الشعب التونسي ستؤدي لا محالة إلى زوال الاستعمار الفرنسي و طرده من البلاد ، و أنه إذا أرادت أن تحافظ على وجودها عليها أن تسعى إلى تفكيك و تشتيت الشعب التونسي .

أما بخصوص تعامل السلطة الحماية مع تجربة الثانية التي قادها بلقاسم القناوي ، فهي أخرى واجهت نفس معاملة التي واجهها محمد الحامي مع التجربة الأولى ، من سياسة قمع و اعتقالات إلى سياسة منع التجمعات ، بالإضافة إلى اتهامها من النقابة الفرنسية بتعاطي السياسة لصالح الحزب الحر الدستوري الجديد[3] ، لينتهي الأمر بسلطات الحماية في الثالث من شباط 1938 إلى حل النقابات و منع عقد الاجتماعات ، واخيرا انضمت هذه

---

[1] علي المحجوبي ، الحركة الوطنية بين الحربين ، المرجع السابق ، ص : 125 .

[2] عبد المجيد كريم و آخرون ، المرجع السابق ، ص : 73 .

[3] تعرض أعضاء الجامعة بالنفي مع جماعة الحزب الحر الدستوري الجديد إلى برج بيف ، ينظر : سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 77 .

الجامعة في الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية إثر اجتماع بين بلقاسم قناوي و القادة النقابيين الفرنسيين ، فانتهت هذه التجربة التونسية الثانية في صيف 1938 م بانضمامها إلى الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية[1].

ألغيت النقابات الوطنية سنة 1939 م إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لكنها عادت و ظهرت إلى الوجود عام 1944 م فقد كانت إحدى مظاهر ذلك الصراع وركنا أساسيا من أركانه في تونس ، فظهر ذلك من خلال اعتمادها على روح التعاون الذي غلب عليه الطابع السياسي و النضال الوطني و النفور من النقابات الاستعمارية التي كانت يدعمها الوجود الاستعماري في تونس[2].

[1] علي المحجوبي ، الحركة الوطنية بين الحربين ، المرجع السابق ، ص : 136 - 137 .
[2] سعد توفيق البزاز ، المرجع السابق ، ص : 77 .

خـــاتـــمـــة

تعد الحركة النقابية في تونس من أبرز الاتجاهات الاجتماعية في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي و سياسته تجاه الشعب التونسي ذلك أن المعاناة الخاصة للعمال (التمييز الاجتماعي و التمييز في الأجور و غيرها) تدفع في ضل المعاناة العامة للشعب من الاحتلال و سياسته الاستعمارية إلى تشديد النضال لانتزاع الحقوق الخاصة و العامة للتداخل الاثنين معا ، لتدخل الحركة النقابية إلى تلاحم مع كافة قطاعات الشعب (الحزب الدستوري التونسي) لدفاع عن الحرية و نيل الاستقلال الوطني .

و نتج عن هذا الانضمام ، بداية المقاومة الاجتماعية السلمية لسياسة الاحتلال الجائرة ، عن طريق نضالات الفئات العمالية في التنظيمات المطلبية الجزائرية داخل الأوساط المهنية و الحرفية ، هذه المواجهات العمالية زعزعت مصالح الكيان الاستعماري ، و كشفت وحشية الرأسمالية على حقيقتها و عنصرية الكولون و أرباب العمل في قمع العمال و إجهاض مطالبهم .

استطاعت الطبقة الشغيلة ، أن تجند نفسها ككتلة وطنية داخل النقابات الفرنسية خلال فترة العشرينات ، للدفاع عن حقوق العمال التونسيين و استرداد كراتهم الإنسانية ، و تجسد هذا الوعي الوطني في إضرابات 1920 و 1921 م ، و إضرابات 1922 و 1923 م ، التي عاشتها تونس و ولاياتها ، مستفيدة من دعم الاتجاهات اليسارية لها ، لتؤكد التلاحم المصيري بين نضالها المهني و نضالها الوطني ضد اتحاد العمال الفرنسي و الإدارة الحماية و سياستها في البلاد التونسية ، إلا أن ضغط الإدارة الفرنسية و احتضانها للاتحاد العمال الفرنسي لم يمكن التونسيين من تشكيل الوجهات النقابية المعبرة عن حركتهم العمالية و المطالبة بحقوقهم المهنية و الوطنية ، و قاد ذلك إلى انتهاء الجهود الأولى لتأسيس التنظيمي الذي بدأه محمد علي الحامي و زملاؤه في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى .

و بمجئ الجبهة الشعبية إلى الحكم سنة 1936 م ، شهدت الحياة النقابية انفتاحا في عهد حكم اليساريين على عكس اليمين المتطرف ، فترتب عن ذلك تصاعد نشاط الحركة العمالية التي وسعت مجال الإضرابات على كامل ولايات الوطن خلال سنوات 1936 /1937 / 1938 ، بينت هذه المتغيرات تطور النقابية التونسية التي وصلت ذروة نشاطها في منتصف الثلاثينيات ، كما شكل العمل النقابي في هذه الفترة عملا وطنيا حققته فئات العمال بمقاومة القهر الاجتماعي الاستعماري ، فأثار ذلك دهشة الاتجاه اليميني العائد إلى الحكم سنة 1938 م بعد رحيل الجبهة الشعبية عن السلطة .

ويمكن إجمال ما توصلنا إليه في عملية البحث ، جعلنا نخلص بدراستنا إلى جملة من النتائج التي كانت بمثابة إجابة على التساؤلات و الانشغالات و الافتراضات المحيطة بالموضوع ، سيتم إظهارها على النحو التالي :

- تعرضت تونس لسيطرة استيطانية واسعة ، بإيعاز من الجهورية الفرنسية ، سمح بتشكل طبقة بورجوازية كولونيالية مستغلة لموارد الإقليم التونسي ، و جهود الطبقة العاملة التونسية .
- بينت مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية ، اعتماد فرنسا على إمكانيات تونس المستعمرة تحت الحماية الوهمية ، أثر ذلك على حالة التونسيين الذين اشتدت معاناتهم الاجتماعية ، وتعرضوا إلى المزيد من البطالة و الفقر .
- تبلور النضال الوطني التحرري في أوساط الطبقة العاملة ، بممارستها للنشاط النقابي المطلبي بعد الحرب العالمية الأولى ، من أجل تحرير المجتمع التونسي من قيود الاستغلال و أشكال التخلف الاقتصادي و الاجتماعي .
- تحمل العمال التونسيين لواء المقاومة الاجتماعية للرأسمالية الاستعمارية الجاثمة على تونس ، بالموازاة مع النشاط السياسي للأحزاب الوطنية ، هذا ما يبرهن في نظرنا ، على علاقة التكامل بين الكفاح الاجتماعي و نظيره السياسي الذي ميز مسيرة الحركة الوطنية التونسية في هذه الفترة .
- استطاعت الحركة العمالية أن تتكيف و تنسجم مع الجو السياسي و الاجتماعي السائد في المستعمرة ، ساعدت هذه الظروف على تشكيل إستراتيجية وطنية ، مكنت العمال التونسيين من استغلال الاتجاهات السياسية اليسارية و التنظيمات النقابية الفرنسية ، في طرح المطالب المهنية و الاجتماعية كخطة ثورية لمكافحة البرجوازية الأوروبية في تونس .
- ظهور الحركة العمالية التونسية كقوة اجتماعية مطلبية ، مهيكلة داخل النقابات الفرنسية المتواجدة في تونس ، يعكس في رأينا نضج قويا للوعي الوطني التحرري لدى الشغيلة التونسية و مدى ارتباطها الوثيق بالقضية الوطنية التونسية .
- استفادة العمال التونسيين من تجربتهم النضالية داخل الأحزاب اليسارية و النقابات الفرنسية و الاتجاهات الوطنية ، زادتهم عمقا و نضجا لوعيهم التحرري و اتساعا لأفقهم السياسي ، مما أعطى قوة و حيوية للحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس في منتصف و أواخر الثلاثينيات .

- مساهمة العمال التونسيين في الحركة النقابية ، وفر لهم تكوينا نضاليا وطنيا انتفعت به الحركة الوطنية التونسية التي تدعمت بجيل من المناضلين النقابيين التونسيين ، استطاع هؤلاء تبوء طليعة الاتجاهات الوطنية ، في الحزب الشيوعي التونسي ، وحزب الدستوري الحر الجديد .

و يبقى العمل النقابي عملا وطنيا ، برهن فيه العمال التونسيين على مدى نضجهم الاجتماعي التحرري و مواجهتهم للاضطهاد الرأسمالي ، على هذا الأساس يندرج النشاط النقابي في إطار تكامل و تجاوب المقاومة الاجتماعية العمالية مع الحركة الوطنية التونسية .

الملاحق

ملحق رقم (01)

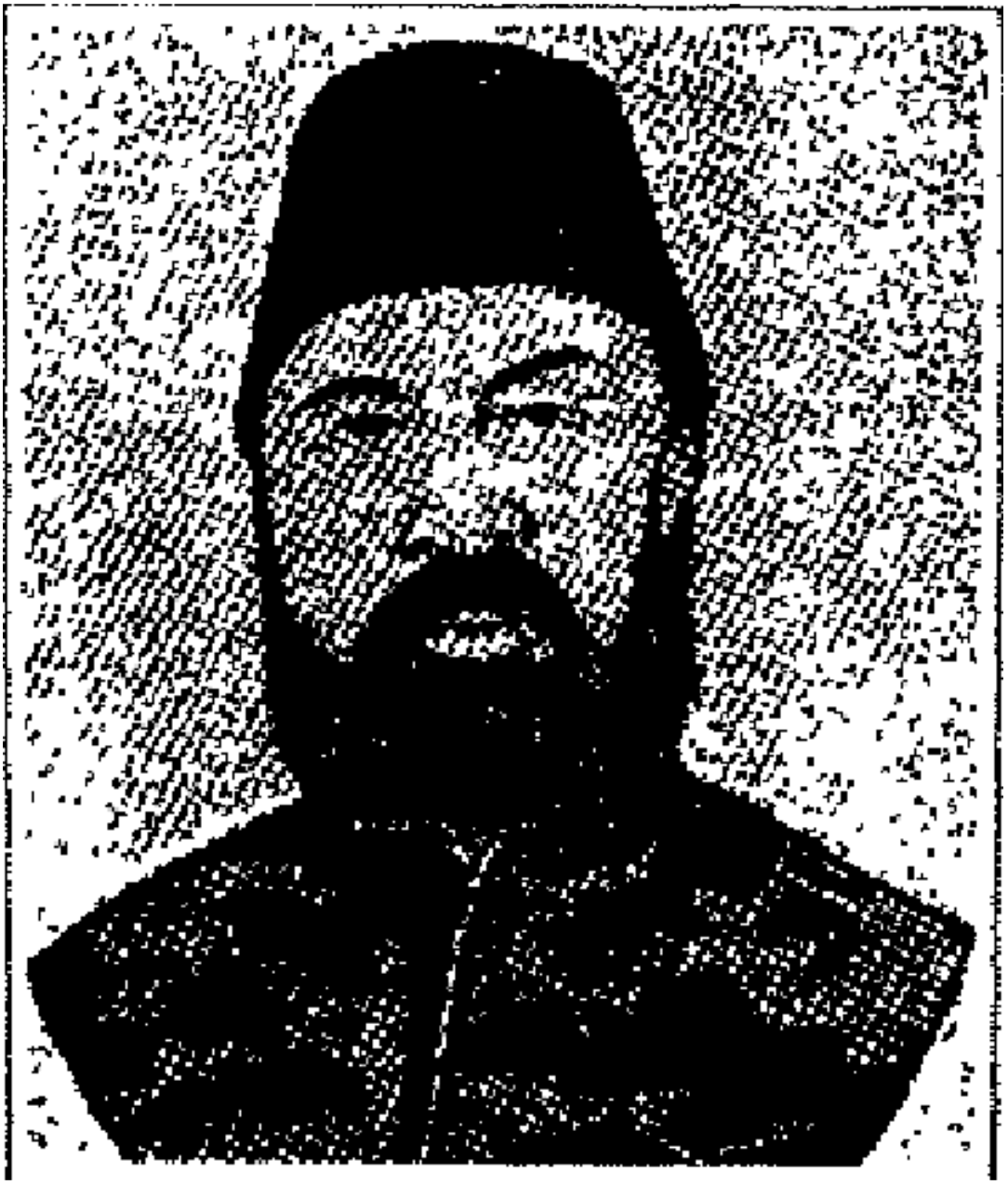

صورة لرائد الإصلاح في تونس خير الدين التونسي (1818 – 1879)[1].

[1] سمير أبو حمدان ، خير الدين التونسي ، دار الكتاب العالمي ، بيروت – لبنان ، 1993 ، ص : 01 .

ملحق رقم (02)

صورة لعبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري التونسي في 1920[1].

[1] عبد العزيز الثعالبي ، تونس الشهيدة ، المصدر السابق ، ص : 01 .

ملحق رقم (03)

صور توضح معاناة التونسيين و العمال بعد الحرب العالمية الأولى [1].

[1] سبعينية الاتحاد العام التونسي للشغل ، التلفزة الوطنية التونسية ، نشر بتاريخ : 2016/01/20 ، على الرابط : www.watania1.tn/

ملحق رقم (04)

شعار و بطاقة الانخراط لجامعة عموم العملة التونسية[1].

[1] خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 128 .

ملحق رقم (05)

محمد علي الحامي مؤسس جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924 – 1925)[1].

[1] عباس صابر ، أحبك يا شعب الإتحاد العام التونسي للشغل ، جريدة مذكرات الحرية ، ع03 ، بتاريخ : 2012/08/03 ، ص : 01 .

ملحق رقم (06)

الطاهر الحداد من رواد جامعة عموم عملة تونس الأولى (1924 – 1925)[1].

[1] سبعينية الاتحاد العام التونسي للشغل ، التلفزة الوطنية التونسية ، المرجع السابق

ملحق رقم (07)

صور لعمال المناجم لسنة 1937[1]

[1] المرجع نفسه .

ملحق رقم (08)

صور لعمال الموانئ بنزرت و تونس لسنة 1937[1] .

[1] المرجع نفسه .

ملحق رقم (09)

صور لاجتماعات تأسيس جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1937[1] .

[1] المرجع نفسه .

ملحق رقم (10)

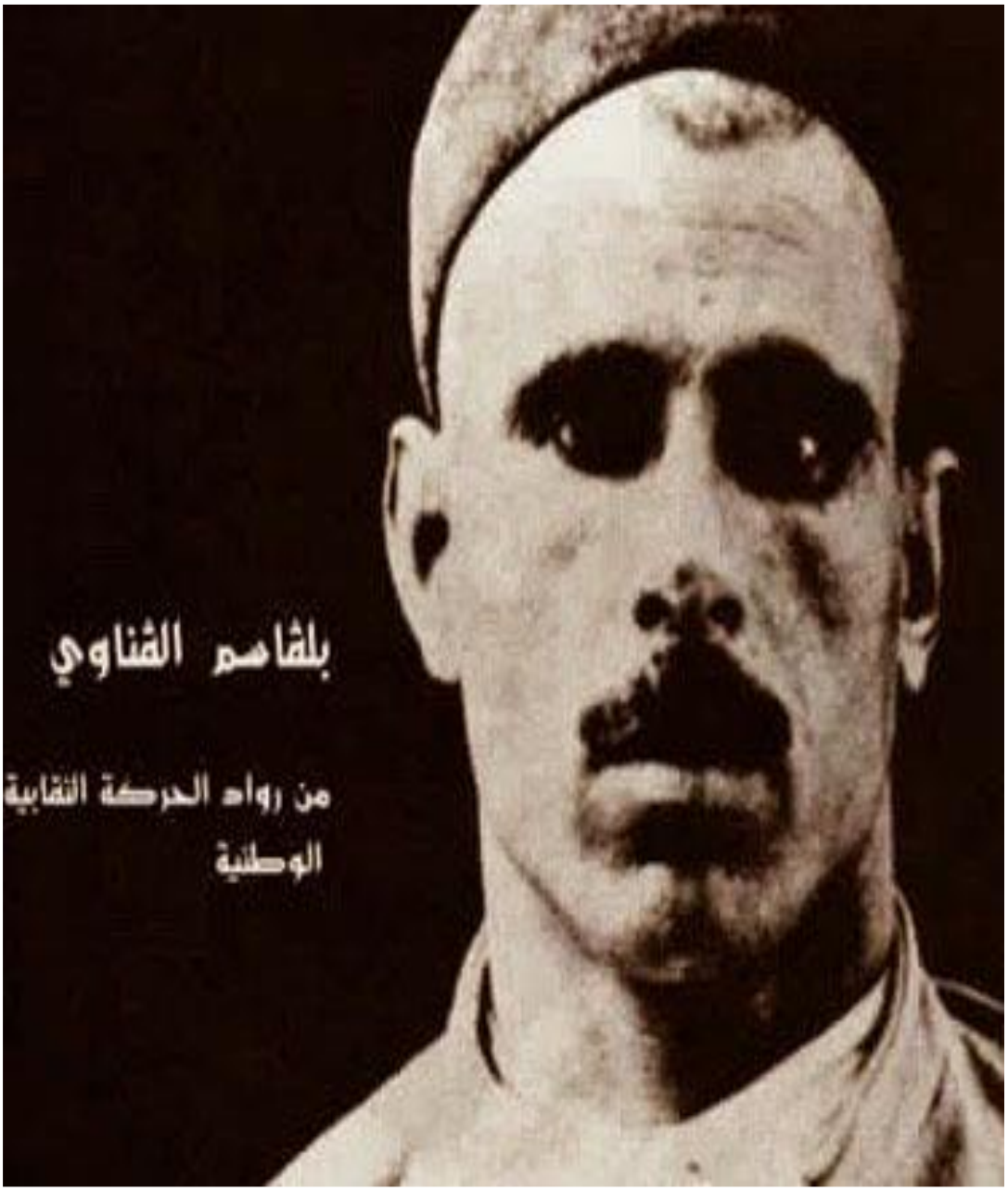

بلقاسم القناوي مؤسس جامعة عموم عملة تونس الثانية (1937 – 1938)[1].

[1] سفيان الأسود ، صفحات من تاريخ الحركة النقابية في تونس ، جريدة الشروق ، ع02 ، تونس ، نشر بتاريخ : سبتمبر 2016 .

ملحق رقم (11) :

عضو الديوان السياسي الهادي نويرة الذي أسند له قيادة الحركة النقابية في تونس خلفا لبلقاسم القناوي [1].

[1] سبعينية الاتحاد العام التونسي للشغل ، التلفزة الوطنية التونسية ، المرجع السابق .

ملحق رقم (12)

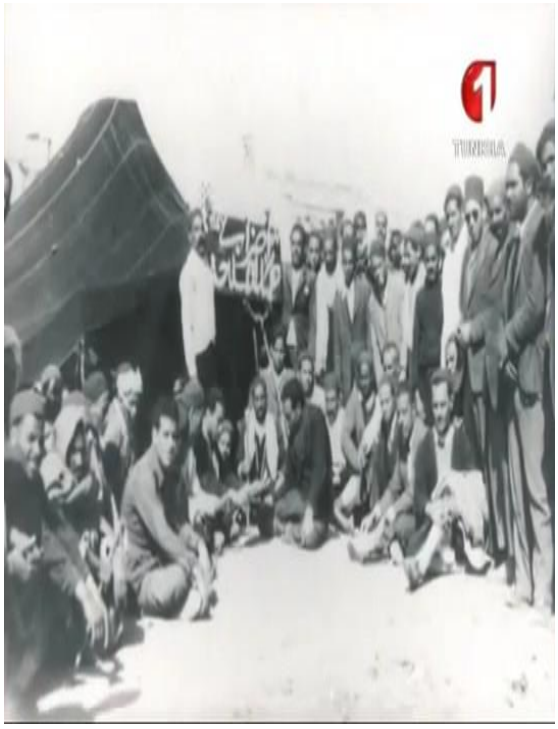

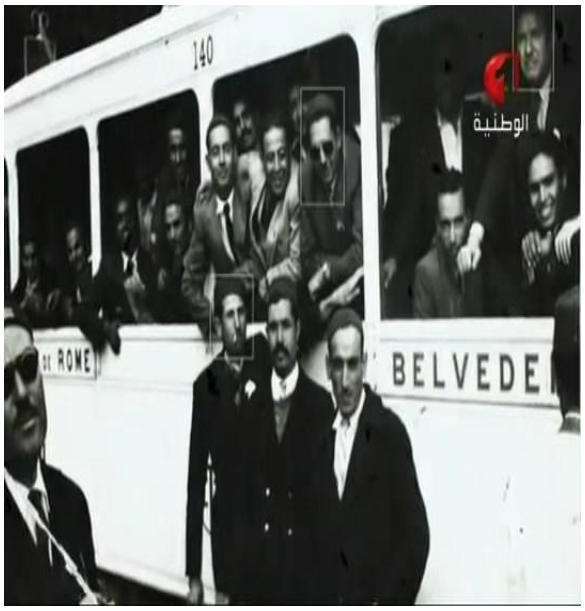

صور لإضرابات العمال و النقابات في مختلف القطاعات و عبر ولايات التونسية[1].

[1] سبعينية الاتحاد العام التونسي للشغل ، التلفزة الوطنية التونسية ، المرجع السابق .

ملحق رقم (13)

صور لإضرابات العمال و النقابات في مختلف القطاعات و عبر ولايات التونسية[1].

[1] المرجع نفسه .

ملحق رقم (14)

الزعيم النقابي فرحات حشاد مؤسس الإتحاد العام التونسي للشغل في 1946 [1].

[1] خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، المرجع السابق ، ص : 133 .

ملحق رقم (15)

شريفة المسعدي من رواد النشاط النقابي التونسي [1].

[1] درة محفوظ دراوي ، النساء التونسيات في الشغل و الحركة النقابية ، المرجع السابق ، ص ص : 35 - 36 .

ملحق رقم (16)

صور توضح طريقة تعامل الإدارة الفرنسية مع المناضلين النقابين (قمع ، اعتقال و تفريق الجموع) [1].

[1] سبعينية الاتحاد العام التونسي للشغل ، التلفزة الوطنية التونسية ، المرجع السابق .

ملحق رقم (17)

صور توضح طريقة تعامل الإدارة الفرنسية مع المناضلين النقابين (قمع ، اعتقال و تفريق الجموع) [1]

[1] المرجع نفسه .

البيبلوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع

أ / الكتب بالعربية :

أولا : المصادر

- ابن أبي الضياف ، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان ، ج3 ، الدار العربية للكتاب ، م2 ، تونس ، 1999 .
- أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956) ، تع : حمادي الساحلي ، الشركة التونسية للتوزيع ، ط1 ، تونس ، 1986.
- أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفيتي ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917 – 1970 ، دار التقدم ، موسكو ، 1976.
- البشير بن الحاج عثمان الشريف ، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 – 1924 ، در بوسلامة للنشر و التوزيع ، تونس 1981 .
- حبيب القزدغلي ، تطور الحركة الشيوعية بتونس (1919 – 1943) ، تق : علي المحجوبي ، منشورات كلية الأداب منوبة ، مج3 ، تونس ، 1992 .
- الحبيب ثامر ، هذه تونس ، مكتبة المغرب العربي ، مطبعة الرسالة (د. ت) .
- الطاهر الحداد ، العمال التونسيون و ظهور الحركة النقابية ، دار صامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، ، صفاقس – تونس ، 1997.
- محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار و الأقطار ، ج5 ، دار صادر للنشر ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1835.
- محمد بن الخوجة ، صفحات من تاريخ تونس ، تق و تح : حمادي الساحلي و الجيلالي بن الحاج يحي ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1986 .
- نقولا زيادة ، تونس في عهد الحماية ، الأهلية للنشر و التوزيع ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 2002 .
- عبد العزيز الثعالبي ، تونس الشهيدة ، تر : حمادي الساحلي و محمد العروسي المطوي ،دار الغرب الاسلامي ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1984 .

- عبد الرحمن تشانجي ، المسألة التونسية و السياسة العثمانية 1881 – 1913 م ، تر : عبد الجليل التميمي ، دار الكتب الشرقية ، ط1 ، تونس ، 1973 .
- علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، تع : عمر بن ضو آخرون ، سراس للنشر ، تونس ، 1986 .
- صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث و أوضاعه المعاصرة (الجزائر – تونس – المغرب الأقصى) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (د.ط) ، القاهرة – مصر ، (د.س) .
- شارل أندري جوليان ، المعمرون و حركة الشباب التونسي ، تع : محمد مزالي و البشير بن سلامة ، الشركة التونسية للنشر و الفنون الجميلة ، ط1 ، تونس ، (د.ت) .

ثانيا : المراجع

- أحمد محمد مصطفى و حياة البعقوبي ، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية و التونسية في العمل النقابي قبل و أثناء و بعد الثورة) ، منظمة فريدريش ايبرت ، (د.ب.ن) ، 2015 .
- أحمد عبيد ، التماثل و الاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر – تونس – المغرب) ، ابن النديم للنشر و التوزيع ، وهران –الجزائر ، 2010 .
- أحمد عبد السلام ، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية ، الشركة التونسية للتوزيع ، ط1 ، تونس ، 1987.
- إبراهيم مشروب ، المؤسسات السياسية و الاجتماعية في الدولة المعاصرة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت – لبنان ، 2011 .
- جلال يحي ، العالم العربي الحديث و المعاصر ، ج1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية – مصر ، 1991 .
- دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية ، منظمة العمل العربية ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل ، الجزائر ، 1979 .
- درة محفوظ دراوي ، النساء التونسيات في الشغل و الحركة النقابية ، منظمة فريدريش إيبرت للنشر ، تونس ، 2018 .

- الهادي التيمومي ، تاريخ تونس الاجتماعي 1881 – 1956 ، مطبعة دار محمد علي الحامي ، ط2 ، تونس ، 2001 .
- الهادي التيمومي و آخرون ، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، بيت الحكمة ، ط1 ، قرطاج – تونس ، 1999 .
- حمة الهمامي ، قراءة في تاريخ الحركة النقابية ، صامد للنشر و التوزيع ، صفاقس – تونس ، 1956 .
- حمة الهمامي ، المجتمع التونسي (دراسة اقتصادية و اجتماعية) ، المطابع الموحدة بالمناطق الصناعية الشرقية ، ط1 ، تونس ، 1989 .
- حسين منصور محمد ، قانون العمل في مصر و لبنان ، دار النهضة للنشر ، بيروت – لبنان ، 1995 .
- حسن محمد جوهر ، شعوب العالم (تونس) ، دار المعارف للنشر و الطباعة ، القاهرة – مصر .
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس – علم الاجتماع – علم الإدارة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 1997 .
- الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956) ، درا المعارف للنشر و التوزيع ، ط1 ، سوسة – تونس ، 1990 .
- يونس درمونة ، تونس بين الاتجاهات ، دار الكتاب العربي ، (د.ط) ، مصر ، 1953 .
- يوسف مناصرية ، الحزب الحر الدستوري التونسي 1919 – 1934 ، در الغرب الإسلامي، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1988 .
- مجموعة من الباحثين ، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، تن : الهادي التيمومي ، المجمع التونسي للعلوم و الآداب و الفنون (بيت الحكمة) ، قرطاج – تونس ، 1999 .
- محمود شاهين ، الحق في التنظيم النقابي ، الدار الفلسطينية للنشر ، رام الله – فلسطين ، 2004.
- محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني ، ج7 ، المكتب الإسلامي ، ط4 ، بيروت – لبنان ، 2000.
- محمد الهادي الشريف ، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تر : محمد الشاوش و محمد عجينة ، سراس للنشر ، ط3 ، تونس ، 1993 .
- محمد علي داهش ، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد المكتب العربي ، (د.ط) ، دمشق – سوريا ، 2004 .

- محمد خالد ، الحركة النقابية بين الماضي و الحاضر ، مؤسسة دار التعاون للنشر ، القاهرة – مصر ، 1975 .
- مصطفى أحمد أبو عمرو ، علاقات العمل الجماعية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية – مصر ، 2005.
- سمير أبو حمدان ، خير الدين التونسي ، دار الكتاب العالمي ، بيروت – لبنان ، 1993.
- نورالدين الدقي وآخرون ، المجتمع التونسي و الاستغلال الاستعماري ، سلسلة وثائق و نصوص من تاريخ تونس المعاصر ، (.ط) ، المطبعة الرسمية للنشر ، (د.ط) ، تونس ، 1974 .
- نورالدين الدقي ، المغرب العربي و الاستعمار الفرنسي ، دار سراس للنشر بتونس ، 1997 .
- سالم البيض ، التداخل و التواصل في إفريقيا (الحركات الاجتماعية في إفريقيا الموروث التاريخي و متطلبات الواقع ، مثال : الحركة النقابية في تونس) ، دار الكتاب الأول للنشر ، الخرطوم – السودان ، 2006 .
- سعد توفيق البزاز ، الحركة العمالية في تونس نشأتها و دورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي (1924 – 1956 م) ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015 .
- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج6 ، دار الفارس للنشر ، عمان – الأردن ، 1995.
- عبد المجيد بالهادي ، الوعي بالمسألة الاقتصادية في فكر النخبة التونسية (1860 – 1956) ،مركز النشر الجامعي ، تونس ، 2011 .
- عبد المجيد كريم و آخرون ، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881 – 1964) ، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، تونس ، 2008 .
- عبد السلام بن حميدة ، تاريخ الحركة الوطنية النقابية للشغيلة بتونس (1924 - 1956) ، تر : محمد بسباس و آخرون ، ج1، مطبعة الاتحاد العام للشغل ، ط1 ، 1984 .
- عبد الرحمن خليفي ، الوجيز في منازعات العمل و الضمان الاجتماعي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008 .
- علي المحجوبي ، الحركة الوطنية بين الحربين ، مج2 ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، 1986 .
- القرعي أحمد يوسف ، الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير ، الهيئة العامة للكتابة ، مصر ، 2007 .

- راغب السرجاني ، قصة تونس من البداية و إلى ثورة 2011 ، در الأفلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة – مصر ، 2011 .
- توفيق المديني ، المعارضة التونسية نشأتها و تطورها " دراسة " ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق – سوريا ، 2001 .
- خليفة الشاطر و آخرون ، تونس عبر التاريخ ، ج3 ، مكتبة الجامعة ، تونس ، 2005 .
- ضياء مجيد الموسوي ، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .
- الشيباني بن بلغيث ، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1856 – 1882) ، تق : عبد الجليل التميمي ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي ، (د.ط) ، صفاقس – تونس ، 1995 .

ب / باللغة الأجنبية :

- Arnoulet François ، Tunisie 1881... l'aboutissement d'un long périple ، Paris ، Ed. Calendal ، 1985 .
- C.Ch.Jabeur ، Reconstitution et ruptures de mouvement syndical en Tunisie au lendemain de la 2émé guerre mondiale ، in " Le mouvement ouvrier Maghrébin pendant la période coloniale " ، série éducation ouvrière ، organisation arabe de travail ، Alger ، (sans année d'édition) .
- Daniel Goldstein ، Libération ou Annexion aux chemins croisés de l'histoire tunisienne (1914 – 1922) ، MTE ، 1978.
- Jean Ganiage ، Les Origines du Protectorat française en Tunisie Ed 1P.U.F ، Paris ، 1959 .
- Mustapha KRAIEM ، Le Parti Communiste Tunisien pend la période coloniale ، institut supérieur d'Histoire du Mouvement National ، Université de Tunis I ، 1997 .
- Robert Aldrich ، Greater France : A History of french Overseas ، (European Studies Series) ، Basingstoke – macmillian ، 1993.

ج/ المذكرات :

- محمد بوطيبي ، الفكر الاجتماعي في تونس خلال النصف الأول من القرن العشرين دراسة مقارنة بين الفكر و الواقع ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف بوعزة بوضرساية ، قسم التاريخ ، جامعة أبو القاسم سعد الله 2 ، الجزائر – الجزائر ، 2014 .
- محمود أيت مدور ، الحركة النقابية المغاربية بين 1945 و 1962 الجزائر و تونس نموذجا ، مذكرة ماجستير في تخصص تاريخ الضفتان الشمالية و الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط : المغرب – أوروبا ، تحت إشراف : مسعود يحياوي مرابط ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر – الجزائر ، 2008 .
- معزة عزالدين ، فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899 – 2000) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد الكريم بوصفصاف ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، 2010 .
- قدادرة شايب ، الحزب الدستوري التونسي الجديد و حزب الشعب الجزائري 1934 – 1954 دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، تحت إشراف : عبد الرحيم سكفالي ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة منتوري ، قسنطينة – الجزائر ، 2007 .

د / الدوريات العلمية :

أ / بالعربية :

- محمد بوطيبي ، الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسيين و الاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا) ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ، ع 13 ، م8 ، الجزائر ، ديسمبر 2017 .
- محمد عصفور سلمان ، الحماية الفرنسية على تونس 1881 والموقف العثماني و الأوروبي منها ، مجلة ديالي ، ع56 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العراق ، 2012 .

- مصطفى كريم ، قضية الحقوق النقابية بتونس 1881 – 1932 ، المجلة التاريخية المغربية ، ع03 ، تونس ، 1975 .
- نورالدين حشاد ، فرحات حشاد و تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل ، مجلة الثقافة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ع86 ، الجزائر ، مارس 1985 .
- نورالدين ثينو و ليلي بوجلال ، النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد " الوجه الآخر للكفاح التحرري " ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، قسم العلوم الاجتماعية ، العدد20 ، جوان 2018 .
- سعد توفيق عزيز البزاز ، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970 – 1987 م ، مجلة التربية و العلم ، مج19 ، ع4 ، جامعة بابل ، العراق ، 2012 .
- شاوش حباسي ، فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881 – 1883 م ، مجلة الدراسات التاريخية ، ع8 ، الجزائر ، 1994 .
- غيلان سمير طه التكريتي ، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918 – 1939 ، مجلة آداب الفراهيدي ، ع13 ، (د.ب.ن) ، 2012 .

ب / بالأجنبية :

- Abdesslem Ben Hamida ، Sfax et l'émergence du syndicalisme tunisien au lendemain de la seconde guerre mondiale ،in " Villes Intermédiaires en Méditerranée " ، Tome 2 ، Cahiers de la Méditerranée ، Tunisie ، 1995 .

و / الموسوعات و المعاجم :

- أحمد العايد و آخرون ، المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، (د.ب.ن) ، (د.س) .
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، دار الوفاق للنشر ، بيروت – لبنان ، 1998 .
- السيد فؤاد صالح ، موسوعة أعلام القرن العشرين ، في العالمين العربي و الإسلامي ، ج1 ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت – لبنان ، (د.س) .

- يحي محمد نبهان ، معجم مصطلحات التاريخ ، دار يافا للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان – الأردن ، 2008.

ه / المواقع الإلكترونية :

- https://raseef22.com/article/23856-story-of-tunisian-muhammad-ali-al-hami-the-founder-of-the-first-arab-union-organization
- https://www.turess.com/echaab/651
- http://www.tuness.com/echaab/1082
- https://www.youtube.com/watch?v=OSXUPBvGhik
- https://meemmagazine.net/2018/05/01/
- www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=19956
- https://www.afrigatenews.net/article/
- https://nawaat.org/portail/2011/05/26/militante-tunisienne-feminisme/
- http://archive.alchourouk.com/199073/151/1/
- https://www.facebook.com/notes
- www.agtt.org .
- www.watania1.tn/

مـلـخـــــ

ص

الملخص :

برزت أهمية دراسة الحركة النقابية في تونس لأنها ألقت الضوء على أبعاد الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لتونس ، الذي فرضه الاحتلال الفرنسي من حيث الرغبة الجامحة في الاستحواذ على كل شيء و تسخير موارد البلاد لخدمة الاستعمار الفرنسي منذ وضع الحماية على تونس عام 1881 و حتى الاستقلال عام 1956م .

حيث تعتبر تونس البلد السباق في المغرب العربي في مجال النضال النقابي ، ففي مطلع القرن العشرين قام المناضل محمد علي الحامي بتأسيس جامعة عموم العملة التونسيين ، لتستمر بتجربة ثانية في أواخر فترة الثلاثينيات بزعامة بلقاسم القناوي التي استخلفت فيما بعد بالاتحاد العام التونسي للشغل بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ساهمت الحركة النقابية الوطنية التونسية في النضال الاجتماعي العمالي ، ولعبت دورا كبيرا في الحراك السياسي خلال الفترة الاستعمارية ، حيث نافست الحركة النقابية التونسية الحزب الحر الدستوري التونسي وسارت معه لتحقيق الاستقلال البلاد .

Abstract :

The Trade union movement in Tunisia is considered to be among the important studies in the jield of economic and social history ، for through which the economic social and political dimensions become cleear ، the political reality represented by the french occupation pf Tunisia imposed a political and social situation compatible with the nature if the occupation in terms of the irrestible urge to possers everything and exploit the countrys resources to serve the french colonization from the protection of tunisia in 1881 to the independence in 1956 .

Tunisia is the race country in the Maghreb in the field of trade union struggle. In the early 20th century, the fighter Mohamed Ali al-Hami founded the Tunisian University of the Tunisian currency, to continue a second experiment in the late 1930s led by Belkacem Al-Qenawi, who later became the General Union of Tunisian Workers after the Second World War , Where the Tunisian national trade union

movement contributed to the social labor struggle and played a major role in the political movement during the colonial period. The Tunisian trade union movement competed with the Tunisian Free Constitutional Party and went with it to achieve independence.

فهرس
المحتوى

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر و العرفان	
المقدمة	أ – ح
مدخل : الأوضاع العامة في تونس قبيل فرض الحماية الفرنسية .	
أولاً :الأوضاع السياسية .	1 – 3
ثانياً :الأوضاع الاقتصادية و المالية .	4 – 8
ثالثا : الأوضاع الاجتماعية .	9 – 12
الفصل الأول : فرض الحماية و ظهور النقابات التونسية 1881 – 1924 م.	
المبحث الأول : فرض الحماية الفرنسية على تونس .	13 – 18
المبحث الثاني : ردود الفعل الأولية من الحماية الفرنسية .	19 – 22
المبحث الثالث : البذور الأولى للعمل النقابي في تونس .	23 – 26
الفصل الثاني : تشكل الحركة النقابية التونسية وتطورها 1924–1938 م.	
المبحث الأول : عوامل تأسيس الحركة النقابية التونسية .	27 – 32
المبحث الثاني : جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924 – 1925 م .	33 – 38
المبحث الثالث : جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1937 – 1938 م .	39 – 42
الفصل الثالث : الحركة النقابية التونسية و علاقاتها بالأحزاب السياسية .	
المبحث الأول : زعماء الحركة النقابية التونسية .	43 – 52
المبحث الثاني : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الدستوري التونسي .	53 – 57
المبحث الثالث : علاقة الحركة النقابية التونسية بالحزب الشيوعي التونسي .	58 – 70
الفصل الرابع : الحركة النقابية التونسية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 م .	
المبحث الأول :واقع الحركة النقابية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية .	71 – 73
المبحث الثاني : نشاط الحركة النقابية التونسية خلال الحرب العالمية الثانية.	74 – 79
المبحث الثالث : نظام الحماية الفرنسية في مواجهة الحركة النقابية التونسية.	80 – 83
خاتمة	84 – 86
الملاحق	87 – 103
قائمة البيبليوغرافيا	104 – 111

ملخص	113 - 112
فهرس المحتوى	115 - 114